وزارة التعليـــــــــم العالـــــي و البحث العلمـــــــــي
جامعـــــة الجزائـــــــر
كليـــــة العلـــــوم الإنسانيـــــة و الاجتماعيـــة
قســـــم علـــــــــم الاجتمـــــاع

مشاركـة الأمهـات الجزائريـات فـي عملية صنع القرار داخل الأسرة

دراسة ميدانية لعينة من النساء ببعض بلديات الجزائر

رسالــة لنيــل شهــادة الماجستيــر فـي علـم الاجتمـاع الثقافــي

إعداد الطالبة
ربيعة رميشـــــي

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور: أحمد حويتي

السنـــــة الجامعيـــــة
2005-2004

الإهـــــداء

إلى التي سهرت الليالي من أجلي و بدعواتها و تضرعها لله صانتني و بحبها و حنانها غطتني و بكلماتها أسعدتني ..... إلي التي رمزها كله الأم الصالحة حفظها الله.

إلى الذي تعب و شقى من أجلي و لم يبخل علي، و إلى من بني لي صرايا النشاط بتشجيع للاستمرار... طاقتي الأب الصالح حفظه الله.

أهدي ثمرتكما إلى كل من شاركني في مواصلة دربي هذا و لو بكلمة طيبة من قريب و بعيد.

بدءأ بأخي محمد و زوجته سعاد و أولادهما ثم أخواتي: فازية و حورية و أزواجهما لوناس طالب و لوناس بوعمران و أولادهما، و أختي جوهر و إخواني رزقي ، مناد، عبد الرحمان و أختي نورة وعائلتها و عائلة رميشي صغيرها وكبيرها ، العائلة الكريمة عمورة خاصة عواطف، و إلى كل من يقرب هذه العائلة خاصة أمينة و إلى صاديقاتي: رفيقة، تقرين نادية، صبحي رتيبة مليكة، سامية، صاليحة، فاطمة، نبيلة، نادية، وسيلة، إلى كل أخوات مسجد بوزريعة، الفرقان، العالية، إلى كل من أعرفهم بحي مول الديوان ذراع بن خدة، تيزي وزو.

أهـــــدي إليكـــــم عملـــي المتواضـــــع هـــــذا.

كلـمـــة الشكـــــر

الحمـــــد لله على فضلـــه و نعمتـــه الذيـــن بـــهمـــا تتـــم الصالحـــات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أحمد حويتي على تقبله للإشراف على هذا البحث و على توجيهاته الثمينة خلال الفترة الدراسية، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

وشكـــــــــــرا

فهـــرس المحتويـــــات

الموضـــوع **الصفـــحة**

الإهداء ..... أ

كلمة الشكر..... ب

فهرس المحتويات..... ج

فهرس الجداول..... د

مقدمة..... 1

الباب الأول: الإقتراب المنهجي و النظري للبحث.....

الفصل الأول: الإقتراب المنهجي للبحث.....

المبحث الأول: الإطار المنهجي..... 5

أولا: أسباب اختيار الموضوع..... 5

ثانيا: إشكالية البحث..... 5

ثالثا: أهمية البحث..... 7

رابعا: أهداف البحث..... 7

خامسا: فرضيات البحث..... 8

سادسا: تحديد المفاهيم..... 9

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

أولا: الدراسة الاستطلاعية..... 10

ثانيا: منهج البحث..... 11

ثالثا: مجتمع البحث..... 12

رابعا: عينة البحث..... 12

خامسا: أداة جمع البيانات..... 13

سادسا: مجالات البحث..... 14

سابعا: الصعوبات التي واجهت الباحث..... 15

خلاصة الفصل..... 15

الفصل الثاني: الاقتراب النظري للبحث

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولا: نظرية التغير الاجتماعي.....17

ثانيا: النظرية البنائية الوظيفية.....19

ثالثا: النظرية الوظيفية.....21

رابعا: نظرية الدور الاجتماعي.....22

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا : الدراسات الغربية.....23

ثانيا: الدراسات العربية.....24

ثالثا: الدراسات الجزائرية.....27

خلاصة الفصل.....27

الفصل الثالث: الأسرة الجزائرية

المبحث الأول: الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية

أولا: البنية الأسرية.....29

ثانيا: الأسرة و التنشئة الاجتماعية..... 30

ثالثا: التعليم..... 31

رابعا: تقسيم العمل.....32

المبحث الثاني: الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

أولا: البنية الأسرية..... 33

ثانيا: التربية الأسرية.....33

ثالثا: التعليم..... 34

رابعا: تقسيم العمل..... 35

خامسا: تطور وظائف الأسرة..... 36

خلاصة الفصل..... 38

الفصل الرابع: أسباب و مظاهر تغير الأسرة الجزائرية

المبحث الأول: أسباب التغير

أولا: التغيرات الاقتصادية.....40

ثانيا: التغيرات الاجتماعية..... 44

ثالثا: التغيرات الثقافية و التعليمية.....49

المبحث الثاني: مظاهر التغير

أولا: تغير البنية الاجتماعية.....55

ثانيا: تغير الدور الاجتماعي للمرأة.....58

ثالثا: تغير العلاقات الاجتماعية.....60

خلاصة الفصل.....65

الباب الثاني: الجانب الميداني للبحث

الفصل الخامس: خصائص أفراد عينة البحث.....67

الفصل السادس: المستوى التعليمي للزوجة و المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة

المبحث الأول: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالأطفال..76

المبحث الثاني: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية.....83

المبحث الثالث: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالانفاق..... 88

المبحث الرابع: المستوى التعليمي للزوجة و علاقاته بالقرارات النهائية.....95

خلاصة الفصل.....106

الفصل السابع: المساهمة المادية للزوجة و المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة

المبحث الأول: المساهمة المادية للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالأطفال.. 110

المبحث الثاني: المساهمة المادية للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية.....116

المبحث الثالث: المساهمة المادية للزوجة و علاقته بالإنفاق.....121
المبحث الرابع: المساهمة المادية للزوجة و علاقاته بالقرارات النهائية.....128
خلاصة الفصل.....138
الفصل الثامن: استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة ومشاركة الزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة
المبحث الأول: الوضعية السكنية للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالأطفال.....142
المبحث الثاني: الوضعية السكنية للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية.....148
المبحث الثالث: الوضعية السكنية للزوجة و علاقته بالانفاق.....152
المبحث الرابع: الوضعية السكنية للزوجة و علاقاته بالقرارات النهائية.....157
خلاصة الفصل.....165
مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.....169
الخاتمة.....173
المراجع.....174
الملاحق.....181

فهــرس الجـــداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	نسبة الدخول التعليم بين الذكور و الإناث	35
2	تو زيع أفراد العينة حسب السن	67
3	تو زيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	68
4	تو زيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج	69
5	تو زيع أفراد العينة حسب الوضعية السكنية للزوجة	70
6	تو زيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية للعينة	70
7	تو زيع أفراد العينة حسب المدخول الشهري للزوج	71
8	تو زيع أفراد العينة حسب المدخول الشهري للزوجة	72
9	تو زيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال	73
10	توزيع المبحوثات حسب مدة الزواج	73
11	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بمراقبة و توجيه الأطفال.....	76
12	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بمراجعة المدرسة	78
13	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بمساعدة أطفالها في الدراسة	80
14	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بتسمية الأولاد	81
15	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالحياة الأسرية	83
16	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بتدخل الزوج في زيارات الآخرين لها (الزوجة).....	85
17	المستوى التعليمي للزوجة و علاقتها بتدخل الزوج في زيارتها للآخرين.....	86
18	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بنوع الإنفاق	88
19	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بعملية الشراء و قرار تجهيز البيت	90
20	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بتدخل الزوج في مشترياتها الخاصة	92
21	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بإستعانة الزوج رأي زوجته في الانفاق	93
22	المستوى التعليمي للزوجة و علاقته باستشارة زوجها في القرارات الخاصة بالاسرة	95

23	المستوي التعليمي للزوجة و وقت اتخاذ الزوج القرارات الخاصة بالأسرة.....	96
24	المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بقرار تجهيز البيت	98
25	المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بقرار تنظيم النسل	99
26	المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بأهم القرارات التي تشارك فيها	101
27	المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بالقرار النهائي	103
28	المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بأهم القرارات التي تتخذها دون استشارة الزوج في بعض المجالات.....	104
29	المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بمراقبة و توجبه الأطفال	110
30	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بمساعدة الأطفال	112
31	المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بمراجعة المدرسة	113
32	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بتسمية الأطفال	115
33	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بالحياة الأسرية	116
34	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بتدخل الزوج في زياراتها	118
35	المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بتدخل الزوج في زيارة الآخرين لها.....	119
36	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بنوع الإنفاق	121
37	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بشراء حاجيات الأطفال	122
38	المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بعملية الشراء بتجهيز البيت	124
39	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بتدخل الزوج في مشترياتها الخاصة	126
40	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها باستشارة الزوجة زوجها في القرارات	128
41	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بقرار تنظيم النسل	129
42	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بوقت اتخاذ القرار	131
43	المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بأهم المجالات التي تشارك فيها	133
44	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بالقرار النهائي	135

45	المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بالقرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة زوجها في بعض المجالات.....	136
46	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بمراقبة و توجيه الأطفال	142
47	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بمساعدة الأطفال	144
48	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بمراجعة المدرسة	145
49	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بتسمية الأطفال	147
50	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بالحياة الأسرية	148
51	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بتدخل الزوج في زيارة الآخرين لها.....	149
52	الوضعية السكنية للزوجة و علاقتها بتدخل الزوج في زياراتها	150
53	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بنوع المصاريف	152
54	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بالإنفاق	154
55	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بأهم المجالات التي تشارك فيها	155
56	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بالمناقشة ووقت اتخاذ القرار	157
57	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بقرار تجهيز البيت	159
58	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بقرار تنظيم النسل	161
59	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بالقرار النهائي	162
60	الوضعية السكنية للزوجة وعلاقتها بالقرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج في بعض المجالات	164

الـــمقدمـــة :

شهد المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة عدة تطورات في مختلف المستويات منها الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية، و هذه التغيرات عملت بشكل كبير علي تغيير التركيبة الاجتماعية للأسرة الجزائرية من جهة، و من جهة أخرى هذه التطورات الجديدة فتحت أبوابا كثيرة أمام الجزائريين و الجزائريات، و شجعت كل أفراد المجتمع على العمل و أخذ العلم كسلاح يرفع من شأنهم، و منها ظهرت اتجاهات جديدة تتعلق بطموحات الشباب تشجعهم للوصول إلى مكانة اجتماعية تعمل على اندماجهم داخل المجتمع، كعنصر فعال يعتمد عليه، و المرأة أحد أفراد هذا المجتمع فتحت لها أبواب العلم و العمل، و ذلك بعد السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر في سبيل النهوض بهذا المجتمع، فنجد مختلف هذه الفرص التي أتيحت للمرأة نتج عنها أسلوب حياة جديدة و مغايرة تطمح من خلاله الزوجة الاستقلالية و الاعتماد على النفس، خاصة بعد التحاقها بالدراسات العليا و كذا احتكاكها بالعالم الخارجي.

دخول المرأة للعمل و العلم نتج عنه جملة من المكتسبات الثقافية منها و الاجتماعية ساهم في خلق امرأة جديدة تهدف، إلى خلق طابع أسري جديد يتكيف و تطورات الحاصلة في المجتمع ، و ترتب عن هذا مشاركتها إلى جانب زوجها في صنع القرارات الخاصة بأسرتيهما، خاصة في الأسرة النواتية و التي عرفت هذه الأخيرة انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة داخل المجتمع الجزائري، إذ نجد اليوم الزوجة تشارك زوجها في معظم الأمور التي تخص الأسرة بعيدا عن تدخلات الأهل، و تعتبر هذه الخطوة قفزة حققتها الزوجة اليوم و هو ما أعطاها اعتبارا لمكانتها الاجتماعية و دورها داخل الأسرة.

و قد قسمنا هذه الدراسة إلى بابين:

خصصنا الباب الأول للجانب النظري و المنهجي للبحث، و هذا بدوره يتفرع إلى أربعة فصول، أما الباب الثاني فهو للجانب الميداني و بدوره يتفرع إلى أربعة فصول، وكل هذه الفصول متكاملة فيما بينها.

قد خصصنا الفصل للإطار المنهجي للدراسة، حيث شمل مختلف الخطوات المنهجية المتبعة، لتناول الموضوع وذلك من خلال عرض أهم أسباب اختيار الموضوع، إشكالية الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة، فرضياتها، عرض التحديد الاصطلاحي لمختلف المفاهيم المستخدمة في البحث، وأخيرا تمّ التطرق إلى المنهج المتبع والتقنيات المستخدمة في البحث وطريقة اختيار العينة.

أما الفصل الثاني فهو مخصص للإطار النظري للدراسة، حيث تطرقنا من خلاله إلى بعض النظريات التي توجه دراساتنا كما عرضنا فيه بعض الدراسات السابقة التي تناولت بعض زوايا الموضوع، و في الفصل الثالث حاولنا التطرق إلى الأسرة الجزائرية من حيث تركيبتها الاجتماعية أثناء الفترة الاستعمارية و بعدها، و في الفصل الرابع تناولنا أسباب و مظاهر تغير الأسرة الجزائرية و انعكاسها على المرأة خلال فترة التغير و تأثير كل هذا على وضعيتها و دورها داخل الأسرة.

أما الفصل الخامس فقد خصص للدراسة الميدانية حيث تم من خلاله عرض خصائص عينة البحث، و في الفصل السادس فقد خصص لعرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة الخاصة بالفرضية الأولى و التي تتعلق بمدى مساهمة المستوى التعليمي للزوجة في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة. أما الفصل السابع خصص لعرض وتحليل البيانات الميدانية الخاصة بالفرضية الثانية والمتمثلة في أثر المساهمة المادية للزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة، و في الفصل الأخير تناولنا أثر الوضعية السكنية للزوجة و مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة، و في الأخير ناقشنا نتائج الدراسة الميدانية و أنهينا البحث بخاتمة شاملة للدراسة.

البـــــــاب الأول

الاقتـــــــراب المنهجـــــــي و النظـــــــري للـــبحث

الفصـــــل الأول: الاقتراب المنهجي للبحث

الفصـــــل الثاني: الاقتراب النظري للبحث

الفصـــــل الثالث: الأسرة الجزائرية

الفصـــــل الرابـع: أسباب و مظاهر تغير الأسرة الجزائرية

الفصـــــــل الأول

الاقتـــراب المنهجـــي للبحـــث

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيا: الإشكالية

ثالثا: أهمية البحث

رابعا: أهداف البحث

خامسا: فرضية البحث

سادسا: تحديد المفاهيم

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

أولا: الدراسة الاستطلاعية

ثانيا: منهج البحث

ثالثا: مجتمع البحث

رابعا: عينة البحث

خامسا: أدوات جمع البيانات

سادسا: مجالات البحث

سابعا: الصعوبات التي واجهت الباحث

الفصـــــــــل الأول

الاقتـــــراب المنهجـــي للبحـــث

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ككل بحث اجتماعي لا ينطلق من الصدفة، بقدر ما تكون هناك أسباب تدفع الباحث لمعالجة أهم القضايا التي يريد دراستها، للكشف عن العلاقة الموجودة بينها.

1- بحكم أنني أنتمي إلى جنس الإناث، فإنني أستطيع أن أدرس الموضوع الخاص بالمرأة، فهذا يسهل عليّ العمل في وسط مطمئن، يساعدني في التحاور مع المرأة و الدخول إلى مسكنها و هذا بدون حرج أو قلق أو توتر.

2- ندرة الدراسات العلمية حول هذا الموضوع في المجتمعات العربية بصفة عامة و المجتمع الجزائري علي وجه الخصوص، إذ معظم البحوث الاجتماعية تدور حول الوضعية الاجتماعية للمرأة عاملة أو متعلمة، بينما أهملت عن قصد أو غير قصد دور و أهمية الأمهات في المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة إلى جانب زوجها، و هو ما ستتناوله الدراسة الحالية.

ثانيا: الإشكالية

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية عرق نمط الأسرة الممتدة التي تتميز بالوحدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك في ظل السلطة الأبوية التي تقوم علاقاتها على أساس القرابة الدموية التي تتطلب تقسيما بسيطا للعمل يتوافق مع السن والجنس يهيئ، أفراد الأسرة منذ نشأتهم الاجتماعية الأولى، فكان الأب المصدر الوحيد

لتوفير القوت وسد الحاجيات الضرورية للأسرة، أما وظيفة الأم فكانت محصورة بين الطبخ و تربية الأبناء، إلاّ أن جملة التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية منها الاجتماعية

و الثقافية و الاقتصادية، كان لها تأثير على النسق الاجتماعي و الثقافي العام، يتمثل في التغير البنائي للأسرة، فأخذت قيما جديدة غير قائمة على الوحدة الاجتماعية و الاقتصادية.

البنية الأسرية الجزائرية عرفت تغيرا في النسق القيمي، صاحبه شيء من التفتح النسبي أمام مختلف المظاهر، كتعليم المرأة و خروجها للعمل إلى جانب أخيها الرجل، تتقاسم معه بعض مجالات الحياة وفق متطلبات هذه الوضعية الاجتماعية الجديدة للأسرة.

و برز هذا التغير الذي ازدادت حدته مع بداية التطلع السياسي و الاقتصادي و تطور وسائل الاتصال و الاحتكاك الثقافي مع مختلف المجتمعات، و ظهور جمعيات و نوادي تعمل على تحرر المرأة، و تنادي بحقوقها و تشجيعها على التعليم أكثر، و بفضل سياسة التعليم، أصبح للمرأة مساهمة فعالة للنهوض بالمجتمع من جهة و ترقية مكانتها من جهة أخرى وعيا منها، بضرورة تغير مكانتها الدونية في المجتمع، و هو ما يؤثر بصفة خاصة على أسرتها مستقبلا، و هو ما أكدته بعض الدراسات كدراسة علياء شكري.

لقد وجدت الأسرة نفسها في مواجهة جملة من المتطلبات الاقتصادية من جهة و ضرورة التكيف مع سلوكات و مواقف جديدة تفرضها الحياة العصرية من جهة أخرى التي أدت إلى العمل المشترك بين أفراد المجتمع، بمختلف الجنسين كان ذكرا أم أنثى، بحيث نجد في السياسة التنموية التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة بعد الاستقلال أعطت أهمية كبرى لعمل المرأة باعتبارها عنصرا فعالا في دفع عجلة التقدم إلى جانب الرجل من ناحية و انفتاحها على العالم الخارجي، و اتساع علاقتها مع الآخرين من ناحية أخري، أعطاها مكانة تفرض وجودها في المجتمع بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة .

فوجود المرأة في مساحات عمومية و احتكاكها المباشر و المستمر بالطرف الأخرى، أعطى لها تصورا جديدا لعلاقتها الاجتماعية و في طريقة اختيارها لشريك حياتها بعيدا عن ضغوطات الأسرة، بهدف بناء أسرة مستقلة نسبيا عن الأسرة الممتدة، و ذلك تفاديا للمشاكل العائلية بحثا عن الاطمئنان و التحرر من القيود التي يفرضها الأهل.

و منه نقول أنّ الاستقلال النسبي للأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة، و استقلالها المادي الذي مكنها من المشاركة في النفقة مع زوجها بالإضافة إلى خبرتها المكتسبة من حياتها اليومية (التعليم، العمل، الأسرة) ظهر تصورا جديدا لدور المرأة الاجتماعي داخل أسرتها، حيث أصبح للمرأة دورا هاما إلى جانب زوجها في عملية صنع القرار و ذلك من خلال بنود الاتفاق الخاص بالأسرة، و توجيه الأطفال و تحديد العلاقات الاجتماعية.

تعتبر عملية صنع القرار من الأمور الهامة في سيرورة الحياة اليومية للأسرة، و نجد المرأة تلعب دورا فعالا في هذا الجانب فالسؤال المطروح هنا:

ما هي العوامل التي جعلت المرأة تشارك في عملية صنع القرار داخل الأسرة؟

من هذا السؤال تتفرغ عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي:

- هل المستوى التعليمي للزوجة يساهم في المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة؟
- هل عمل الزوجة يساهم في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة؟
- هل استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة يمكن الزوجة من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة ؟

ثالثا: أهمية البحث:

قلة الدراسات التي تتناول القضايا الخاصة بواقع المرأة المعاصرة خلال مشاركتها داخل الأسرة، حيث أنّ غالبية ما يجري من الدراسات الآن في مجال المرأة، إنّما تتعلق بالمرأة العاملة، المتعلمة، المطلقة، أو المربية....إلخ، أما الدراسة الحالية تتناول مشاركة الزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة إلى جانب زوجها في بعض القضايا التي تبدوا مهمة داخل الأسرة. وعليه نبين فعالية هذه المشاركة من خلال القضايا التي تشارك فيها الزوجة.

رابعا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الانعكاسات الاجتماعية للظاهرة، من خلال المستوى التعليمي للزوجة و عملها (المساهمة المادية) و كذا الوضعية السكنية، و تأثير كل هذا على الوضعية الاجتماعية للزوجة داخل الأسرة.

و لقد اهتمت الدراسة بفئة الزوجات المتعلمات و المساهمات ماديا و يسكن في أسر نواتية، كونهن الركيزة الأساسية داخل الأسرة و العنصر الحساس الذي يتأثر بكل التغيرات التي تطرأ عليها.

فاعتمادا على المعرفة التي يمكن الوصول إليها عن طريق البحث الاجتماعي نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدي مشاركة الزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة، أي كيف تؤخذ هذه المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة بعين الاعتبار أمام الزوج ، لأن المرأة بفضل معارفها وتعليمها وعملها وخبراتها . اكتسبت أدورا اجتماعية و وضعية اجتماعية معتبرة لم تعرفها من قبل، فمشاركتها في صنع القرار الخاص بالأسرة كتربية و توجيه الأطفال، عملية الإنفاق، تحديد العلاقات الاجتماعية، تسير ميزانية الأسرة وهذا يدل على ترقية مكانتها و دور الزوجة داخل الأسرة، بحيث من قبل كانت هذه القرارات يقررها الزوج لوحده دون مشاركتها أو العلم بها.

خامسا: فرضيات البحث:

الفرضية العامة:

يعتبر المستوى التعليمي للزوجة و مساهمتها المادية داخل الأسرة من خلال عملها بالإضافة إلى استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة، من العوامل التي جعلت الزوجة تشارك في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

الفرضيات الجزئية:

1- يساهم المستوى التعليمي للزوجة إلى حد كبير في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

2- المساهمة المادية للزوجة مكنتها من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

3- استقلالية الأسرة الممتدة، يمكّن الزوجة من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

سادسا: تحديد المفاهيم:

يمكن في هذا البحث تحديد المفاهيم التالية:

1- المشاركة:

يدل معنى "المشاركة على المساهمة أو التعاون في أي وجه من الوجوه"،[1] و يختلف هذا المفهوم باختلاف الدلالة التي يحملها في مختلف الميادين سواءا في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد ...الخ، و بالتالي يصبح المفهوم يطلق على المشاركة السياسية أو الاجتماعية أو المشاركة الاقتصادية...الخ، و هذا المفهوم في ظل هذه الميادين يعني بالتعاون و التكاتف بين الأفراد لإنجاز عمل مشترك يهدف لتقويته بفضل الجهود المشتركة و التي تؤثر بدورها على الأفراد في تغير مكانتهم و أدوارهم.

2- مشاركة الأمهات:

لعدم العثور على تعريف محدد لهذا المصطلح اضطررننا لإعطاء تعريف إجرائي له.

التعريف الإجرائي: نقصد بهذا المفهوم خلال هذه الدراسة هي مشاركة الأم زوجها (الأب) في القرارات التي تحدث داخل الأسرة، إذ سابقا كان الزوج هو الكفيل الوحيد لكل شؤون الأسرة دون تدخل الزوجة في ذلك، أما اليوم قد بلغت الزوجة مرتبة عالية تجاه أسرتها و أصبحت تشارك زوجها في أبسط القرارات التي تخص أسرتيهما، وهو الجديد الذي غير مجرى حياة الزوجة المعاصرة، من محيطها الضيق إلى محيط أوسع و بحياة واعية شريكة حياة الزوج بكل ما يقوم به، من حيث توجيه الأطفال، الاستهلاك من خلال مشاريع الأسرة المستقبلية، التحكم في الإنفاق، تسيير ميزانية الأسرة و تحديد العلاقات الاجتماعية، فهذه الأمور و غيرها كان الزوج في السابق هو المسؤول الوحيد لها، أما اليوم أصبحت الزوجة المتعلمة و التي تساهم ماديا و التي تسكن في أسرة نواتية، تشارك زوجها في القرارات السابقة الذكر، و هو ما يفسر قوة و تأثير الزوجة داخل الأسرة في المجالات الهامة التي تشارك فيها.

---

[1] مدكور، إبراهيم. **معجم العلوم الاجتماعية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص،545.

3- صنع القرار:

يعرفه لنا نبيل السمالوطي" أنه عملية ضبط للحياة الأسرية، و توجه نحو نمط مشاركة الزوجين في التوجيه، و قد يميل إلى أحد الطرفين كالزوجة نتيجة الفضاء الزمني الذي تشغله من حياة الأسرة مقارنة بالزوج، أو الفضاء الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي الذي تشغله في شكل علاقات مع مختلف المؤسسات الاجتماعية (المدرسة، السوق، العائلة الكبيرة...الخ)، و هذا يعطي لها نفوذ نسبي و قدرة التأثير في سلوك الأخر و المجالات التي يحق الانفراد فيها تجاه بعض القرارات، أي نوعية القرارات التي تسمح لها باتخاذها"[1]

الإجراءات المنهجية

أولا: الدراسة الاستطلاعية

تعتبر هذه العملية كخطوة أساسية في أي بحث اجتماعي، يتخذها الباحث من أجل إثراء الإشكالية و ضبطها من خلال ضبط المتغيرات و العلاقات بينها في قوة مؤشراتها و يعمل البحث الاستطلاعي على بناء الاستمارة النهائية بعد الاستمارة الاستطلاعية، و ذلك بعد تصحيح أهم الأخطاء حول صياغة الأسئلة و قوة المؤشرات، و كما تؤدي بنا هذه الخطوة إلى تحديد أكثر لشروط العينة، و التي تساعدنا على الاقتراب لمعرفة أثر الموضوع الذي نود دراسته، و المتمثل في مشاركة الأمهات في عملية صنع القرار داخل الأسرة ولتوسيع دائرة معلوماتنا و معارفنا حول هذه الظاهرة، يتطلب منا الاستعانة ببعض المراجع الأساسية، لدراسة هذه الظاهرة الاجتماعية من جوانبها المختلفة، و هي نقاط مهمة و تقوي أسئلة الاستمارة التي قمنا بتأليفها، إذ تتكون من أسئلة عديدة تتضمن الأسئلة المفتوحة منها المغلقة، و عملية جمع المعلومات تمت عن طريق المقابلة، إذ قبلنا نساء الأمهات بمختلف المستويات التعليمية (الدونية و العليا)، و في نفس الوقت عاملات منهن و ماكثات بالبيت وبعضهن يسكن في أسر نواتيه و بعضهن الأخر يسكن في أسر ممتدة مع أهل الزوج، و هذا بهدف ما أشرنا إليه سابقا قصد التقيد و ضبط و تحديد الإشكالية و فرضيات البحث.

[1] السمالوطي، نبيل. **الدين و البناء العائلي، دراسة في علم الاجتماع العائلي**. جدة: دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة، 1981، ص170.

بعد نهاية هذه العملية الأولى يتطلب منها الاستعانة بمنهج يعطي قوة أكثر، و ذلك حسب طبيعة الموضوع الذي يفرض علينا اختيار المنهج السليم لذلك.

ثانيا: منهج البحث:

طبيعة الموضوع يفرض علينا الاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال توظيف المنهج المقارن الذي من خلاله نستشف الظاهرة المدروسة في أجزائها الدقيقة، تبرز أكثر عند مقارنتها فيما بين أجزائها الدقيقة، للوصول إلى نتائج مضبوطة و محددة و ذات صبغة علمية، و هو ما نبينه في هذه الدراسة عند مقارنتنا بين الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي و المستوى التعليمي المتدني، و كذا بين التي تساهم ماديا و التي لا تساهم ماديا إلى جانب زوجها في الأمور التي تخص الأسرة، و كما نقارن بين الزوجة التي تسكن في أسر نواتية و التي تسكن في الأسر الممتدة، و بهذا نبين صفة المشاركة الفعلية التي تمتلكها هذه الزوجات إلى جانب أزواجهن في القرارات الهامة التي تحتاجها الأسرة.

و من خلال هذا المنهج سوف نوظف نوعين من التحليل:

أ- **التحليل الكمي:** و يعتبر الأكثر شيوعا أو استعمالا في البحوث الاجتماعية، حيث قمنا بتبويب المعطيات و ترميزها و حساب التكرارات و التوزيعات و وضعها في جداول إحصائية.

ب- التحليل الكيفي: و هو بدوره يقوم بتفسير و قراءة الأرقام الإحصائية بعدما قمنا بالربط بين المتغيرات وفق فرضيات البحث، و تحصلنا على تقاطعات أحيانا بين متغيرين و أحيانا بين أكثر من متغيرين، ثم حاولنا قراءة هذه الترابطات و البحث عن دلالتها السيويولوجية "للوصول إلى النتائج النهائية للبحث الميداني، و يهتم الباحث باستخراج النسب المئوية للبيانات التي يجمعهما من الميدان الاجتماعي"[1] .

[1] Maurice, Angers . **initiation pratique à la méthodologie des science humain** . Alger : Casba université, 1997, P24.

ثالثا: مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الزوجات ذات مستويين أدنى و عالي و وجود بعضهن في العمل أي عاملات و بعضهن الآخر ماكثات بالبيت، و في نفس الوقت البعض يسكن في أسر نواتية و البعض الآخر يسكن في أسر ممتدة، و ذلك حتى نتعرف على مدى مشاركة الزوجات في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

رابعا: عينة البحث:

تعرضنا إلى العينة التراكمية أو المسماة بالكرة الثلجية (boule de neige) في اختيارنا للعينة ، تعمل هذه الطريقة على الحصول القدر الكاف من المعلومات حول مجموعات يصعب في أولها علينا تحديدها أو الاتصال بأفرادها، و تتم " بالاتصال في البداية على شخص أو مجموعة من الأشخاص، و عن طريقهم نتحصل على أشخاص آخرين إلى غاية الحصول على العدد المطلوب في البحث"[1] .

و قد حاولنا إيجاد عدد كبير من الزوجات (الأمهات) إلا أن عدم التوازن بين المجموعات (الفئتين)، بالإضافة إلى تضييع استمارة المقابلة من طرف الباحثين الذين كلفناهم لمساعدتنا، جعلنا تتحصل في الأخير على عدد 180 زوجة.

لقد تم اختيار العينة وفقا للشروط التالية:

1- أن تكون أسر المبحوثات مدة بنائها أربع سنوات فما فوق.

2- أن لا يكون الزوج عاطلا أو غائبا، لأنه يجعل صفة المشاركة في صنع القرار مطلقة للزوجة.

3- أن لا يكون للأسرة دخلا إضافيا عن عمل الأم أو الأب أي لا يوجد من بين الأبناء من يعمل.

---

[1] إحسان ، محمد الحسن. **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**.ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1986، ص65.

حسب المعطيات السابقة الذكر نكون بصدد اختيار العينة القصدية أي تتحدد بقصد الأشخاص الموصوفين بالشروط السالفة، و هذا يتطلب سابقا بالضرورة الاستعانة بالعينة التراكمية السابقة الذكر.

خامسا: أدوات جمع البيانات:

أي بحث علمي يعتمد على أداة أو مجموعة من الأدوات لجمع البيانات للوصول إلى نتائج موضوعية، و كما أن هذه النتائج تتوقف حسب الأداة المستعملة في الحصول على جمع البيانات.

و عليه فهذه الدراسة استعملت الأدوات التالية:

1- الملاحظة المباشرة و البسيطة:

و هي من أهم الأدوات التي تستعين بها البحوث العلمية و الاجتماعية، كونها مصدرا للمعطيات التي يتحصل عليها الباحث من الميدان و التي تخدم البحث، "لأنها عملية يستقطبها الباحث من واقعه الاجتماعي، كون الملاحظة عبارة عن معلومات لا تتحدد بفترة معينة من البحث، بل هي عملية استغلال معرفي الذي يوظف في حقل البحث الذي توجه تأويلات للسلوكات و المواقع، و تحويل النظر إلى مستويات متعددة"[1] بمعني أنها "تستخدم في المرحلة الاستطلاعية، و تعتمد هذه الأخيرة على مهارة الباحث و قدرته على تحليل العلاقات الاجتماعية و أنماط السلوك الاجتماعي".[2]

كانت هذه التقنية تمهيدا للعمل الميداني، من خلال الملاحظة اليومية لسلوكات المبحوثة في ظل وضعيتها الاجتماعية و الاقتصادية داخل أسرتها، بالنسبة للمتعلمة و العاملة و التي تسكن في أسر نواتية، خلال حديثنا معهن في إعطائنا بعض الأفكار التي تبين مدى مشاركتهن داخل الأسرة إلى جانب أزواجهن في بعض القرارات التي تبدوا مهمة داخل الأسرة، لاحظنا بعض سلوكات المبحوثات تبين على كفائتهن و قدرتهن في مشاركة أزواجهن في بعض القرارات المهمة داخل الأسرة.

---

[1] Hellene Hatzfeld, spieglstien jackie . **Méthodologie l'observation social comprendre évoluer agir**. paris : ed dinod, 2000.P58.

[2] فوضيل دليو، علي مغربي و أخرون. **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**. قسنطينة : دار البعث منشورات جامعة منتوري، 1999، ص187.

2- استمارة المقابلة: حسب إشكالية البحث و فرضياته يفرض علينا استعمال استمارة المقابلة ،التي تتوافق مع طبيعة البحث، فهي تساعد الباحث كثيرا في جمع المعلومات تعرفها مادلين قرافيتس استمارة المقابلة " أنها وسيلة اتصال بين الباحث و المبحوث وتشمل على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي من خلالها ينتظر من المبحوث معلومة " [2] وكما تهدف إلى تسجيل الإجابات في الوثيقة، مع ردود أفعال المبحوثين المتعلقة بالموضوع "[1]

انطلاقا من هذا أعددنا استمارة المقابلة تحتوي على مجموعة من الأسئلة، معظمها نتركها مغلوقة بهدف تسهيل عملية إجابة المبحوثات وبعضها الأخر مفتوحة، لإعطاء الحرية الكاملة للمبحوثين لتعبير عن أرائهن، فاستمارة المقابلة " قائمة من الأسئلة التي يقوم الباحث باستفتاء بياناتها، من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث بشكل مباشر، أي تكون المواجهة مباشرة "[2]

تحتوي استمارة هذا البحث على 58 سؤلاً، وقمنا بتقسيم الاستمارة على أساس المحاور التالية:

المحور الأول: بيانات شخصية

المحور الثاني: عمل المرأة

المحور الثالث: المرأة وشبكة علاقاتها الاجتماعية

المحور الرابع: المرأة ومستواها التعليمي

المحور الخامس: خاص بالمرأة والقرارات النهائية

سادسا: مجالات البحث.

1- المجال البشري:

ويتمثل في استجواب 180 مبحوثة على اختلاف وضعيتهن المهنية بعضهن عاملات و بعضهن الآخر ماكثات بالبيت، و كذا باختلاف مستواهن التعليمي بين المستوى التعليمي الأدنى و المستوي التعليمي العالي، و كذا وضعيتهن السكنية بين اللواتي يسكن في أسر نواتية و اللواتي يسكن في أسر ممتدة.

---

[1] Madeleine, Grawitz. **Méthode des science sociale** . pris : ed daloz,1999,P333.

[2] محمد علي، محمد. **علم الاجتماع و المنهج العلمي**. ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص7.

2- المجال الزمني:

استغرق البحث الميداني، أربعة أشهر من شهر جوان إلى غاية سبتمبر من سنة 2003، حيث تم النزول إلى الميدان و تم إرجاع إستمارة المقابلة من قبل المبحوثين بعد الاستجواب.

المجال المكاني:

لقد حدد المجال الجغرافي للبحث في بعض بلديات ولاية الجزائر العاصمة و بالتحديد: بوزريعة، شراقة، باب الواد، بني مسوس، و تم اختيار هذه المناطق لقربها من مكان الدراسة و هذا يوفر لنا الوقت و الجهد وكذا لوجود علاقات شخصية ببعض الأفراد القاطنين بهذه البلديات.

سابعا: الصعوبات التي واجهت الباحث:

أي باحث يقوم بالدراسة إلا و تواجهه بعض العراقيل التي تعيق من تقدم دراسته و على هذا الأساس تلقينا صعوبات على المجالين النظري و الميداني.

في المجال النظري ترجع بصفة مباشرة هذه العراقيل إلى ندرة الكتب التي تخدم الموضوع، و كذلك فقدان بعض الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في المكتبات الجامعية.

أما في الجانب الميداني تتمثل هذه الصعوبات في رفض بعض النساء التحدث إلينا و الاستجواب معهن و حتى الاستقبال في بيوتهن بحجة أنهن مشغولات خاصة مع اللواتي يسكن مع الأهل.

خلاصـــــــة:

منه نستخلص أن الجانب المنهجي للدراسة له أهمية كبيرة، من خلاله يتحدد لنا طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، فهو خطوة أساسية لا يمكن الاستغناء أو تجاوزها في أي بحث علمي، لأن تحديد المنهج المتبع و تحديد المفاهيم المحددة يعطي للبحث صبغته العلمية من خلال هذه الخطوات.

الفصـــــل الثانـــي

الإقتـــــراب النظـــري للبحـــث

المبحث الأول: الاقتراب النظري

أولا: نظرية التغير الاجتماعي

ثانيا: النظرية الوظيفية

ثالثا: النظرية البنائية الوظيفية

رابعا: نظرية الدور الاجتماعي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات الغربية

ثانيا: الدراسات العربية

ثالثا: الدراسات الجزائرية

الفصـــــــــل الثانـــــي

الاقتـــــراب النظـــــــــري للبحـث

المبحث الأول: الإطار النظري.

أولا: نظرية التغير الاجتماعي(Social change Théory)

نتيجة للتغيرات التي حدثت في المجتمعات المعاصرة، اهتم علماء الاجتماع لدراسة أسباب هذا التغير و نتائجه على المجتمع ككل و قد جاءت هذه النظرية لتفسير الآثار المترتبة عن التطورات والتقدم الذي عرفه المجتمع انطلاقا من ظهور الثورة الصناعية إلى وصول قمة التطور التكنولوجي في مختلف الميادين، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات عديدة في هذا المجال.

من أجل سهولة التعرف على النظريات السوسيولوجية التي ارتبطت بالتغير الاجتماعي جاءت بعض النظريات الأخرى المفسرة لهذه النظرية العامة، فكانت النظرية التطورية " وهي تعتمد على أراء" "داروين" إذ تؤكد على أن المجتمعات تتغير وفق مبدأ الانتخاب الطبيعي والمتمثل في البقاء للأصلح ومنها ما تؤكد على أن التغير يأخذ دوما اتجاها ناميا، وان كان الأمر لا يمنع من بروز فترات نكوص لا يليها بعدها التغير.

أما النظرية الدائرية تؤكد أنّ التغير يكون على المدى البعيد يسير في نفس الخط، إلا أنه يتعرض لبعض فترات عدم الاستقرار، أطلق سروكين على تلك الفترات التذبذب المنتظم.

أما النظرية العاملية ترجع حدوث التغير سواء في البناء الاجتماعي أو في الثقافة إلى عدة عوامل متكاملة وتكون متشابهة، بيئية، دينية، اقتصادية، تكنولوجية، وهذه الأخيرة كوّنت نظرية، تدعى بالنظرية التكنولوجية يشيع استخدامها أما لتفسير النمو المتشابه بين مختلف المجتمعات الصناعية سواءا المجتمعات الرأسمالية أو تلك التي كانت مسماة بالاشتراكية أو تستخدم لتحليل عمليات التغير الاجتماعي والتنبؤ بها في المجتمعات النامية" [1] كما أنّ النظرية التكنولوجية "تنهض على نمطين أولاهما الذي يحدد الشروط الكافية لتفسير التغير والنمط الثاني هو الذي يحدد الشروط الضرورية لتفسير التغير.

---

[1] مصطفى الفوال ،صلاح. **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**.ط1، القاهرة : دار الفكر العربي 1996، ص132.

الاجتماعي أي أن التغير الاجتماعي يعتبر دوما أمرا ضروريا لحدوث التغيرات الاجتماعية"[1]

و كما نجد وليام أوجبران" "يفسر أن العامل التكنولوجي يؤدي إلى تغير في العادات و المؤسسات و إلى تغير في مجال القيم الاجتماعية و تتمثل هذه في: الوقت، المرأة، العمل كما أدت الصناعة إلى تخفيض وإنهاء الإنتاج المنزلي، الأمر الذي نجم عنه إلغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي، و كما نتج عن عمل الرجل خارج المنزل أن ترك تدبير شؤون ا لبيت و التربية للمرأة فزاد من سلطانها من ناحية عامة وأنّ خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدى من المزيد من الحرية وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين والى التغير في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد"[2].

أما"النظرية الفكرية فهي تفسر التغيرات البنائية الثقافية في المجتمع باعتبارها نتاجا للتغير الفكري، بحيث تعد التغيرات الفكرية تساهم مباشرة في حدوث أنماط أخرى من التغيرات داخل المجتمع"[3]

انطلاقا من هده التفسيرات العديدة و المختلفة لدراسة التغير الاجتماعي فكانت هده النظرية الأنسب إلى الدراسة الحالية، إذ تفسر أهم التغيرات المادية واللامادية للوضعية العامة للمرأة إذ أفرزتها(وضعية المرأة) عدة تغيرات عرفتها المرأة (الزوجة)، خلال مسار حياتها الاجتماعية إذ دخلت إلى ميدان سلك التعليم و العمل، اكتسبت من خلالهما خبرات ساعدتها في تكوين وعيها و شخصيتها بشكل قوي، تستفيد منه خلال حياتها الأسرية، و كما عمل التغير الاجتماعي على تغيير البنية العامة للأسرة، فانتقلت من أسرة ممتدة إلى أسرة نواتية و التي أصبح المجتمع الجزائري يعرف هذا النوع من النمط الأسري بشكل كبير، من خلال سعة انتشاره داخل المجتمع، فكانت هذه الأسرة نقطة تحول في فكر الزوجين المقبلين على الزواج، و هو ما أثر على الزوجة بصفة خاصة في اتخاذ أهم الأساليب العصرية لتكفيها مع الأسرة الجديدة وفق النظام الاجتماعي المعاصر القائم.

---

[1] مصطفى الفوال، صلاح.**علم الاجتماع بين النظرية و التطبيق**.المرجع السابق، ص135.
[2] الدقس، محمد. **التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق.** ط2، عمان: دار مجدلاوي، 1996، ص117.
[3] مصطفى الفوال، صلاح. نفس المرجع، ص 135.

كما ترتب على هذا الأخير تقليص سلطة الأب، إذ أصبحت هذه السلطة مشتركة بين الزوجين و بالتالي إعادة النظر في توزيع الأدوار و ظهور شبكة العلاقات الاجتماعية الغير قرابية (دموية) و عليه لا يمكن تفسير و ضع أو مكانة المرأة (الزوجة) داخل الأسرة فقط بقدر ما يجب أن نهتم بالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية، الثقافية، التكنولوجية ....إلخ التي تأثرت بها الأسرة، و التي توجد فيها الزوجة، و هذا ما يؤكد عليه علماء الاجتماع بأنّ دراسة التغيرات البنائية الوظيفة لا يمكن تحليلها، إلاّ في ضوء الكل (الأسرة) و تأثر الجزء (الزوجة) في الكل، و هو سنتعرض إليه من خلال النظرية البنائية الوظيفة.

ثانيا: النظرية البنائية الوظيفية (Structural- Functionalism Théory)

تمثل البناية الوظيفية إحدى الاتجاهات الهامة في علم الاجتماع المعاصر، و تركز في دراستها للظواهر الاجتماعية، و تهتم هذه النظرية لدراسة العلاقات القائمة بين العناصر داخل أجزاء البناء الاجتماعي الكلي.

و يتضمن هذا الاتجاه مستويين من التحليل، يتمثل الأول في التحليل الوظيفي و هو أسلوب منهجي، و يتمثل الثاني في التحليل السوسيولوجي الاجتماعي و هو تفسيري، و عليه يتم تفسير السلوك من خلال وظيفته في البناء الاجتماعي و صلته بالنظم و أنماط السلوك الأخرى.

تعرف بالنظرية البنائية الوظيفية بسبب استخدام مفهوم البناء structure و الوظيفة fonction في دراسة المجتمع، و هذا الاتجاه يركز على الوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات المكوّنة للكل، وكما يركز كذلك على دوافع الفاعل الإنساني في الموقف، كما فسره "ماكس فيبر" و"تالكوت بارسونز"، "اذ يفسر هذا البعد نموذجا ذاتيا اذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل و الأفراد. و من وجهة نظر الوظيفيين يمارسون أنواع شتى من الأفعال والتصرفات أثناء ذلك يتبادلون العلاقات فيما بينهم، وللمحافظة على هذه العلاقات لابد من وجود أنواع النشاطات الجزئية التي تكون هادفة إلى المحافظة على الكل"[1]

---

[1] الحوات، علي. **النظرية الاجتماعية ، اتجاهات أساسية**. مالطا : منشورات شركة الجا ELGA ، 1998، ص (96-97).

فهو"الدور الذي يؤديه الجزء في الكل الاجتماعي الذي هو البناء الذي يتألف من أجزاء أو أنساق اجتماعية تتوافق وتتكامل فيما بينها"[1] وهذا مما زاد اهتمامنا بهذا المدخل أثناء دراستنا لموضوع الزوجة من خلال وظيفتها داخل الأسرة بالنسبة لأفرادها، إذ تتولد عن هذه المعطيات التي تقوم بها علاقات اجتماعية، تمثل نماذج سلوكية وليدة شعور الأفراد بالإعتماد بعضهم البعض في حاجاتهم بتبادل المشاعر و ترابط الأفكار و النشاط و هي تؤدي إلى ترابطات بنائية في العلاقات الوظيفية.

كانت التصورات البنائية الوظيفية كما جاءت مختلفة في تحليلات كل من ميردوك و بارسونز تعبر عن دور الجزء في الكل من خلال الوظائف المتعددة التي يقوم بها و التي تعمل على الاستقرار للمحافظة على هذا النسق الكلى، و يعبر هذا في دراستنا الحالية على الأدوار و الوظائف التي تقوم بها الزوجة و التي تعمل على المحافظة على مكانتها داخل الأسرة و يري تيماشيف" أن الموضوع الأساسي الذي تدور حوله النظرية السوسيولوجية عند بارسونز هو أداء الأبنية لوظائفها، و يتطلب التحليل البنائي الوظيفي معالجة منهجية لمكانات و أدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعي، و كذلك للأنماط التنظيمية التي ينطوي عليها هذا الموقف، و يشير مفهوم المكانة إلى موقف الفاعل في نسق معين لعلاقة اجتماعية منظورا إليها كبناء، أما الدور فإنه يمثل الجانب الدينامي للمكانة و يشير إلى سلوك الفاعل في علاقاته مع الآخرين"[2] ، و هذا المفهوم ينطبق على مكانة الزوجة اليوم المتعلمة و العاملة في ضوء الأدوار العديدة التي تقوم بها، داخل و خارج البيت و ينتج هذا الأخير إهتماما في وسطها الأسري إلى جانب زوجها في مواقف عديدة تخدم المصالح العامة للأسرة، فأصبحت علاقة الزوجين علاقة تكاملية تربطها المصلحة المشتركة للحفاظ على النظام العام للأسرة.

---

[1] عمر الجولاني ، فاديه . **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية ، للتحليل التغير الاجتماعي** . إسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة 1993- ص143 .

[2] مصطفي الفوال، صلاح. **معالم الفكر السوسيولوجي المعاصرة**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1982،ص163.

ثالثا: النظرية الوظيفية (Functional Théory)

للوظيفة أهمية مرموقة في التحليل السوسيولوجي و هو اتجاه قديم و حديث، ظهر في أعمال المؤسسين لعلم الاجتماع الأنتربولوجية و مازال قائما إلى اليوم في أعمال دوركايم، كولي، توماس، باريتو، فيبر، استخدم العلماء مصطلح الوظيفية للإشارة إلى العمليات الاجتماعية و الأفعال و بناءات الاجتماعية .

تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل و في نفس الوقت تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطاره الكلي، للمحافظة على النسق الاجتماعي خلال قيام أجزائه بوظائف أساسية و تقوية الكل.

يرى ميرتون " أن الوظيفية هي تلك الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها و التي إلى تحقيق التكيف و التوافق في نسق معين، و تهتم الوظيفة بدراسة ثلاث مسائل: أولا: دراسة بناء النسق، ثانيا: وظيفة النسق، ثالثا: دراسة نمو و تطور النسق"[1] و في تطبيق ذلك على دراستنا الحالية، نجد تكامل و أهمية الزوجة يتطلب هذا التحليل السوسيولوجي لدراسة الجزء داخل الكل و هي الزوجة داخل أسرتها و هذا مرهون بتكامل علاقاتها مع أفراد أسرتها، خلال قيامها بالوظائف و الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، تم انعكاس هذه الأدوار على مكانتها داخل الأسرة، من خلال مشاركتها كفاعل مهم و يحقق التوازن و التكامل للنسق الاجتماعي القائم داخل الأسرة.

يضيف تيماشيف أن " الوظيفية تمثل نسقا اجتماعيا حقيقيا تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل و تثبيته، و من تم تصبح الأجزاء متساندة و متكاملة فيما بينها و ترتبط الوظيفة بنمط النشاط الذي يقوم به الكل، بحيث لا يكون غيره قادرا على أن يقوم بمثله"[2] فالوظيفة مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي الذي يتميز بنشاط معين وما ينطوي عليه عمل التنظيم من عمليات تقوم بدور التكامل.

---

[1] الدقس، محمد. **التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق**.المرجع السابق، ص 168-169.
[2] مصطفى الفوال، صلاح.**علم الاجتماع بين النظرية و التطبيق.** المرجع السابق، ص 114

رابعا: نظرية الدور الاجتماعي (Social Role Théory)

يتوافق المركز الاجتماعي حسب الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يكون فيها الفرد و يعرّف حسب المركز الذي يحتله، فإن كان مدرسا فله أدوار اجتماعية في علاقاته مع الطلبة، أو الأب له أدوار اجتماعية تجاه أبنائه و بيته و عمله و للأم لها أدوار اجتماعية حيال بيتها و أبنائها و عملها ....إلخ.

إن الأم لها مكانة اجتماعية و دور فاعل في صنع الحياة الاجتماعية و هذا الدور يتعاظم بالوظائف التي تقوم بها و التي لها تأثيرها على الحياة الأسرية، فتأثيرها و قوتها النسبية داخل الأسرة تجاه الأمور المهمة التي أصبحت تشارك في الإشراف عليها إلى جانب زوجها أعطاها مكانة اجتماعية مرموقة على الساحة الأسرية، إذ أصبحت أرائها تؤخذ بعين الاعتبار و لا يمكن الاستغناء عنها في ظل القرارات التي تؤخذ داخل الأسرة، و منه نقول أنّ المكانة الاجتماعية للزوجة تتعاظم بقدر ما تنمو درجة تأثيرها في القرارات الهامة داخل الأسرة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من الخطوات الأساسية للانطلاقة في أي البحث و هذا حتى يتسنى للباحث أن يلم بجميع جوانب الموضوع المطروح للدراسة و البحث، لأن كل دراسة تكمل الأخرى، و نجد هذا خاصة في العلوم الاجتماعية، و في بحثنا هذا نستعرض فيما يلي إلى مختلف الدراسات الغربية و العربية و الجزائرية التي تناولت بعض زوايا الدراسة الحالية.

أولا: الدراسات الغربية:

لقد أكدت بعض الدراسات على تغير دور الزوجة داخل الأسرة من حيث حجم مشاركتها إلى جانب زوجها خلال القرارات التي تخص أسرتيهما، فذهب البعض إلى قول أن "دخل الزوجة لا يؤثر على وضعيتها داخل الأسرة أما البعض الآخر يربط وضعيتها الجديدة بمستواها التعليمي مؤكدين من ذلك أن المستوي العالي للزوجة من شأنه أن يرفع من مكانتها و تشارك بقوة داخل أسرتها إلى جانب زوجها، و من بين هذه الدراسات نجد:

1- دراسة "ولف" و "جولد":

أجريت هذه الدراسة على بعض الزوجات العاملات وتوصلا الباحثان في هذه الدراسة "أن كلما كان دخل الزوجة أعلى من دخل الزوج تتمتع بقوة نسبية داخل الأسرة"[1] أي كلما كان دخل الزوجة أعلي من دخل الزوج يساهم بدرجة كبيرة في تغيير مكانتها داخل الأسرة و بالتالي تتقوى هيبتها و دورها كعضو له قيمته الاجتماعية في الحياة الأسرية.

2- دراسة "بلاد" و "ولف":

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الأمهات و قد توصلت الدراسة إلى: "أن اللاتي يتميزن بدخل مستقيل يؤدي إلى زيادة قوة الزوجة النسبية داخل الأسرة و نفس الشيء للواتي لهن مستوي تعليمي مرتفع بالنسبة لأزواجهن يساهم هو الآخر في زيادة قوة الزوجة داخل الأسرة"[2] .

---

[1] السمالوطي، نبيل. **الدين و البناء العائلي، دراسة في علم الاجتماع**. المرجع السابق، ص37

[2] نقلا عن السمالوطي، نبيل. نفس المرجع، ص138.

و منه نقول أن الدخل و المستوى التعليمي العالي له تأثير مباشر في تغيير مواقف الأزواج تجاه زوجاتهم، و كما لهذه الأخيرة لها دور كبير في أسرتها تشارك هي الأخرى في القرارات التي تخص أسرتها إلى جانب زوجها.

3- دراسة "جولد" و "سلاتر":

و في هذه الدراسة توصل الباحثان إلى" أثر إسهامات الزوجة في رفع القدرة الاقتصادية لزوجها، من أجل تحسين مركزه الاجتماعي، إذ كان سببا مباشرا في تزايد قوتها و سلطتها داخل الأسرة "[1]

و هذا يعني أن إسهام الزوجة بدخلها داخل الأسرة في مختلف المجالات يعمل على تحسين وضعيتها السلطوية داخل الأسرة، و بالتالي تتغير وضعيتها تجاه القرارات التي تخص أسرتها.

4- دراسة "بلود" و "هامبلن":

تشير هذه الدراسة إلى "توقعات السلطة لثمانين زوج فكانت المقارنة بين الزوجة التي تعمل خارج البيت و الزوجة الماكثة بالبيت، و قد تبين من البحث أن الزوجات المشتغلات خارج المنزل قد اتجهن بشدة نحو المساواة في السلطة إلى جانب أزواجهن، بينما تبين أن ربات البيوت قد اتجهن نحو السلطة التقليدية حيث يسيطر الزوج.

منه أصبح دور المشتغلة أكثر ايجابية من الناحية الاقتصادية كما ازدادت نسبة الحالات التي انفردت فيها بهذه السلطة و هذه النتيجة قد أكدت فرضية البحث القائل بأن " اشتغال المرأة أدي إلى ازدياد نفوذها في الأسرة."[2]

ثانيا: الدراسات العربية:

1- دراسة علياء شكري:

أدرجت هذه الدراسة من حيث دور و أنشطة المرأة (الزوجة) على وجه الخصوص في ظل التغير الاجتماعي من خلال التقدم التكنولوجي و وسائل الاتصال و التعليم ...الخ، إذ أثرت هذه العوامل على مكانة الزوجة و قوتها باختلاف طبيعة النشاط الذي تمارسه و مستواها التعليمي و مشاركتها داخل الأسرة.

---

[1] نقلا عن السمالوطي، نبيل.**الدين و البناء العائلي**. المرجع السابق، ص183.

[2] نقلا عن إبراهيم عبد الفتاح، كامليا .**سيكولوجية المرأة العاملة**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1984، ص 99.

فلقد حاولت الباحثة دراسة دور المرأة في عملية اتخاذ القرارات في علاقاتها الاجتماعية بنوعين من المتغيرات: الأول يتصل بمصادر قوة المرأة كالتعليم و المشاركة في قوة العمل و في دخل الأسرة، فهذا النوع مكنها من أن تتعرف على الدور الفعلي للمرأة من مواقف الحياة اليومية و مصادر قوتها و مدى تأثيرها داخل الأسرة ، و المتغير الثاني حول الأطر المثالية لدور المرأة كما تحدده الثقافة بين الذكور و الإناث، فالنتائج التي توصلت إليها:

أن الزوجة أصبحت تشارك مشاركة فعالة في اقتصاد الأسرة بحكم عملها و توزيع دخلها أي تشارك بدخلها في الإنفاق المنزلي و غالبا ما تشرف على هذا المجال إشرافا كاملا على شؤون المنزل، و في هذه الحالة فإن دخلها يعطيها مشاركة قوية داخل أسرتها، من حيث أنها تلعب دورا هاما في أخذ القرار الخاص بالذهاب إلى الطبيب، الإنفاق...الخ.

و كما توصلت الدراسة إلى أن الزوجة المتعلمة خاصة التي تعيش في أسرة نواتية لها دور فعال في مشاركتها داخل الأسرة، حيث أنها تتحمل المسؤولية كاملة في تعليم الأبناء فهي تتخذ القرارات المتصلة بذلك و تنفذها."[1]

منه تبين لنا هذه الدراسة أن دخل الزوجة وتعليمها يساهم بدرجة كبيرة في مشاركتها داخل الأسرة في اتخاذ القرارات التي تعد مهمة داخل أسرتها كعملية الإنفاق وتوجبه الأبناء

2- دراسة سناء الخولي :

تشير هذه الدراسة إلى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، في علاقتها بوضعية الزوجة، وذلك من خلال ظروف الحياة الجديدة التي تعيشها من وظيفة تحصل على أجرة، لأن المرأة في الماضي كانت تنتقل من منزل والدتها إلى منزل زوجها وخبرتها في الشؤون المنزلية تكتسبها من والدتها مباشرة.

توصلت هذه الدراسة لأهم النتائج المتمثلة" في أن الزوجة تصبح على دراية واعية بالحياة والمسائل الاجتماعية مما يساعدها على زيادة درجة استقلالها وحريتها في الاختيار وكما أنها تشارك بجزء كبير في حياتها الأسرية و المجتمعية، وكما أن للمستوى التعليمي يجعل صفة مناقشتها مع زوجها سهلة وتصبح من الضعيف إلى القوي هذا من جهة ومن

---

[1] شكري ، علياء. **المرأة في الريف و الحضر، دراسة لحياتها في العمل و الأسرة** . إسكندرية: دار الـ

جهة أخرى بالإضافة إلى العلم ومجالات المعرفة تعلمت أساليب جديدة في الحياة وتتعلم في كيفية التفاعل مع نوعيات عديدة من الناس، وكل هذا يساهم بقسط كبير في مشاركتها داخل الأسرة."[1]

ومنه، فالخبرة والعلم عاملان ضروريان في ازدياد مشاركة الزوجة إلى جانب زوجها داخل الأسرة، في مختلف القرارات المتواجدة فيها.

3- دراسة محمد سمير الحسانين :

تشير هذه الدراسة إلى" دور الأم المتعلمة وأهميتها في الحفاظ على المستوى التعليمي و الثقافي للأبناء، و المساعدة في العملية و التربوية التعليمية، إذ تمثل الأم الأكثر مساهمة من الأب في الإشراف على وجبات الأبناء المدرسية.

نجد أن هناك اشتراك الزوجين معا في الإشراف على متابعة تعليم أبنائهما، فإن هذا الاشتراك يقل كلما انتقلنا من فئة لأخرى حتى تنتهي إلى فئة الفلاحين، و يعكس ذلك على المستوي الثقافي للأم، أما من الجانب الاقتصادي مع زيادة دخل الأسرة في الهيئات الصناعية أصبحت الوحدة الاستهلاكية واضحة في المجتمع، فبدخل المرأة أصبح لها دور واضح في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشراء، و في توزيع ميزانية الأسرة على بنود الإنفاق المختلفة." [2]

4- الدراسة الثانية لسناء الخولي:

تشير هذه الدراسة إلى دور الدخل و ذلك حسب ما تقول: " إن إقبال المرأة للعمل خارج المنزل مكّنها من الاستقلال ماديا عن زوجها وبالتالي المساهمة في الميزانية يؤثر على العلاقات الزوجية من خلال مشاركتها في القرارات الأسرية "[3] .

وعليه فإن مساهمة الزوجة بدخلها مكنها من مشاركتها وتغيير من مواقف الزوج اتجاه القرارات التي تخص الأسرة.

---

[1] سناء: الخولي. **الأسرة والحياة العائلية .** بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984،ص ص (87 ،88).
[2] حسانين محمد، سمير **. التربية الأسرية**. ط2، جامعة طنطا كلية التربية ، 1994 ، ص 38 .
[3] سناء، الخولي**. الأسرة والمجتمع** . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 234.

ثالثا: الدراسات الجزائرية:

1- دراسة بن قطيب عائشة:

تحدثت هذه الدراسة " حول التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية، إذ تعرضت إلى ذكر عمل المرأة و تعليمها وأثرهما في حياة المرأة داخل أسرتها، كانت النتيجة المستخلصة من دراسة بعض الحالات، أن المرأة لم تعد عنصرا منعزلا بل عنصرا فعالا و إيجابيا، إذ أصبحت المرأة تشارك في تسيير ميزانية الأسرة و تهتم بكل شؤونها، و تعتبر ذات مسؤولية بارزة و هي تشارك في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، فلم يصبح الزوج هو الكفيل الوحيد و المسؤول الرئيسي على أفراد الأسرة بل يتقاسم هذا الدور مع زوجته".[1]

2- دراسة محمد يحي مسلم:

تشير دراسة محمد مسلم: " بعنوان تقلص سلطة الأب في العائلة الريفية " إلى أن المرأة الريفية تعرف نوعا من التغيرات على مستوى دورها وضعيتها داخل الأسرة، إذ أصبحت سلطة الزوج متقلصة بفضل التغيرات الحاصلة على المستوى البنائي للأسرة الجزائرية إذ لم يعد هذا الزوج المسيطر الأول داخل الأسرة، بل تشاركه زوجته في القرارات التي تخص أسرتيهما من خلال المهمات التي يقومان بها، فأصبح للزوجة التدخل والمشاركة في القرارات العائلية وهذا في ظل التغيرات التي عرفتها العائلة منها الاجتماعية الثقافية ، الاقتصادية ...الخ "[2]

خلاصـــــــــــة:

بعد عرضنا للنظريات و الدراسات السابقة تبين لنا مدى دور المستوى التعليمي و المساهمة المادية للزوجة و أثر استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة على تغير وضعية الزوجة و دورها داخل الأسرة، حيث صرحت الكثير من الأمهات على دورهن الأساسي داخل الأسرة إلى جانب أزواجهن خلال مشاركتهن كعضو له فعاليته الكبيرة تجاه القضايا الأكثر أهمية داخل الأسرة.

---

[1] بن قطيب، عائشة، "التحضر و تغير بناء الأسرة الجزارية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع،

[2] محمد يحي، مسلم ،" تقلص سلطة الأب في العائلة الريفية"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002، ص (100،39).

الفصـــــل الثـــــــالث

الأســـــــــرة الجزائريـــــــة

المبحث الأول: الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية

أولا: البنية الأســـــرية

ثانيا: الأسرة و التنشئة الاجتماعية

ثالثا: التعليـــــــم

رابعا: تقسيم العمـــــل

المبحث الثاني: الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

أولا: البنية الأســـــرية

ثانيا: التربية الأســـــرية

ثالثا: التعليـــــم

رابعا: تقسيم العمـــــل

خامسا: تطور وظائف الأســـــرة

الفصـــــــل الثـــــــالث

الأســـــــــرة الجـــزائـــريـــة

المبحث الأول: الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية

أولا: البنية الأســـــرية

لم تعرف الأسرة الجزائرية تغيرا في بنائها أو تحولا في شكلها، في السنوات المبكرة من الاحتلال الفرنسي فنمط الأسرة السائدة فيها و هو الأسرة الممتدة، التي تتكون من الأب و الأم و أبنائهم المتزوجين و أبنائهم الغير المتزوجين و أحفادهم و الأقارب منهم العمة، العم، الخالة، الخال ... الخ، يعرفها مصطفي بوتفنوشت "بالدار الكبيرة، أنها تجمع بعض الأسر النووية المستقلة استقلالا داخليا داخل إطار الأسرة الكبيرة، و تضم بذلك أجيالا مختلفة يصل عددهم إلى أكثر من أربعون فردا يعشون تحت سقف واحد سماتها الإقامة المشتركة سواء في نفس المنزل أو في منازل متجاورة متلاصقة"[1].

و يعتبر الأب رب الأسرة" يملك السلطة المطلقة على كل من تحت ولايته من البنين و البنات و زوجات الأبناء... ، و كان هو مالك أموال الأسرة و هو المتصرف فيه"ا[2] و كما يقسم المهام على أفراد الأسرة حسب الجنس و العمر، و هذا حفاظا على التماسك العائلي إلا أن هذا التماسك و الوحدة الاجتماعية لم يستمرا مع قدوم الاستعمار الفرنسي الذي عمل جاهدا في تشتيت هذه العلاقة و ذلك بعد مصادرة الأراضي الخصبة من طرف المستعمر و هدم النمط الإنتاج التقليدي ، و كان نتيجة هذا السلوك الفقر و البطالة مما دفع أفراد الأسرة، إلى البحث عن العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين و كدا الهجرة إلى داخل المدن كالعمل في المصانع و خارج الوطن للتكفل بالعائلة.

---

[1] Boutefnouchet, moustafa .**la famille algérienne évolution et caractéristique récents.** Alger : société nationale d'édition et de diffusion, 1980,P38.

[2] رؤوف عزت، هبة. **المرأة و العمل السياسي رؤية إسلامية.** الجزائر: دار المعرفة، 2001، ص 203.

أمام هذا الواقع نجد تحولا في نظام العائلة، من شأنه أن يؤدى إلى انفصال أفراد الأسرة عن السلطة التقليدية الأبوية و اعتمادهم على أنفسهم، أمام هذه الوضعية الجديدة التي عرفتها الأسرة الجزائرية، و مع قيام الثورة الجزائرية تبنت الأسرة قيما جديدة و شكلا جديدا لم يكن سائدا من قبل.

التحقت المرأة أثناء الثورة بصفوف جيش التحرير و التعاون إلى جانبهم وكما خرجت للعمل لإعالة أسرتها التي تركها والدها أو زوجها أو ولدها...الخ نتيجة الظروف الاقتصادية المزرية التي خلفها الاستعمار.

ثانيا: الأسرة و التنشئة الاجتماعية:

تلعب الأسرة دورا كبيرا في تنشئة الطفل و تشكيل عاداته و قيمه و بناء شخصيته لإشباع حاجياته في سنواته المبكرة منها حاجاته البيولوجية و العاطفية و النفسية " و كما يكتسب في كافة مراحل حياته سلوكا و معايير و اتجاهات مناسبة لأدور اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته و التوافق معها و تسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية".[1] فرغم الوضع الاجتماعي الذي كانت فيه الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية من فقر وانتشار الأمية، إلا أن العنصر الفطري لدى الوالدين جعلا لأبنائهما جوا مملوءا بالعاطفة و الحنان و التضامن بين الأفراد، و عمل الوالدان على تحقيقه لهم، و يقوم الوالدان بتعليم القيم الخاصة بالنظام الاجتماعي السائد لأبنائهم، تمثل في الكرامة، النيف، التضامن، الشرف و الاحتشام خاصة لدى الفتاة، و قيم الطاعة و الخضوع، و كما هو في ذهن المرأة "مفاهيم واضحة للرجولة و الأنوثة و الأدوار التي يجب أن يؤديها كل منهما"[2]، فنجد للذكر قيم القوة و السلطة و الإمارة على بعض أفراد الأسرة.

على هذا الأساس تقوم التربية بتوجيه الفرد وفقا لما يمليه النظام الاجتماعي، حتى يكون الفرد عضوا مهما يقوم بدوره حسب سنه و جنسه، الذي يفرضه تقسيم العمل، و بفعل هذه التنشئة يذوب الفرد في هذا النظام بطريقة لاشعورية و كما أنه يتقن دوره كما وجه منذ الصغر كل من الذكر و الأنثى نحو أدوارهما الاجتماعية المستقبلية، فنجد أدوار المرأة تتمثل

---

[1] عبد الحميد العناني، حنان.**الطفل و الأسرة و المجتمع**. ط1، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2000، ص21.
[2] زايد أحمد، طلعت لطفي و آخرون.**المرأة و المجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع**. الشاطبي: دار الجامعة الجامعية، 1997، ص39.

في إنجاب الأطفال و تربيتهم و القيام بشؤون المنزل على أحسن وجه في إطار الطبخ الغسيل، رعاية المخزون العائلي، القيام ببعض الحرف التقليدية و تربية الحيوانات كالدجاج و المعز ...الخ.

أما دور الذكر(الرجل) فهو المسؤول الأول و الأخير في الإنفاق علي الأسرة، و هو صاحب القرار و السلطة فيما يخص مستقبل الأسرة و كذا حمايتها...، إلا أن هذه الوتيرة لم تستمر بفعل حدوث بعض التغييرات على سلم قيم النظام الاجتماعي السائد، إذ فقد بعض قيمه و عدلت بقيم جديدة بفعل المكانة التي اكتسبتها المرأة من خلال مشاركتها في الحرب التحريرية من جهة أولى، وعوامل أخري كدخولها إلى التعليم من جهة ثانية و غيرها من التغيرات التي طرأت على المرأة فيما بعد.

ثالثا: التعليـــــم:

السياسة التعسفية التي انتهجها المستعمر في حق الشعب الجزائري، أثرت بشكل كبير على الوضعية التعليمية خاصة، إذ استهدف المستعمر إلى غلق أبواب التعليم التي تتمثل في المدارس و الكتاتيب... الخ، في وجه الأفراد الجزائريين بهدف السيطرة عليهم.

بالإضافة إلى وضع حد لتعليم الجزائريين و وصولهم إلى مستوي عال للذين التحقوا بالمدارس الحرة التي فتحت من قبل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين أدركوا لأهمية التعليم و دوره في حياة الفرد، و انتشرت هذه المدارس في مناطق مختلفة.

إلا أن البرامج التربوية لتعليم الذكور يختلف عن تعليم الإناث، فهذه الأخيرة يركزون على تعليمها تعاليم إسلامية أخلاقية و في حدود بسيطة أي في مرحلة ابتدائية، باعتبارهم البيت هو المكان الطبيعي و الأصلي للمرأة من جهة و من جهة أخرى حتى لا تتأثر بالقيم الثقافية الفرنسية ، و كما أنها في هذه المرحلة تكون مؤهلة للزواج.

أمام هذه الوضعية التعليمية نجدها تدعم و تعيد إنتاج الأدوار التقليدية لكلا الجنسين فالتعليم البسيط للفتاة يساهم في مساعدتها على القيام بدورها التقليدي على أحسن وجه مع أفراد أسرتها قبل الزواج و مع زوجها بعد الزواج.

رابعا: تقسيم العمل:

كان اقتصاد الأسرة الجزائرية يتميز بالدرجة الأولى بالنشاط الزراعي، فكانت الزراعة مصدر قوتهم و رزقهم، و هذا النشاط الزراعي يمارسه الرجال أكثر من النساء إذ يقومون بفلاحة الأرض و غرسها و حصاد منتوجها، في حين نجد دور النساء يقمن بتخزين المنتوج الذي يحضره الرجال إلى المنزل و يقمن بطحنه عند الحاجة، بالإضافة إلى بعض الأعمال التي تقوم بها كتربية المواشي، الصناعات التقليدية كنسج الحياكة و الخزف خلال الحرف التقليدية.

إلا أن مختلف هذه الأعمال التي تقوم بها المرأة لا تعكس مكانتها الاجتماعية كالتي عند الرجل في النظام الاجتماعي العام للأسرة، فالرجل يقوم بتسويق المنتوج بما فيه منتوج المرأة، و الأموال التي يتقاضى أجرها ينفقها دون استشارتها (المرأة) أو تستلم و لو قليلا من الثمن المتحصل عليه بعد بيع منتوجاتها.

أمام هذه الوضعية المتدينة التي عاشتها المرأة عرفت تغيرا أتناء الفترة الاستعمارية على إثر الثورة التحريرية الكبرى بعد أن التحق أفراد أسرتها بصفوف الجيش، مما دفعها (المرأة) للخروج إلى العمل من أجل التكفل بالعائلة، فعملت في المصانع و في بيوت المعمرين، أين نجد المستعمر استغلها و جعلها يد رخيصة و هضم حقوقها و إعطائها أجرة ضعيفة جدا.

فالظروف الاقتصادية المتدينة من الأسباب الأولى التي دفعت المرأة للعمل و هذا لإعالة أفراد الأسرة و إعالة نفسها تخفيفا من الفقر المدقع الذي أصبح يهدد الأسرة، فهذا العمل (عمل المرأة) عمل على تغيير القيم السائدة للنظام الاجتماعي الذي فرق بين عمل الرجل خارج البيت و هو المسؤول على الأنفاق و إعالة الأسرة، و مكانة المرأة داخل البيت مهمتها تربية الأجيال و تدبير شؤون البيت "و لا تخرج منه إلا للضرورة و مع مرافقة الزوج أو أحد أفراد الأسرة كالابن الأكبر"[1] فخروجها للعمل خارج البيت يعتبر سلوكا جديدا في حياة الأسرة عامة و المرأة خاصة.

---

[1] Bourqua R, Charrad M et les autres . **femmes culture et société du Maghreb, culture femme et famille,**

المبحث الثاني: الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

أولا: البنية الأسرية:

بعد الفترة من الاستقلال و مع التغيرات التي صاحبت تقدم و تطور المجتمع الجزائري، لوحظ تغيرا كبيرا في النسق القيمي الاجتماعي العام للأسرة الجزائرية، إذ بدأت الأسرة الكبيرة تفقد شيئا فشيئا بنيتها الاجتماعية، و لا نجدها تجمع كل الأفراد الذين كانت تجمعهم من قبل، و هذا يرجع إلى الطابع السكني الضيق الذي يعاني منه المجتمع الجزائري و الذي من شأنه أن يفرض ظهور نوع آخر من الأسرة، والتي تعرف بالأسر النواتية نتيجة انفصال الزوجين في سكن خاص بهما و كما يرجع كذلك إلى رغبة الزوج في الاستقرار مع زوجته و أولاده فقط، إذ نجدهم في هذا الإطار يشعرون بالحرية النسبية، يتصرفون و يرسمون حياتهم الأسرية و مشاريعهم كما يشاؤون، بعيدا عن تدخل الأهل و الأقارب في أهدافهم الأسرية.

و في هذا الاطار تذكر سعاد خوجة أن "التصنيع و التحضر و التعليم من العوامل الأساسية التي ساهمت في التحولات الحاصلة في عمق بنية المجتمع الجزائري، و هو ما يقلص البنية الأسرية الأبوية و التحول في علاقات السلطة التقليدية."[1]

فانتشار التعليم و توسيع المدن و بناء المصانع و توفير مناصب الشغل للأفراد، من شأنه أن يصبح لكل فرد دخل خاص يتصرف فيه كما يشاء دون الاعتماد على غيره في قضاء حاجياته الضرورية و الكمالية منها.

ثانيا: التربية الأسرية:

التغيرات السوسيو ثقافية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال أثرت بشكل كبير على مستوى الأسرة التي تعتبر هذه الأخيرة " المصدر الأول في تكوين الطفل جملة من الطبائع و العادات التي يكتسبها تدريجيا ومن ثم تترسح فيه عن طريق التربية و الخبرة التي تحدد جزءا كبيرا من سلوكاته و مواقفه الاجتماعية في الحاضر و المستقبل".[2]

---

ed: Afrique orient, 1996. P59.

[1] Khoudja, Souad. **a comme Algérienne** . ENAZ, 1991, P31.

[2] Lacoste Dujardin, Camille. **des mères contre les femmes matricat et patricat au Maghreb.** paris: ed la Découverte, 1985. P61.

فالحياة الحضارية أفرزت قيما جديدة و نظاما جديدا بفضل التعليم و العمل و حصول الأفراد على مداخيل مادية عززت من شعورهم بشخصياتهم المستقلة، و انعكس هذا على تغيير في مكانتهم و أدوارهم الاجتماعية في الأسرة غير التي كانت سائدة في الأسرة التقليدية.

فالحياة العصرية منحت لهم فرصة تحقيق الذات و التحرر من العادات و التقاليد التي تعطي صفة المشاركة و اتخاذ القرار للرجل دون المرأة، أين نجد هذه الأخيرة (المرأة) في هذا الوسط التربوي "تزود الطفل بطائفة من المعارف الإنسانية، و تدبيه على حرية الرأي و الصراحة و الاعتزاز بنفسه لكلا الجنسين"[1] و تعمل على تغيير صورتها في ابنتها بتشجيعها على العلم و العمل، و من خلالها تكتسب مكانة و دورا جديدا تحقق ذاتها، و تصبح عضوا مهما في حياتها الأسرية.

ثالثا: التعليـــــم:

بعد التعليم من العوامل الأساسية للنهوض بالمجتمع " استخدمته الدولة كوسيلة و هدفا في أن واحد، فهو وسيلة لتحقيق برامج اقتصادية و مشاريع تنموية و هدف لبناء جيل سوي ملتزم و مشارك في تحقيق الأهداف المرجوة"[2] .

نجد سياسة الدولة تنص على مجانية و إجبارية تعليم الأفراد بعد سن السادسة، و ذلك لمحاربة الأمية المنتشرة في المجتمع، و العمل على توعية الفرد و تعليمه حتى يكون عضوا مهما في خدمة وطنه و نفسه، فعمدت الدولة إلى توسيع رقعة التعليم ليشمل كافة مناطق الوطن.

---

[1] صالح علي الزين، محمد زهري زينب. **قضايا في علم الاجتماع و الأنتربولوجيا**. ط1، بنغازي: منشورات فار يونس، 1996،ص222.
[2] صفوح الأخرس،محمد. **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 1997، ص 85.

و هذا الجدول يوضح نسبة دخول الأفراد لمجال التعليم حسب محفوظ بنون:

جدول رقم (01)

نسبة الدخول للتعليم بين الذكور و الإناث

السنة	الذكور %	الإناث %	المجموع %
1965/66	57.7	32.9	45.4
1970/71	70.4	43.9	57.3
1975/76	89.1	61.4	75.5
1980/81	67.3	67.3	87.0
1985/86	72.25	72.25	82.2
1991/92	79.52	79.52	86.99

Source: Bennoune, Mahfoud. **Les algériennes victimes de la société neopatriacal**. Alger : ed. marinoor, 1999, P68.

منه، فالتعليم يؤثر في عملية الإنتاج عن طريق"رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية و تأهيلها تأهيلا مهنيا وعمليا"[1] خاصة لدى الإناث حيث لعب التعليم دورا بارزا في تغيير مكانة المرأة لإتاحة فرص تعليمها في المستويات المختلفة من جهة و من جهة أخرى " لما ينتج عنه من تغيير في القيم و المفاهيم سواءا كان في نظرة الرجل للمرأة أو نظرتها لذاتها"[2] و هو ما يؤكد الاحترام المتبادل بين الطرفين و إعادة النظر في العلاقة القائمة بينهما.

رابعا: تقسيـــم العمل:

بعد نيل الدولة الجزائرية سيادتها الوطنية، انتهجت سياسة تنموية لإنقاظ الاقتصاد الوطني الذي عرف الخراب و الدمار و ما انعكس عنه انخفاض المستوى المعيشي الناتج عن اغتصاب الأراضي من طرف الاستعمار، أدركت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول أنه لا يمكن الخروج من هذه الحالة المتدنية إلاّ باستخدام الطاقة البشرية للمساهمة في الإنتاج الوطني، تعمل على تطوير القاعدة الاقتصادية، قصد تحسين المستوى المعيشي

[1] صفوح الأخرص، محمد. **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. المرجع السابق، ص 85.
[2] إبراهيم، عثمان. **مقدمة في علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق و النشر و التوزيع، 1999، ص 254.

للأفراد، و يتحقق هذا بتعاون كلا الجنسين الرجل و المرأة، نجد هذه الأخيرة (المرأة) انطلقت إلى كل مكان و مجال تعطي جهدها و ثمرة عملها و مشاركة أخاها الر جل يدا بيد في بناء وخدمة المجتمع، و تم توجيهها نحو ممارسة وظائف تكاد تكون نسويه تتوافق و التصورات الاجتماعية كالتعليم، التمريض، لكن مع التشجيعات التي لقتها خاصة " لما وفرته لها قوانين الخدمة المدنية من مساواتها التامة بالرجل في الحقوق و الواجبات الوظيفية و إتاحة كل مجالات العمل أمامها بلا عائق أو تمييز بين الجنسين".[1]

وصلت المرأة اليوم إلى أكبر منصب في الدولة مثل: وكيلة وزارة، المديرة، الصحفية، الصيدلية إلى مجال العمل بالسك الدبلوماسي و البنوك و شركات البترول، وعادة هذه الوظائف تخص الرجال دون النساء في السابق.

بحكم الضرورة و انخفاض المستوى المعيشي أصبح دخل الزوج لا يلبي كلّ الحاجيات الضرورية منها الكمالية لأفراد الأسرة، فكان دخل الزوجة ضروري لا يمكن الاستغناء عنه كمصدر أساسي لسد حوائج الأسرة، تشارك الزوج في قضاءها" فتعمل على توسيع الميزانية العائلية و تسهل في حل الأزمة المالية"[2] التي تنتج غالبا من استدانة الزوج من طرف الآخرين (كالجيران، الأقارب، الأصدقاء أو من البنوك...الخ)، و هذا لعدم كفاية دخله لقضاء معظم الحاجيات الضرورية للأسرة خاصة عند مرض أحد أفراد الأسرة.

خامسا: تطور وظائف الأسرة:

بحكم تعقد المجتمع البشري و اتجاهه نحو التخصص و التغير المستمر، أثر على وظائف الأسرة فبعدما كانت وحدة اجتماعية اقتصادية تسير وفق هدف واحد، لتلبية حاجيات اقتصادية، تربوية، ثقافية، دينية و صحية، كوحدة متماسكة و بنمط تقسيم الأدوار لعناصر أسرتها تبعا للعمر و الجنس بدون خروج عن طاعة المسؤول أو سلطة الأب الأكبر في العائلة و التي تكتفي ذاتيا في استهلاك كل ما تنتجه، كما أنها مؤسسة اجتماعية تحافظ على مكانة و دور الفرد، تحظى بأهمية و قيمة كبرى، تقوم بتعليم أفرادها القراءة و الكتابة إضافة إلى الحرف، الصنعة، الزراعة، التربية و الشؤون المنزلية،...الخ كوسيلة للعيش و الاندماج

---

[1] مجلة الإتحاد النسائي" **مسيرة المرأة في الإمارات 12 عمل من النجاح**" دولة الإمارات العربية المتحدة: شركة أبو ضبي للطباعة و النشر، ذت، ص 61.
[2] غساسي، فوزية.**الخطاب حول المرأة**.الرباط: منشورات كلية الأدب و العلوم الإنسانية، 1977، ص 32.

الاجتماعي و الحفاظ على مكانة العائلة في العرش كاستمرارية تاريخية للأجداد باعتبارهم أصحاب الحكمة و التفاعل معهم و كذا لتكوين خبرات جديدة و استمرار للنسق الثقافي و الديني، فكانت وظيفتها الدينية صلوات الأسر الجماعية، قراءة القرآن و ممارسة الطقوس الدينية و هذا لا يمنعها من أن تكون وسيلة من وسائل الترفيه، إذ اعتبرت الجدة من خلال قصصها و الأساطير التي ترويها للأحفاد و الأبناء مؤسسة ثقافية تربوية توجه من خلالها سلوكهم الاجتماعية من التقدير و احترام الكبار و تجنب الأخلاق الذميمة...الخ.

لكن مع التغيرات التي حدثت على النظام الاجتماعي للأسرة التقليدية تراجعت الأسرة عن الوظائف التي كانت تقوم بها في السابق نسبيا، لتقوم بها هيئات مختلفة اقتصادية متخصصة كالمصاريف، الشركات، المصانع، البنوك، المتاجر ومؤسسات تربوية خضعت للنظم التعليمية التي يفرضها المجتمع ثم الهيئات الدينية ثم الهيئات الترفيهية المتمثلة في مؤسسة تخصصية كبيرة، فرغم هذه الانجازات التي حققها المجتمع بكل هيئاته، إلا أن الأسرة بخصائصها العلائقية و المعنوية و كل تجهيزاتها الثقافية من حيث العادات و التقاليد التربوية و التنشئوية للأجيال استطاعت أن تعيد النظر لوظائفها باعتبارها المسؤولة عن تصرفات أفراد المجتمع بأكمله.

فهي تمثل دور الوساطة بين الفرد و المجتمع حفاظا على وظيفتها التنشئوية، حيث تمول المجتمع بأفراد يمكنهم الاندماج في المحيط الخارجي للأسرة عن طريق القيم التي يتميز بها الفرد، و في نفس الوقت أيادي عاملة كمحرك أساسي لكل المؤسسات الاجتماعية حيث الاختلاف بينهم يكمن في المؤهلات و القدرات الفكرية بين جنسي المجتمع (الذكر و الأنثى) لاندماجهم في المؤسسات. هذه الأخيرة ساهمت في إعطاء أدوار عملت على تغيير مراكز الأفراد داخل الأسرة، أي بفضل التغير الذي حدث في وظائف الأسرة التقليدية أصبح المجتمع بكل مؤسساته و تخصصاته بحاجة إلى يد عاملة تسد طلبات هذه المؤسسات دون التمييز بين الذكر و الأنثى و أصبح لهذه الأخيرة شأن في حياة المجتمع و الأسرة.

الخلاصـــــــة:

يعتبر الاستعمار نقطة حاسمة في تغيير البنية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع الجزائري وظيفة و بناءا، و هو ما انعكس على الأسرة الجزائرية بصفة عامة و على أفرادها بصفة خاصة، من حيث تقسيم العمل، التعليم، التربية، الوظائف و غيرها من الأمور التي كانت تعد سابقا قائمة على أساس نظام موحد، ينطلق من رب الأسرة.

أما اليوم و مع التغيرات الشاملة التي عرفتها الأسرة الجزائرية، تغيرت بعض المفاهيم التي كانت سائدة من قبل، إذ لم يعد النظام الاقتصادي اليوم نفسه نظام الموجود من قبل إذ كان الجد هو المسؤول على اقتصاد الأسرة و هو الذي يوجهه حسب ما يقرره هو.

أما اليوم مع التغيرات التي حدثت على هذا النظام انعكس على طموحات الأفراد و أصبحت الزراعة لا تكفي لسد كل حاجيات و طموحات الأفراد و لا مدخول الزوج يحقق ذلك، فكان لدخل الزوجة أثر في الحياة الزوجية، حيث أصبح مصدرا ثانيا لجلب الرزق للأسرة و هذا لتحقيق بعض الطموحات الضرورية منها و الكمالية لأفراد الأسرة.

الفصـــــــل الرابـــع

أسبــاب و مظاهــر تغيــر الأســرة الجزائريــة

المبحث الأول: أسباب التغير

أولا: التغيرات الاقتصادية

ثانيا: التغيرات الاجتماعية

ثالثا: التغيرات الثقافية و التعليمية

المبحث الثاني: مظاهر التغير

أولا: تغير البنية الاجتماعية للأسرة

ثانيا: تغير الدور الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة

ثالثا: تغير العلاقات الاجتماعية

الفصـــــــل الرابـــع
أسبــاب و مظاهــر تغيــر الأســرة الجزائريــة

المبحث الأول: أسباب التغيـــــر

عرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة مست كل الميادين الثقافة، التعليم، الأسرة ...الخ " فجملة هذه التغيرات تترابط و تتفاعل فيما بينها، فتترك أثرا كبيرا على النظام العام للمجتمع"[1]، إلا أن درجة هذا التفاعل يختلف باختلاف المجتمعات حسب ظروفها التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

أولا: التغيرات الاقتصادية:

خرج المجتمع الجزائري من الحالة الاستعمارية ببنية اقتصادية فقيرة و مدمرة، جعل من الدولة الجزائرية تتخذ عدة إجراءات للنهوض بالاقتصاد، و كان ذلك في السنوات السبعينات و بداية الثمانينات، لكن هذه الإجراءات لم تعرف نجاحا في سنواتها الأخيرة من التطبيق، و ذلك لعدة أسباب منها: إفلاس المؤسسات و اللامبالاة لدى مسيري هذه المؤسسات، فنتج عن هذه السلوكات الغير الأخلاقية، عدة اضطرابات في صفوف أفراد الشعب كالتي حدثت في أكتوبر 1985، و غيرها من الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية .

في هذا الوسط المتأزم اضطرت الدولة أن تعيد النظر بجدية في إيجاد حلول قوية تستمد منها قوة اقتصادها للخروج من الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع و بكل شرائحه المختلفة، و العمل على إعادة التوازن لمختلف الميادين التي مستها السياسة التعسفية المتخذة.

و هو ما حدث في بداية التسعينات، تغيرات جذرية في الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل ارتقاء الاقتصاد و تحسين الظروف الاقتصادية المعيشية للأفراد، دخلت الدولة في اقتصاد السوق و عملت على تشجيع الخوصصة، مما ترتب عنه سلبيات أكثر من الايجابيات، والمتمثلة في ارتفاع البطالة لكل الإطارات و تسريح العمال، ارتفاع القدرة الشرائية، حيث أصبح المواطن في ظل هذه الظروف متأزما يبحث عن الحلول بنفسه.

---

[1] Collectif. **Présence de la femme**. Alger : office des publication universitaire, Mars, 1984, P137.

فمختلف هذه العوائق كلها كانت لها انعكاساتها على البنية الأسرية و التصورات الاجتماعية للأفراد تجاه مستقبلهم الأسري، و المتمثل في البحث عن طريقة أفضل توفر لهم راحة نفسية، و تغطي تعاسة الواقع المعاش. كما للتغيـرات الاقتصاديــة أثر في ظهـور أسـرة نواتيــة للمتزوجين حديثا بحثا عن السعادة، تمثلت هذه الوضعية في ظهور أزمة السكن والتي يعاني منها المجتمع الجزائري إلى يومنا هذا.

تأثير الأزمة الاقتصادية على الوضع العام للأسرة دفع بجميع الأعضاء إلى للبحث عن العمل، لتوفير الراحة و الرفاهية المادية، لسعادة الحياة الزوجية، في هذا الإطار لا يمكن أن يكون دخل الزوج كاف لذلك، مما دفع بالمرأة للخروج إلى العمل، و نجد هذا يدخل في طموحات الزوج الذي يقبل على الزواج في أن تمارس زوجته عملا تساعده في تلبية حاجيات الأسرة الضرورية منها و الكمالية.

1- تأثير التصنيع على حياة الأسرة الجزائرية:

سياسة التصنيع التي اتخذتها الجزائر منذ الاستقلال نتج عنها عدة تغيرات، أثرت بشكل كبير على النظام الاجتماعي للأسرة، و المتمثل في النزوح الريفي، بحيث هاجر الأفراد أراضيهم التي كانت المصدر الأول لرزقهم وقوتهم، ترتب عن هذه الهجرة انفصال الأفراد عن الأسرة الممتدة.

و منه، تشتت الوحدة الاقتصادية التي كانت تربطهم، و اللجوء إلى المدينة والاستقرار فيها بحثا عن العمل في المصانع مقابل أجرة ووضعية أفضل.

فوجود الأسرة في جو متحضر، بدون شك تتأثر به و بالتالي يتغير نمطها المعيشي و تكون احتياجاتها أكبر، تسعى لتحقيق ذلك، و تحاول أن تتوافق و قيم و مبادئ و متطلبات العصرنة، "فأثار التصنيع و التحضر امتد إلى الحياة الأسرية، حيث حدث نوع من التغير في كيفية توزيع الأدوار و المكانة الاجتماعية بين الجنسين، إذ أصبحت المرأة اليوم تشارك في العمل المأجور وعيا منها أنّ العمل يحميها من كلّ أشكال الضغوطات الاجتماعية و النفسية"[1] حيث أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة اقتصاديا عن الرجل

[1] صندوق الأمم المتحدة، **"دعوة إلى التغيير السكان، التمكين، التنمية"**، موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الشبكة الإعلامية، 1999، ص 5

و تشاركه في كل ما يخص حياة الأسرة عامة و خاصة، بكل حرية وبدون خوف تجاه القرارات التي تقرها في المشاريع الخاصة بالأسرة.

2- خروج المرأة للعمل و تغير القيم السائدة في الأسرة:

بحكم التغيرات الاقتصادية التي مست النظام الاجتماعي و القيمي مهما كانت نسبيته قد أثرت على الأسرة، حيث تغيرت المكانة الدونية للمرأة، و أصبحت تحس باستقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها من قبل،" مما هيأ لها الفرصة لتتعلّم و تعمل و تختار شريك حياتها، و تتعرف عليه قبل الزواج"[1] و هذا يختلف تماما باختلاف المدن و الأرياف، إلا أنه مرتبط فقط بممارسة عمل المرأة المأجور.

إنّ تطور مكانة المرأة مرهون"بخروجها للعمل و حصولها على أجرة خاصة بها يجعلها تملك و تكسب وعيا أكثر بذاتها"[2] و ذلك حسب فاروق بن عطية " فعمل المرأة هيأ لها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار و المساواة في السلطة إلى جانب زوجها"[3] فهذا العمل الاقتصادي يساهم على تغير و إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية لكلا الزوجين، أصبح الزوج يشارك زوجته في الأعمال المنزلية التي تقوم بها كمساعدته لها في الطبخ، الغسيل، تربية الأطفال و كذا مساعدة الزوجة له في الأعمال خارج المنزل، إذ كانت تخص الزوج لوحده من قبل، كعملية الشراء، و الإنفاق ...إلخ.

فلم تعد المرأة إذن ذلك المخلوق الضعيف الذي يشكّل عبئا اجتماعيا، و على العكس من هذا تماما أصبحت المرأة تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية على مستوى كبير و مهم داخل الأسرة، و أكثر فعالية في الحياة الاجتماعية.

3- عمل المرأة و انعكاسه على حياتها الأسرية من حيث الدور الاقتصادي:

يعد عمل المرأة ذات أهمية كبيرة و ذات دلالة سوسيولوجية هامة، ينظر إليها كشريك

---

[1] Collectif. **Présence de femmes**. OPCIT, P137.

[2] BENATIA, FROUK. **le travail féminin en Algérie.** Alger : Société Nationale D'édition et diffusion, sans Date, PP (41-50).

[3] إبرايم عبد الفتاح، كاميليا. **سيكولوجية المرأة العاملة.** المرجع السابق، ص 99.

في الإنتاج الاقتصادي و المعرفي لأفراد الأسرة،رغم الانتقادات الموجهة للمرأة العاملة من طرف الأسرة، إلا أنّها اليوم ترحب بعمل المرأة سواءا أكانت فتاة أو زوجة رغبة في زيادة دخل الأسرة، و خاصة ما نجد هذه الرغبة أكثر لدى الزوج المقبل على الزواج أو متزوج في تشجيع زوجته على العمل لمساعدته في الإنفاق ضمانا لمستقبل الأسرة و الأولاد و حماية

الأسرة من الأزمة المالية التي قد تحدث للأسرة عن عجز سد الديون المستدينة من طرف: الأصدقاء أو الجيران أو حتى الأقارب...إلخ. لعدم كفاية دخل الزوج لسد تلك الديون.

فالمرأة" إذ لم تعد ذلك المخلوق البسيط المطلوب إعالته، و إنّما أصبحت تساهم في ميزانية الأسرة"[1] و تحتل مكانة متميزة تقوم بأدوار مهمة كانت من قبل من اختصاص الزوج فقط، أمّا اليوم فهي تقوم بتدسد فاتورة الغاز و الكهرباء، و التكفّل بالأبناء عند المرض، و تأخذهم إلى الطبيب ، و تتكفل بهم عند دخولهم إلى المدرسة بمرافقتهم إليها و الاتصال بالمعلّم في حالة حدوث مشكل في المدرسة و تقوم بمرافقتهم عادة للتنزّه...إلخ.

على هذا الأساس "فالمرأة العاملة أصبحت تشارك زوجها في كثير من الأدوار التي كان يقوم بها من قبل"[2] و ذات أهمية في تسيير الحياة الأسرية، و في هذا الصدد توصلت بعض الدراسات إلى بعض النتائج التالية:

أ- أصبح دور المشتغلة أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية فاشتغال المرأة أدى إلى ازدياد نفوذها في الأسرة.

ب- كذلك أدى اشتغال المرأة إلى تغيير معايير الزواج، فمن حيث الصفات المطلوبة في اختيار الزوجة كانت المهارة في الأعمال المنزلية.

جـ- حقق اشتغال المرأة مميزات أخرى أهمها ارتفاع متوسط دخل الأسرة و ارتفاع مستواها المعيشي تبعا لذلك و ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة

---

[1] رفقي عوض، عادل. **المرأة و حماية البيئة**. ط1، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 1995، ص17.

[2] MICHEL, ANDREE. **Activité professionnelle de la femme et vie conjugale**. Paris : Centre Nationale DE Recherche Scientifique, Sans date, P 96.

ثانيا:التغيرات الاجتماعية:

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية شهد تغيرا اجتماعيا، إلاّ أنّ هذا التغير يختلف باختلاف الظروف الحاصلة لكلّ مجتمع، حسب مختلف النظم القائمة في المجتمع الثقافية، الدينية، الاجتماعية، السياسية.

1- مفهوم التغير الاجتماعي:

يختلف مفهوم التغير الاجتماعي من عالم لأخر حسب تصوره للواقع المتواجد فيه، هناك من يجعله جزءا من التغير الثقافي، و منهم من يفرق بينهما، و منهم من يعتبر التغير التفافي هو التغير الاجتماعي.

فنجد تصور محمد بدوي السيد حول التغير الاجتماعي و التغير الثقافي و يقصد "بالتغير الاجتماعي في أنواع التطورات التي تحدث في النظام الاجتماعي و التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، و على ذلك فليس التغير الاجتماعي إلاّ جزءا من عملية أكبر و أوسع من عمليات التطور في المجتمع ، والتي يطلق عليها اسم التغير التفافي و هذا الأخير يشتمل على تطور أو تحول في عنصر من عناصر الثقافة كالفن أو العلم، كما يشمل على كلّ التغيرات التي تحدث في أشكال و قواعد النظام الاجتماعي"[1] .

التغير الاجتماعي يشمل الحياة الاجتماعية بما فيها النظم و العلاقات الاجتماعية المترابطة و المتفاعلة فيما بينها، يفرز ديناميكية واسعة يدخل في تغيير عادات و اتجاهات و مواقف الفرد حسبما يتوافق و يتماشى مع النظام الاجتماعي الجديد.

تنعكس عملية التغير الاجتماعي في تحولاته و تغيراته على المكانات و الأدوار الاجتماعية للأفراد من جهة و تأثير هذه الأخيرة على العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد من جهة أخرى داخل الأسرة خاصة و المجتمع عامة. و منه، تظهر انطباعات و تصورات جديدة للأفراد في جو يمليه التفاهم و روح التبادل لبعضهم البعض.

---

[1] محمد بدوي، السيد.**المجتمع و المشكلات الاجتماعية**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 87.

و منه، التغير الاجتماعي عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي و هو بالتالي يؤثر على وظائفه الاجتماعية. و حسب محمد عاطف غيث يشير إلى أهم التغيرات البنائية التي تتعلق بما يلي:

أ- **التغير في القيم الاجتماعية**: أكثر التغيرات البنائية أهمية، ذلك التغير في المستويات الشاملة التي يطلق عليها اسم القيم و هذه الأخيرة تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي.

ب- **تغير في النظام:** نعني به التغيير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم و الأدوار و مضمون الدور.

جـ- **تغير في مراكز الأشخاص:** قد يحدث التغير في الأشخاص بالذات يقومون بأدوار معينة في النسق الاجتماعي، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث في المجتمع، و بعبارة أخرى قد لا يكون في تعاقب الأشخاص تغير بنائي في حد ذاته و لكنه قد يتسبب في إحداث تغير بنائي في ظل ظروف معينة، و تغير الأشخاص يمكن أن يطبق على التغير في قدراتهم و اتجاهاتهم فإنه لا يؤدي إلى تغير بنائي و لكنه قد يكون سببا مباشرا فيه."[1]

2- عوامل التغير:

تعددت الدراسات حول التغير الاجتماعي الحديث منذ المجتمعات القديمة و تختلف الدراسة من عالم إلى أخر " حسب المؤشرات التي يراها سببا لإحداث هذا التغير. هناك من يرجع هذه التغيرات إلى منشأ داخلي أو خارجي، أو كليها معا "[2] إذ يري بارسونز في هذا الأساس أن المجتمع عندما يصبح بشكل متقدم و أكثر تعقيدا، فإن عملية التباين تأخذ عما كانت عليه في السابق خلال المجتمعات البسيطة، أين تكون المؤسسة الواحدة تخدم و تؤدي وظائف مختلفة، فهي مسؤولية عن الإنتاج، التعليم، و عملية التفاعل الاجتماعي ...إلخ.

فاليوم بحكم وجود مؤسسات جديدة عليها أن تتفاعل معا، منها تخلق معايير جديدة تحكم العلاقة الموجودة بين أطراف هذه المؤسسات، و تكون وفق وظيفة البناءات الجديدة."[3]

---

[1] عاطف غيث، محمد. **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر،د ت، ص 189.

[2] COPANS, Jean. **Introduction à l'ethnologie et à l'anthropologie**. Paris : ed. Nathan, 1996, P125.

[3] الغزوي سليم فهمي، معن خليل عمر و آخرون. **المدخل إلى علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق، 1992، ص 309.

لأن هذه العملية المتداخلة فيما بينها، لا يمكن الفصل بينها، و التي تؤثر بشكل مباشر على النظام الاجتماعي للمجتمع أو جماعة ما معينة، فالعامل الثقافي المتمثل في العادات و التقاليد والعرف الاجتماعي، التي تفسر من خلاله ذلك الانسجام الذي يعمل على إحداث التوافق بين النمط التقليدي و النمط الجديد مع التغيرات الجديدة، فتعدد و سائل الإعلام و الاتصال و ظهور رموز جديدة لمفهوم المكانة و الدور و النفوذ، و ظهور أسر تعرف بالأسر النواتية بمختلف التزامات وخصائصها، تم العوامل الاقتصادية المتمثلة في الرغبة من تحسين مستوى اقتصادي وهو فرع هام في التغير، وبالإضافة إلى الإدراك والتعّلم والدوافع الفردية التي تقع على العوامل النفسية.

فالتغير الاجتماعي إذن حصيلة بجملة من العوامل الاقتصادية، الثقافية ، النفسية ، وغيرها ، وبضيف بعض العلماء و العامل الديمغرافي ، التكنولوجي والقيم الثقافية والإيديولوجيات ، حيث تؤثر هذه العوامل على اختيارات الأفراد وبالتالي على سلوكاتهم الاجتماعية لهذا يصعب الفصل بينهم ، ويعد كل عامل سببا لأحداث السبب الآخر.

3- أثر التغير في حياة المرأة:

إنّ التحولات التي عرفتها البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، منها التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، أثرت بشكل واسع على الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية، التي كان لهذه الأخيرة (المرأة) انعكاسات كبيرة على الأسرة عامة، و عملت على تغيير وجهة نظر المجتمع و الزوج تجاهها.

هذا التحول أفرز " ديناميكية واسعة في آليات الأدوار و تعددها، إذ أصبحت المرأة تمارس أدوارا إضافية عن الدور الموجه لها سابقا و كذا مساهمتها في النشاط الاقتصادي الداخلي، حيث عرفت نشاطات أخرى خارج البيت" [1] جعلت منها عضوا مهما في الحياة العامة و الخاصة، و ذلك داخل المجتمع و الأسرة، فوجود المرأة اليوم " في سوق العمل بأجرة كان من ورائه دافع مادي تتحقق منه استقلاليتها المالية، تتضمن تحررها من سيطرة

[1] MENDRAS Henri, FORSE Michel. **Le changement social tendances et paradigme**. Paris : Armand colin, collection, 1983, P9.

الرجل و هيمنته"[1] فهذا العامل ساعدها على تعزيز سلطتها أمام ضعف سلطة الأب، و ذلك بتدخلها الواضح في مشاركتها في اتخاذ القرارات المهمة كعملية الاستهلاك، الضروري و الكمالي منه .

وهكذا فالسلطة الأبوية لم تعد نفسها أو غاية في حد ذاتها بازدياد سلطة الأم في مشاريع الحياة اليومية و المستقبلية للأسرة، و هذا يعطي صفحة جديدة للدور الاجتماعي للمرأة لم تعرفه من قبل.

فعملية التغير جعلت المرأة تكتسب أدوارا اجتماعية إضافية معترفة لدى أفراد الأسرة و يرجع هذا إلى انتشار التعليم لدى الجنسين بعدما اعترف الآباء بأهمية تعليم المرأة وخروجها للعمل وبرز هذا الاهتمام، أكثر بظهور جمعيات ونوادي تنادي بحقوق المرأة والتساوي في الوضعية مع الرجل والعمل على ترقية مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ومشاركتها في الإنتاج العام الذي يهدف إلى رفع المستوى الثقافي ودرجة وعيها وهذا يفيدها أكثر في حياتها الأسرية، بعدما تكتسب لنفسها ثقافة واسعة منها اجتماعية وصحية، اقتصادية وسياسية ...الخ، تساعدها على التحكم في آليات التسيير المنزلي وهو ما يجعل الزوج ينظر إلى زوجته بتحفظ لأنه على يقين ببراعتها تجاه تسيير الأسرة وهو ما يدفعه إلى مشاركتها كعنصر ذو فعالية اجتماعية داخل الأسرة فالتغير النسبي الذي عرفته المرأة مكنها من إعادة اعتبار للدور الاجتماعي الذي تلعبه داخل و خارج الأسرة .

4- الدور الاجتماعي للمرأة :

بعد الاستقلال أدركت الدولة الجزائرية أنه لخروج أفراد الشعب الجزائري من سياسة الجهل التي سلطتها السياسة الفرنسية عليهم، لابد من فتح أبواب التعليم وفرض مجانيته لكلا الجنسين بدون تمييز، انطلاقا من سن السادسة " وهو نفس الشيء الذي عرفته المجتمعات العربية في فتح جمعيات عربية مختلفة تعمل على ترقية مكانتها (المرأة) وتعليمها باعتبارها امرأة عصرية لا بد أن تكون في مستوى ثقافي على الأقل بقدر التطورات العصرية التي

---

[1] رؤوف عزت، هبة. **المرأة و العمل السياسي رؤية إسلامية**.المرجع السابق، ص 183.

عرفتها المجتمعات اليوم وذلك باستكشاف المرأة لذاتها والإيمان بها وبمواقفها ومبادئها وقيمها "[1] ويقول قاسم أمين في هذا الشأن "أن التربية تلعب دورا جوهريا في تشكيل الإنسان

بل في استطاعتنا تعديل الاستعدادات الطبيعة الوراثية إلى حد ما، فالتربية ضرورية للمرأة فهي التربية العقلية، ونجد مفهوم التربة حصره في التعليم الذي يتح لصاحبه إدراك الكون والعمل وفقا لهذا الفهم بما يحقق المنفعة والسعادة "[2] وهذه الأخيرة تكتمل عند خروج المرأة للعمل و مشاركة الرجل في الإنتاج، و لتفرض نفسها كعنصر فعال في المجتمع.

التغيرات التي عرفتها المرأة أدى إلى اعتراف المجتمع بدورها و مسؤوليتها من ثم بمساواتها التامة مع الرجل، ف الحقوق و الواجبات خاصة داخل الأسرة إذ تصبح المرأة المستفيد الأول بسب الاستقلالية المادية نتيجة العمل الذي تحصلت عليه و كذا ما يساعدها في الحصول على سكن صغير يأوي أسرتها الصغيرة بعيدا عن الأسرة الأبوية القائمة على الخضوع تعزيز كونها في أسرة مصغرة قائمة على التفاهم و التفتح و على تعليم و عمل المرأة، وجودها في هذا الموقع يجعلها تلعب دور المشارك في جل القرارات المهمة الرئيسية لصالح الأسرة إلى جانب زوجها، و كما تخلق جوا داخل أسرتها تملئه العاطفة و حرية التعامل الذي من شأنه أن يدعم ديمقراطية الحوار والنقاش بين أفراد الأسرة، و هو ما أكدته بعض الدراسات أن المستوى التعليمي للمرأة و نوع النشاط الذي تقوم به المرأة مكن المرأة بالتفكير على نوع النمط المعيشي الذي تفضله المرأة اليوم في أسرة نواتية و هذه الآخرة (الأسرة النواتية) تعرف انتشارا كبيرا خاصة في الوسط الحضري، و المرأة تبحث دائما عن كيفية استغلال دورها كدور بارز و فعال داخل الأسرة، في ظروف ملائمة لذلك.

---

[1] شعبان، بثنية. **المرأة العربية في القرن العشرين.** دمشق : دار الثقافة والنشر، 2000، ص15 .

[2] أمين، قاسم . **المرأة الجديدة.** القاهرة: سينا للتشر ، دت، ص ص 24،25.

ثالثا:التغيرات الثقافية التعليمية:

1-التغيرات الثقافية:

من الصعب أثناء الحديث عن أسباب التغير الثقافي أن نفصل فصلا تاما بين العوامل الداخلية و الخارجية، لأن عمليات التغير في المجتمع الواحد متداخلة و منتشرة في كل الأجزاء، تنتمي إلى مجموعة من العوامل دون غيرها.

يعتبر التغير الثقافي عملية تعديلية،بحيث يقوم المجتمع من خلالها بالتوافق و الملائمة بين وجوده و تنظيماته، فالعادات و القيم و أنواع السلوك التي تقدمها يتوقف بقاؤها على مدى إشباعها لتلك الاحتياجات الاجتماعية و في حالة عدم استمرار لهذه السلوكات يصبح التغير حالة ضرورية اجتماعية لأن لكل جيل احتياجاته و متطلباته الخاصة.

و تتم عملية التغير الثقافي حسب هبة رؤوف عزت في أي مجتمع عادة خلال آليتين وذلك: أولا: " التحديد الذاتي الداخلي وثانيا: التأثيرات بالثقافات الأخرى و الاستفادة من الاحتكاك بها سواءا يتم اختياريا من خلال تفاعل حضاري حرا أو بالقوة و التي تؤخذ بشكل الغزو العسكري المباشر و الاستعمار الهيكلي الغير المباشر "[1]

بالإضافة إلى عوامل أخرى تدخل في هذا الإطار منها تلك الناتجة عن الاختراعات الجديدة بفضل العلم و التكنولوجيا و هو ما يزيد في تعقيد الحياة الاجتماعية للأفراد، و التي نجدها على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بالإضافة إلى التناقضات و التوترات التي تحدث على إثر اختلافات في الاتجاهات و المواقف السياسية و الإيديولوجية القومية و إلى ظهور مفاهيم مختلفة منها الديمقراطية و ما تحدثه من إعادة النظر في العلاقات بين الأفراد و بينهم و بين مختلف الأنظمة الاجتماعية و السياسية السائدة و غيرها من العوامل التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسائل الإعلام و الاتصال في إحداث التغيرات الثقافية في المجتمعات و لدى الأفراد في استهلاكهم و تبنيهم قيما جديدة كانت أجنبية أو محلية عن طريق التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الأفراد في مساحات واسعة و أماكن مختلفة منها كأماكن العمل، الجمعيات، النوادي ...الخ.

---

[1] رؤوف عزت، هبة. **المرأة و العمل السياسي رؤية إسلامي.** ص231.

فوجود الفرد في هذه المساحات الواسعة، نجده لامحا لا " فمنه يحيا المرء بخبرات متنوعة، متتابعة أو متزامنة و المصادر التي يستمد منها الفرد تأهيله الاجتماعي متنوعة من العائلة و المدرسة إلى وسائل الإعلام".[1]

1-1 - صورة المرأة الاجتماعية في الثقافة الممتدة:

المرأة في طابعها الثقافي التقليدي ينظر إليها ذلك " الإنسان الضعيف تتلقي الاهتمام من طرف الآخرين و الاعتماد عليهم في كل الأمور و ترث أدوارها الاجتماعية عن أهلها فهي رهينة المنزل لا تغادره إلا للضرورة، أما الحياة العامة فليست من شأنها، بل من شأن الرجال هم القوّامون على السياسة و التشريع و الاقتصاد، يقول البعض البيت مملكة المرأة و المجتمع مملكة الرجل".[2]

ترى الثقافة التقليدية المرأة رمزا للشرف الجماعة، فإن الرجال يحرسون السلوك الأخلاقي للنساء، و لا تأخذ لنفسها قسطا من التصرف في حياتها كإنسان قادر على ذلك فهي" تبقي خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية، و هذه النظرة تنعكس على توزيع الأدوار داخل الأسرة، فيكون الرجل مركز القوة و الثقل بمقدار ما تتحول المرأة إلى مركز الضعف فكل يلعب دوره المقرر له و كأنه لم يخلق إلا له، أو كأن هذا الدور جزء من طبيعته"[3] .

إلاّ أنّ التغيرات السريعة التي عرفتها المرأة بفضل التربية و التعليم و الخروج إلى العمل بدأت هذه الصورة الاجتماعية للمرأة في نظام القيم التقليدي تفقد بعض أهميتها فالتعليم الإلزامي خلق جيلا جديدا أكثر فاعلية و ثقافة من الأهل، و هو ما يساهم في نفس الوقت في تعميق الهوة داخل الأسرة، في تغيير العلاقات و الأدوار الاجتماعية " فإن كان دور المرأة في المجتمع التقليدي واضح أما اليوم تقوم بعدة أدوار فإضافة إلى أعمالها التقليدية كزوجة و ربة بيت و أم فإنها اليوم الموظفة و المحامية ...الخ[4]

أصبح للمرأة دورا فاعلا في صنع الحياة الاجتماعية للأسرة و هذا الدور يتعاظم بقدر ما تنمو درجة ثقافتها و إطلاعها و انفتاحها على المستجدات و التطورات الحاصلة داخل المجتمع، و كيفية تعامل الأفراد الرجال و النساء على السواء معها.

---

[1] بير، بورديو. **السيطرة الذكورية**. ط1،تر: أحمد حسان، القاهرة: دار العالم الثالث، 2001، ص 13.

[2] Fadila, M'rabet. **La femme algérienne**. Paris : froncois marpero, 1964, P15.

[3] عبد القادر، عرابي. "حول المرأة العربية بين التقليد و التجديد" **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 136، يونيو 1990، ص 53.

[4] نفس المرجع، ص 53.

ب- دور وسائل الإعلام في الاستهلاك الثقافي للمرأة:

التفتح الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي كان ايجابيا على الأفراد، خاصة بشأن المرأة لأنه ساهم في تفتح بعض الآباء و توعيتهم بأهمية تعليم المرأة و خروجها للعمل.

فانتشار التعليم لدى الجنسين في مختلف فئات المجتمع ساهم في رفع المستوي الثقافي العام و درجة الوعي لدى المجتمع "خاصة بعد دخول وسائل الإعلام من بصرية و سمعية كل بيت كما دخل الكتاب و دخلت المجلة و الصحيفة كل بيت و كل واحدة من هذه الوسائل تحمل في طياتها أفكارا و صورا عن الحضارات المختلفة و تطورات البلدان المتقدمة، فهذه العوامل و غيرها حرّكت الأطر التقليدية للأسرة، فبدت أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و أصبحت أكثر إدراكا لنوع و مستوي التعامل بين أفرادها، و كل هذا خلق مناخا جديدا ضمن العائلة ، فانتقلت الأدوار و نشأت مسؤوليات جديدة لأفراد الأسرة، قد حصل التطور في المضمون و في الشكل، و كذا في الدور الوظيفي الذي انعكس على السلوك الاجتماعي للأفراد "[1] فهذه العوامل ساعدت على ميول المجتمع للتفتح على التعليم بصفة عامة و على المرأة و عملها بصفة خاصة إذ تغيرت الأساليب المنتهجة اتجاه الأبناء لكلا الجنسين " و كما أدي اعتراف المجتمع بالمرأة ككائن بشري له الحق في الحصول على مكانات اجتماعية التي يخص بها الرجل و قيامها بأدوار اجتماعية أكثر فعالية في الحياة الاجتماعية، فهده العملية تتجاوز القيم السائدة في المجتمع التقليدي"[2]

فوجود المرأة أمام التطور الثقافي الحاصل، تنمي لديها القدرة على توجيه والاعتناء اللازم ومساهمتها في إدارة البيت ناتج عن استهلاكها للثقافة الواسعة والخبرة الميدانية في شؤون الحياة الاجتماعية، بفضل إطلالتها على العالم من خلال وسائل الإعلام المختلفة منها خاصة الأنترنات.

---

[1] العوجي، مصطفي. **الأمن الاجتماعي، مقومات تقنيات ارتباطيه بالتربية المدنية**. ط1، بيروت: مؤسسه نوفل، 1983، ص 130.

[2] Philipp, Lucos. **Sociologie, de franz fanon contribution à une othnologie de la libération**. SNES : études et documents 1997. P 89.

2- التغيرات في العملية التعليمية:

- أهمية التعليم في ثقافة المرأة :

يعتبر التعليم أمرا مهما في حياة المرأة، فهو وسيلة لتحررها من الجهل والتخلف والعمل على تحسين واقعها الاجتماعي، وتركيز اهتماماتها على بناء حياة أكثر استقرارا وتفتحا و أكثر واقعية " فنجد الكثير من الدعاة و قادة النهضة الفكرية يطالبون بضرورة تعليم المرأة و تربيتها تربية علمية صحيحة، معتبرين جهلها سببا رئيسيا من أسباب تخلف المجتمع".[1]

و يري العقاد " أنّ التعليم من أكبر وسائل رقي المرأة و تهذيبها و إصلاح بنيتها".[2] اقتحمت الفتاة ميدان التعلّم بقوة و لم تكتف بالمستويات التعليمية بل تابعت دراستها المتخصصة و العليا، و حققت التفوق في كثير من التخصصات و تزيد من مجهوداتها لتحقيق طموحاتها و ترقية مكانتها و مكانة أفرادها، فخلال أطوارها التعليمية اكتسبت المرأة ثقافات متعددة منها ثقافة اقتصادية، اجتماعية، صحية، كما أدى المستوى التعليمي الذي حصلت عليه المرأة إلى وعيها و إدراكها لضرورة الاحترام المتبادل بين أفراد عائلتها و أصبحت معاملتها معهم تميل نحو الحوار و التفاهم و المناقشة.

هذا الامتياز الذي حصلت عليه غيّر من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة خاصة و المجتمع عامة، حيث أصبحت تستشار و تشارك في صنع القرارات الخاصة بالأسرة، فهي تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية.

تشير بعض الدراسات في هذا الأساس أن دور المرأة يتعاظم بقدر ما تنمو درجة ثقافتها و اطلاعها و انفتاحها على المستجدات و التطورات الحاصلة في مختلف الشؤون التربوية و الاقتصادية و الاجتماعية... الخ، و بينت الدراسات الميدانية الأخرى " أن المرأة ذات مستوى تعليمي المرتفع تكون لها مكانة معتبرة اتجاه زوجها"[3] و من الناحية الاقتصادية فهو يؤهلها تأهيلا مهنيا و عمليا و يعدها للدخول في سوق العمل بشكل يمكّنها من استيعاب التكنولوجية و معطيات الحضارة الحديثة، أما من الناحية التربوية فيعد تعليمها دورا مهما

---

[1] سمير، عبده. **المرأة العربية بين التخلف و التحرر**.ط1، بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، 1980، ص50.

[2] سيد أحمد، أحمد. **المرأة في أدب العقاد**.الجزائر: مطبعة البعث قسنطينة،د ت، ص 195.

[3] Enquête socio démographique. « Rôle assignée aux hommes et femmes ». Alger, 1970, P28.

و مباشرا في تحديد أسلوب تنشئة الطفل في المنزل الذي يميل غالبا نحو استعمل أسلوب التشجيع في تربية أطفالها.

ب- دور المرأة المتعلمة في التنشئة الاجتماعية:

تقوم التربية داخل الأسرة على توجيه الفرد من الميلاد إلى الممات، بهذا فالفرد يشعر و يفكر و يتصرف وفقا لما يمليه النظام الاجتماعي حسب الدور الذي يقوم به، نجد هذا يتركز أساسا في الأسرة التقليدية، لكن مع التغيرات التي عرفها النظام التقليدي للأسرة أصبح ينظر إلى الطفل على أنه كائن له حاجاته النفسية و الاجتماعية و البيولوجية، التي يجب تحقيقها و أن يأخذ مكانته داخل الأسرة، فيعامل معاملة لطيفة تساهم في تكوين شخصية متوازنة و مستقرة، ووجوب تعليمه و الاعتناء ضمن اهتمام الوالدين، خاصة الوظيفة العاطفية التي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة النواتية، ناتجة عن العاطفة القائمة بين الزوجين هذا من جهة، و من جهة أخرى المستوى التعليمي الذي حصل عليه الوالدين، يعمل على توعية و إدراك أبنائهم بضرورة الاحترام و المناقشة في حدود الاحترام المتبادل بين الأبناء ووالديهم، و فيما بينهم، يقول مصطفى بن محمد عيسى فلاتة "أن الطفل ينمو جسميا و في الوقت نفسه ينمو في علمه و فكره و ثقافته، لكن مقدار نموه في علمه و تفكيره و ثقافته يختلف باختلاف المؤثرات المحدثة، إذا كانت أم الطفل على قدر من العلم، كان عاملا لأن يكتسب الطفل مزيدا من العلم أحيانا يفوق عمره الزمني"[1]

مع ظروف العصر و متطلباته لابد من إعادة بناء الفرد وفقا لما يمليه هذا النظام الجديد بينت بعض الدراسات أن المرأة تلعب دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية، تمثلت في الأسرة أنها المربي الأول للأطفال، حيث تقوم بإشباع حاجات الأطفال المادية و النفسية و الاجتماعية و الروحية و تشعرهم بالدفء و الحنان و يحول دون وقوع الأطفال ضحية الانحراف أو الشذوذ، و هذه العملية يساعدها زوجها فيها" [2] و كما ساهمت في مجال الفكر و الإعلام تقدم الزاد الفكري لأبنائها المتعطشين و كما أنها تتبعهم إلى المدرسة بمختلف مراحل التعليم من الحضانة إلى المرحلة الثانوية و أحيانا إلى الجامعة، توصلت أنّ المستوى التعليمي للمرأة يؤدي دورا مهما و مباشرا في تحديد أسلوب التنشئة الاجتماعية للأطفال في

[1] فلاتة مصطفى بن محمد، عيسى. **مدخل إلى التقنيات الحديثة في الاتصال و التعليم**. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 1995، ص 18

[2] العسيوي، عبد الرحمان. **مشكلات الطفولة و المراهقة، أسسها الفزيولوجية و النفسية**. بيروت: دار العلوم العربية للطباعة و الشر، 1999، ص 368.

المنزل، هناك ترابط بين درجة التعليم و أسلوب المفضل في تربية الأطفال، فكلّما ازدادت درجة التعليم للمرأة زاد ميل الأم نحو استعمال أسلوب التشجيع في تربية أطفالها و العكس صحيح، أي كلّما انخفضت درجة التحصيل العلمي للمرأة زاد ميل الأم نحو استعمال الشدة في تربية الأطفال.

و منه، حسب صفوح الأخرس "تعتبر التنشئة الاجتماعية وسيلة من وسائل التغير الاجتماعي لما يمكن من إدخاله من قيم جديدة لعقول الأطفال، و هم في مرحلة اكتشاف واقعهم الاجتماعي و كونها وسيلة أساسية في خلق ولاءات اجتماعية جديدة، و إ سهامها في عملية التكيف الاجتماعي"[1] و كان لكل هذه العوامل و غيرها تأثيرها الواضح و الجلي على الأسرة و عليه نجد تغير مركز الزوج و الزوجة نتيجة لتغير الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة، و خاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تكون مستقلة اقتصاديا عن الرجل و بالتالي قلّ الدافع الاقتصادي عند النساء بوجه عام.

تغيرت السلطة التقليدية للرجال عامة، و أصبحت محل نقاش و لذلك تقوم العلاقات داخل الأسرة سواءا كانت بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التفاهم و التعاون و كانت المناقشة مركز السلطة "إذ أصبحت السيطرة الذكورية لم تعد تفرض بداهة شيأ يجري من تلقاء نفسه"[2] ، زادت الرغبة في تحديد و تنظيم النسل لانشغال المرأة بالعمل خارج المنزل من ناحية و الرغبة في الاحتفاظ بمستوى اقتصادي لائق من ناحية أخرى"[3]

تلاشي "الملكية" التي كانت قاعدة اقتصادية و مصدر رزق لكل أفراد الأسرة، عوضتها مختلف المؤسسات الإنتاجية التابع للدولة. و من ثم يصبح " التغير في القاعدة الاقتصادية يؤثر على تغير في أوجه الحياة الاجتماعية"[4] . و تظهر علاقات اجتماعية جديدة تتوافق و الشروط الانتقائية (إختيار الصحبة) التي يتلازمها الأفراد بعضهم مع بعض بعيدا عن العلاقات القرابية القائمة على (الدم) قرابة الدم المتوارثة عن الأجيال في الأسرة الممتدة.

---

[1] صفوح الأخرس، محمد. **نموذج الإستراتيجية للضبط الاجتماعي في الدول العربية**. المرجع السابق. ص 81.
[2] بير،بورديو. **السيطرة الذكورية** المرجع السابق، ص85.
[3] عثمان،إبراهيم. **مقدمة في علم الاجتماع**. المرجع السابق، ص 348.
[4] عاطف غيث، محمد.**دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**.المرجع السابق، ص213.

سنرى في المبحث الثاني أهم هذه المظاهر المترتبة على التغير الجذري الذي تعرفه الأسرة النواتية الجزائرية.

المبحث الثاني: مظاهر التغير:

أولا: تغير البنية الاجتماعية للأسرة:

1- تغير بناء السلطة الأسرية الأبوية:

إذا ما قرنا بين نمط السلطة في الأسرة الممتدة و الأسرة النواتية، فإننا نجدها في الأسرة الممتدة و من النوع الأبوي، حيث تتركز السلطة في يد الأب، و غالبا ما يكون صاحب السلطة العليا هو أكبر الأفراد من الذكور سنا، فإذا ما تقدم به السن فإنه يظل صاحب السلطة من الناحية الشكلية غير أنه يشارك معه أكبر أبنائه الذي يمارس سلطات والده ممارسة فعلية و يتمتع بما يتمتع به رب الأسرة من طاعة و احترام، فمن الملاحظ أن السلطة في الأسرة الممتدة، ترتبط بالقيم و التقاليد و كبر السن أكثر مما ترتبط بغيرها من العوامل على حين أنها في الأسرة النواتية ترتبط بالوضع الاقتصادي و المركز الاجتماعي أكثر مما ترتبط بالقيم و العادات و كبر السن، ترجع التغيرات التي حدثت في نمط السلطة في الأسرة النواتية إلى عدة عوامل منها: التغيرات التي حدثت في نظام تقسيم العمل و استعمال الآلات الحديثة أثر كبير في تحديد المركز الاجتماعي للمرأة بالنسبة للرجل، إذ أصبحت المرأة قادرة على المساهمة الفعالة في الأعمال التي يقوم بها الرجال فكان لذلك أثره في ارتفاع مكانة المرأة و في اشتراكها مع الرجل في تصريف شؤون الأسرة و كما " أصبح للمرأة دورا بارزا في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشراء و في توزيع ميزانية الأسرة على بنود الإنفاق المختلفة"[1] .

فطبيعي أن تتأثر السلطة الأسرية بالتفكك الذي أخذ يظهر في الأسرة نتيجة للتغير الذي حصل في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و تنمية استقلال الأسرة من حيث المسكن و العمل، مما يزيد ديمقراطية الأسرة النواتية و عدم تعرض الزوج إلى القيود التي تفرضها علية سلطة الأقارب كسلطة الجد أو الأخ الأكبر، هذه السلطة التي كانت تقرر مصير مستقبل الأسرة الممتدة و الزوجة في الأسرة النواتية ولا تحكم من قبل والدة زوجها ولا تخضع

---

[1] محمد الحسن، عبد الباسط. **علم الاجتماع الصناعي**. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، دت، ص204.

لإرادتها كما كانت عليه الحال في الأسرة الممتدة، فهذه العوامل و غيرها من شأنها أن تكون وسط أسري يملئه الحوار و النقاش بين الزوجين، و لا تعد سلطة الأسرة مجرد إصدار الأوامر من طرف الزوج ليحتفظ بهيبته و يحقق سلطته، بل حتى المنزل لم يعد مجرد مكان للراحة من أعباء اليوم، و إنما هو مكان للحياة المشركة بعيدا عن السيطرة الأبوية التي تبدأ من طفولته أين نجد حتى في مائدة الطعام الأبناء و الزوجة بعيدين عنها، و هو الحال الذي تغير عند الأسرة النواتية أين نجد كل أفراد الأسرة يأخذون طعامهم مشتركين رغم اختلاف الجنس و السن

2- المرأة في الأسرة النواتية:

بعد التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية كان لها انعكاسا كبيرا على الوضعية الاجتماعية للمرأة، إذ أخرجتها من دائرة ضيقة إلى دائرة واسعة تساهم في كل مجالات الحياة العامة و الخاصة، بعد حصول المرأة على جزء كبير من حقوقها و ارتفاع مكانتها الاجتماعية و إتاحة المجال أمامها لاشتغال الدور الاجتماعي على أكمل وجه.

فالمشاركة في العملية الاقتصادية للأسرة، من شأنه" أن يؤدي إلى " تحسن أحوالها الاجتماعية وزيادة درجة التفاهم و المحبة بين الزوجين، إذ أصبحت المرأة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين في آن واحد: كونها ربة بيت و كونها موظفة أو عاملة خارج البيت و هذا ما ساعدها في إسناد و دعم مركزها و سمعتها الاجتماعية".[1]

أصبحت المرأة تحس باستقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها من قبل مما هيأ لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار و هو مرتبط خاصة بالمرأة التي تمارس العمل بأجرة.

فهذه الظروف و غيرها ساعد المرأة بالإحساس لذاتها و خروجها من العقلية التقليدية أين قيدت كل حقوقها و دورها كأنثى صالحة للمجتمع و الأسرة، و بهذا الحال تصبح المرأة المستفيد الأول من هذه التغيرات الحاصلة.

3- تغير الأدوار بين الزوجين:

التغيرات الحاصلة التي عرفتها الأسرة الجزائرية أثرت على التغير في أدور الزوجين و مكانتهما الاجتماعية " إذ أصبح كليهما يمارسان أدوارا اجتماعية غالبا ما تكون

---

[1] إحسان محمد ،الحس. **العائلة و القرابة و الزواج ، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي.** ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ، ديسمبر 1981، ص89.

متساوية إذ يتحملا مسؤولية إدارة الأعمال الأسرية و العمل على تأمين حياة رفاهية للأبناء إلا أنه تنفرد المرأة غالبا بالجانب العاطفي الذي توفره لأفراد الأسرة الرعاية الكاملة و الحنان اللازم التي يتلقاها الأطفال منذ صغرهم"[1] إن مشاركة الزوجة في تحمل أعباء الحياة و انصرافها إلى العمل و مساهمتها في إدارة البيت بصورة أكثر فعالية من شأنه أن يحدث تحولا في الأدوار و يصبح وضع الزوجين من نفس المستوى الوظيفي من خلال المساواة الحاصلة، في هذا الصدد لا تعد المرأة تابعة للرجل بل المشاركة له.

ولهذا التحول أثارا إيجابية في تعزيز شخصية المرأة أو الزوجة و احترام الرجل لها و احترام الأولاد للجنس الأخر، و في هذا الشأن يذكر مصطفى العوجي أثار هذا التغير في إزدواجية الأدوار بين الزوجين إذ لا نجد الزوجة في الأسرة الممتدة تنتظر أو تتوقع أية مساعدة من زوجها تتعلق بتدبير و تنظيم شؤون البيت، أما في الأسرة النواتية و خلال التحولات التي شاهدتها الأسرة قد حصل تغيرا في أفكار الشباب و في مواقفهم الاجتماعية و النفسية التي يحملونها اتجاه بيتهم و زوجاتهم في المستقبل، إذ بعد أن يتزوجوا و يكونون أسرة تكون لهم قابلية في أن يساعدوا زوجاتهم و أطفالهم بعد انتهاء ساعات عملهم يركزون اهتمامهم على العناية ببيتهم و زوجاتهم و أطفالهم و تعامله الزوجة بالمثل إذ تشاركه في نشاطات الفراغ التي يمارسها الزوج داخل و خارج الأسرة، فهذا التبادل الذي حدت على الزوج اتجاه الأسرة و الزوجة لعب دورا كبيرا في تقوية العلاقات الاجتماعية المشتركة بين أعضاء الأسرة النواتية، فهذه العملية تبين كيفية توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية، من حيث تقسيم العمل و اتخاذ القرار و تربية و توجيه الأبناء و غيرها من الأعمال أين يشاركان في القيام بهذه الأعمال، مثلا أصبحت المرأة تقوم بالأدوار التي كان يقوم بها الزوج من قبل التي تتمثل في التكفل بالأبناء عند المرض و تأخذهم إلى الطبيب أو إلى المستشفى لوحدها و كذا التكفل بهم عند دخولهم إلى المدرسة و بمرافقتهم إليها و الاتصال بالمدرسين و المدير في حال حصول مشكل أو غيره.

و على هذا الأساس أصبحت الأدوار بين الزوجين تتوزع على أساس التعاون و التفاهم القائم بين الزوجين ذات هدف مشترك لسعادة الأسرة و توفير الراحة الملائمة.

---

[1] بلحاج، نادية. **المرأة و الوضع الأسري**. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1997، ص20.21.

ثانيا: تغير الدور الاجتماعي للمرأة:

يرى السيد عبد الفتاح عفيفي أنّ دراسة دور المرأة داخل الأسرة و خارجها كعضو متكامل مع باقي أفراد الأسرة، و للتعمق في أدوارها يكون من خلال إلقاء نظرة كلية شاملة داخل سياقها الطبيعي المتكامل و المتساند وظيفيا.

لقد صنف دور المرأة حسب ما يرى فيه علماء الاجتماع و الأنتروبولوجية في المراحل المختلفة التالية:

1- الجانب البنائي:

يهتم هذا المدخل بدراسة أدوار المرأة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية و البنائية مثل نمط الإنتاج و المكانة الاجتماعية، حيث نتج عن ذلك تغير في الأدوار مما انعكس على مكانة المرأة في المجتمع نتيجة لعملية التحديث المصاحبة لهذا المدخل" إنّ أدوار المرأة المختلفة ترتبط بعملية التحديث كالتعليم و التحضر و الهجرة و التصنيع و التجديدات الاجتماعية والتفافية المصاحبة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل و المشاركة للمرأة و هو كذلك الانتقال من مرحلة الاقتصاد المعيشي إلى مرحلة اقتصاديات السوق و التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية المصاحبة لعملية التحضر"[1] .

لقد تغيرت الوظائف و الأدوار التي كانت تقوم بها المرأة و الرجل على السواء إذ يمارس أدوارا اجتماعية أخرى، و أصبحت سلطة الأسرة المشتركة بين الزوجين و في بعض الأحيان تكون الزوجة في مقدمتها تصنع القرار داخل الأسرة إلى جانب زوجها "فالتغير الذي حدث للنظام البنائي القائم في الأسرة الممتدة التي تربطها القيم و المعايير التي توجه الفرد طبقا لهذا النظام الاجتماعي الذي تفرضه الثقافة التقليدية"[2] تقلص و تغير نتيجة للعوامل المؤثرة في إحداث هذا التغير.

2- الجانب الثقافي:

يفسر هذا العنصر مكانة المرأة و ما تقوم به من أدوار متعددة في المجتمع من خلال ثقافة المجتمع و ما تضفيه من قيمة اقتصادية، اجتماعية على الأدوار التي تقوم بها المرأة، إذ أن الثقافة على حد تعريف كلاكهون "هي جميع مخططات الحياة التي تكون على مدى

---

[1] السيد عبد الفتاح، عفيفي. **بحوث في علم الاجتماع المعاصرة**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1996، ص25.

[2] Henri, mendras. **élément des sociologies.** paris : ed : armoand colin saint méchel, sans date, P47.

التاريخ كموجهات محتملة لسلوك الأفراد وتضم مخططات الحياة الصريحة و الضمنية"[1] و هذا الشكل يطابق الحياة المشتركة القائمة بين الزوجين في التعاون و النقاش والعمل على أخذ أنجع الأساليب التي يمكن أن توفر على أحسن شيء، يساعد كل أفراد الأسرة و يؤدي إلى الفهم الواضح لكيفية تسيير الأسرة وفقا لما تطلبه متغيرات الحياة العصرية، فنجد المستوي التعليمي للزوجة يلعب دورا كبيرا في حياتها حيث مكنها من معرفة تسيير حياتها الزوجية و تقديم أحسن تربية يتلقاها أبنائها تزودهم بمعارف و خبرات تعليمية تفيدهم في مستقبلهم.

3- الجانب المادي:

يفسر هذا المدخل أدوار المرأة و مكانتها في المجتمع " في ضوء حجم مشاركتها في الإنتاج "ضمن الوضع الاقتصادي الجديد الذي أصبح يتحتم مشاركتها للزوج في حل الأزمة المالية، والأمر الذي يتطلب تحويلها من الدور الطبيعي إلى دور أوسع بكثير"[2] يتمثل في حسن تسيير الميزانية الأسرية يكمن خاصة في مشاركة الزوجة لزوجها في العمل الاقتصادي و الكسب المادي أين أصبح الزوج لم يعد الشخص الوحيد في العائلة الذي يكسب موارد العيش و الرزق، فالزوجة تشاركه هذه المهمة و هذا يضيف إلى احترامها و تقديرها.

4- الجانب المعنوي:

و الذي يدخل في تربية الأولاد و توجيههم تعتبر ركيزة مهمة داخل الأسرة للحفاظ على هويتها و خصائصها، فالتربية هي تنشئة الولد حتى يبلغ حد التمام و الكمال و تشمل تربية مادية، جسمية، نفسية، روحية، وجدانية، عقلية و سلوكية و اجتماعية.

فالتربية الاجتماعية " تتمثل في التكيف مع الوسط الاجتماعي المحيط بالإنسان سواء صغار أو كبار أو الأصدقاء أو الجيران، فيكون لدى الطفل الجرأة الأدبية لإثبات الذات دون خجل أو تردد، يتم ذلك مؤانسة الطفل و رعايته إذا مرض و التعرف على أسس اختيار الرفاق و الأصدقاء و المزاح معهم ... الخ.

أما التربية العقلية فتتمثل في العناية بتنمية المدارك و الأفكار و قوة العقل وسيعته موازية لتربية الجسم بل أهم منها.

---

[1] السيد عبد الفتاح، عفيفي.**بحوث في علم الاجتماع المعاصر**. المرجع السابق، ص 26.
[2] غساسي ،فوزية.**الخطاب حول المرأة**. المرجع السابق، ص 32.

و التربية الصحية تتميز بصحة الأبدان، و ذلك بمراقبة الأبناء في سلوكاتهم و حثهم على غسل الأصابع و اليدين قبل الطعام و بعده و قص الأظافر...الخ"[1].

ثالثا: تغير العلاقات الاجتماعية:

تتغير الروابط بين الأجيال المتعاقبة (أجداد، آباء، أبناء، أحفاد) إذ تتعرض للتغير مما يؤثر على مدى الالتزامات المتبادلة فيما بينهم، و استمرار الامتداد الأسري أو القرابي فإن أنساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد بين الآباء و الأمهات و بين الإخوة، تتأثر أيضا بالتغير طبقا للتحول الذي يحدث في نمط السلطة التقليدية السائدة و يحدث هذا التأثير نتيجة للتغيرات المذكورة آنفا (أسباب التغير)، فبعدما كانت العلاقات الأسرية في المجتمع التقليدي تتمحور حول علاقة الخضوع، خضوع الصغير للكبير و المرأة للرجل " ففي الأسرة النواتية العلاقات مساواتية و ذلك بسبب مجموعة من العوامل أهمها الاستقلال المادي الاقتصادي و ارتفاع المستوى التعليمي خصوصا تعليم المرأة و الاندماج في جماعات خارج دوائر القرابة و الارتباط داخلها بمصالح حيوية، فإذا تحققت المساواة تحققت ديمقراطية العلاقات الأسرية".[2]

إلا أن هذا لا يعني أن الأسرة النواتية علاقاتها الاجتماعية منفصلة عن علاقاتها بالأقارب المباشرين و غير المباشرين، بل هي مستمرة و قوية تجاه نظامها القرابي و هو الشيء الذي تتميز به في المجتمع الجزائري (العلاقات الاجتماعية)، و منه يجعل الأسرة النواتية تحافظ على علاقاتها المختلفة، حتى و إن اختلفت عن العلاقات الاجتماعية في الأسرة الممتدة، فهي لزالت تحافظ على علاقاتها القرابية و لكن بشكل ضيق على ما كانت عليه في الأسرة الممتدة، واتخذت طابع آخر يتمثل في الزيارات الخفيفة المتبادلة مع الوالدين و الإخوة، و تتقلص إذا ما اتجهنا إلى الزيارات القائمة بين الأعمام و الأخوال، و غالبا ما تكون الزيارات في المناسبات و العطل الصيفية أو عطلة نهاية الأسبوع.

1- **علاقة الزوجين بالأولاد:** إن التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية التي تعرض لها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، قد أثر على نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من

[1] الزحيلي ،وهيبة. **الأسرة المسلمة في العالم المعاصر**. دمشق: دار الفكر، 2000، ص26.
[2] حمداوي، محمد. **المرأة بين الأسرة و المجتمع، الازدواجية و العنف المعنوي**. الجزائر: وزارة التضامن الوطني و العائلي،1998، ص13.

حيث علاقة الزوج بالآباء و الأبناء، إذا نظرنا إلى التغير الذي طرأ على معاملة الأبناء في الأسرة الجزائرية في الاتجاه بين المساواة بين الجنسين، إذ نجد أنّه يرجع إلى عدة عوامل داخلية و خارجية، " فالعوامل الخارجية ترجع إلى فتح ميادين التعليم و العمل أمام الفتاة مما أتاح لها فرصة إثبات وجودها في المجتمع، أما العوامل الداخلية فترجع إلى التثقيف الإيديولوجي لدي الأسرة نفسها، حيث أصبحت الأسرة في الوقت الحالي لا تفرق بين الذكر و الأنثى لأن إنجاب البنت أصبح لا يشكل عبئا على الأسرة".[1]

أصبحت العلاقات الأسرية بين الأفراد ديمقراطية قائمة على قيمة المساواة بين الأطراف المكونين لها، يجوبها الاحترام المتبادل للرأي و الحرية و المكانة الاجتماعية و اتساع نطاق التسامح في التعامل بين أفراد الأسرة و المجتمع الواحد، خاصة عندما تنطلق من مفاهيم اجتماعية، أخلاقية و دينية، تنصّب على تحسين علاقة الأفراد بعضهم البعض من خلال إرشادهم إلى المعاملة الحسنة و هو في نفس الوقت يكتسب شخصية إنسانية لهؤلاء الأفراد ذات خبرة في تعاملها مع الآخرين خارج إطار الأسرة، إلاّ أنّ هذه المهمة لا تسود في كل الأسر الجزائرية، إذ تتعرض الأسر النواتية إلى فقدان التقاليد و القيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة تماسك العائلة الممتدة، و لهذا تكون علاقاتها الاجتماعية و القرابية ضعيفة و مفككة في بعض الأحيان، حسب إحسان محمد الحسن " الأسرة المصدر الأول في صنع سلوك الطفل، لهذا يكون أساس العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة قائمة على المحبة و التعاون و التآزر و الصراحة و الود بشكل يتيح الفرصة لكل فرد من أفرادها بنوعية التعامل أفضل يلاءم كل المواقف الاجتماعية للأفراد".[2]

أصبحت معاملة الوالدان لأبنائهم تميل نحو الحوار و التفاهم و الاحترام المتبادل بينهم فهم يستشارون و هم صغار في اختيار أذواقهم الجمالية أو الروحية و الرفاهية، في لعبهم و يستشارون و يشاركون في القرارات الخاصة بالأسرة و هم كبارا فهم يشاركون في

[1] عمر الجولاني، فاديه. **دراسات حول الأسرة العربية، تحليل إجتماعي لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأجيا**
[2] إحسان، محمد الحسن. **العائلة و القرابة و الزواج**. المرجع السابق، ص (84-107).

مجالات المستويات، و العطل، الاختيار المنزلي و في العملية المنزلية وفي نشاطات الوالدين ....الخ"[1]

2- تربية الأبناء:

تعمل الزوجة على تسخير إمكانياتها في مساعدة أبنائها و توجيههم و إيجاد أنجع وسيلة لتربيتهم و التفكير في مستقبلهم و توفير حاجياتهم و جو هادئ ينمي قدراتهم و مواهبهم، كما توجههم وفق النظام الاجتماعي و التربوي التعليمي الحديث، و تعمل على تنشئة أبناها بالمساواة بين الذكر و الأنثى بعيدا عن السيطرة الأمومية و الأبوية، إذ يخضع كل منهما لمعاملة حسنة شعارها الحوار و النقاش.

ترتبط طموحات الزوجة غالبا في بالمكانات التي يكمن أن يصلها الأبناء، إذ تقضي معظم أوقاتها في مراجعة دروسهم و إعطاء الوقت لملاعبتهم في البيت، فكانت معلمة، أم أخت، الأخ، الزميل ... الخ.

فمن أجل سعادة أبنائها تطالع الكتب إما في الطب أو في علم النفس، تهيأ نفسها لتعامل أحسن مع طفلها حسب تطوره من الولادة إلى الرضاعة إلى الطفولة إلى المراهقة ...الخ.

أصبح الأطفال يأخذون فضاءا واسعا من اهتمامات الزوجة، و أصبحت تربيتهم محل اهتمام الزوجة، يقول جون دوي" أنّ التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني و أنه الأساس الذي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح اجتماعي"[2] فتربية الأبناء تربية وجوبية تلعب دورا هاما في نمو القدرات الإبداعية، تعمل الزوجة على ربط الدروس بالحياة النفسية و الاجتماعية، لأن التربية التقليدية ما هي إلاّ تلقين الطفل مجموعة من القيم و الحقائق الجافة و مطالباته بحفظها و تتبعها آليا"[3] أمّا التربية الحديثة فهي تراعي حاجات الأطفال النفسية كالحاجة للشعور بالحب والعطف، الحنان، النجاح، الحرية والضبط والاحترام والاعتماد على النفس والثقة بها وبالقبول والأمن وتحمّل المسؤولية وتنمية خيال الطفل وحسه وذوقه وضميره، ويستفيد من هذا خلال الخبرات والتجارب وتفاعله مع محيطه الأسري تم الآخرين عن طريق الاتصال الجمعي وما يكتسبه من معارف ومعلومات ومهارات وميول

---

[1] روي رود، جرز. **التفاعل و التعامل العائلي طريقة فهم تطورية**. تر: اليازجي، ندرة. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1986 ص23.

[2] حسي عبد الحميد، رشوان أحمد. **الأسس النفسية و الاجتماعية اللابتكار، دراسة في علم الاجتماع النفسي**.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث2000، ص ص (182.184).

[3] الرشدان عبد الفتاح،صعنيني نعيم. **المدخل إلى التربية و التعليم**. ط1، بيروت: دار الشروق للنشر و التوزيع، 1994، ص 219.

واتجاهات" ...الخ، إلا أنّ هذه العملية لا تقوم بها الزوجة لوحدها إذ يتكفل الزوج هو الأخر مسؤولية تربية الأبناء إذ يوجههم ويرافقهم في سلوكا تهم داخل خارج البيت، يأخذهم إلى المدرسة، الحضانة، ويقوم كذلك بتنظيفهم ويتابعهم في دروسهم ومواهبهم ويشجعهم إلى المزيد أكثر وهو العكس الموجود في الأسر الممتد

لكن هذا النوع أو النموذج للتربية لا نجده لدى جميع الأسر الجزائرية ومنها القريبة أو الغربية وهو يرجع إلى انشغال الوالدين عن أبنائهم إذ لا يهتموا بخروجهم ودخولهم وأين قضوا معظم أوقاتهم أو اختيار أصدقاء السوء وهو الشيء الذي لحق الأسرة العالمية عامة والجزائرية خاصة من تشرد، الإدمان على الكحول، المخدرات، الانحراف ....وهذه السلوكات السلبية ما لا نجدها في الأسر الممتدة في زمنها بالقدرة الذي نجدها في زمننا هذا

3- علاقة الزوج بالزوجة :

تقوم العلاقة الزوجية بين الزوجين على عدة عوامل مثل المصلحة المشتركة أو التفاهم أو الأهداف ووجود نوع من الالتزامات والواجبات، مما يؤدي إلى الشعور بالتماسك والصلابة، لهذا نجد علاقة الزوج بزوجته في الأسرة النواتية أقوى بكثير من علاقة الزوج بزوجته في الأسرة الممتدة، لأن معيشة الأسرة النواتية في بيت مستقل عن بيت الأقارب، وعدم تدخل الأقارب في شؤون الأسرة النواتية يمتن العلاقة الزوجية، بحيث أصبح كل زوج يفهم ويحترم الأخر أكثر من ذي قبل، وفي هذا الوسط نجد الزوج بعد انتهاء ساعات عمله يقضي معظم أوقاته مع زوجته، ويميل نحو مشاركتها في مصالحها وأهدافها و رغباتها و ميولها و اتجاهاتها، و يبدأ كل واحد منهما يعرف أسرار الأخر و يتعاونان في تركيز جهودهما الجسمانية و الفكرية في القضاء على المشكلات الحياتية التي تتحدى وحدة ورفاهية واستمرارية الأسرة، ويمكن ذكر العامل الأخر الذي يساهم في متن العلاقة الزوجية، ويتمثل في مساهمة المرأة في الميزانية الأسرية ، و مشاركتها في القرارات الخاصة بالأسرة و تضيف سناء الخولي في هذا الشأن" أنّ العلاقات الزوجية تتحدد في ظل التغيرات التي حدثت علي المستوى البنائي و الوظيفي للأسرة و خاصة بعد تغير سّلم القيم الثقافية الذي كان يخضع لها الرجل في مكانه عالية باعتباره الرئيس الفعلي في الأسرة"[1]

[1] الخولي، سناء. **الأسرة و المجتمع**. المرجع السابق، ص243.

العلاقة الزوجية في الأسرة النواتية تكون بعيدة عن الأهل و الأقارب، لقد تغيرت كثيرا عمّا كانت عليه من قبل ضمن النظام البنائي للأسرة، و عوضت الخضوع و الطاعة التامة للرجل إلى حيز الشراكة في علاقاتهما يبعضهما و أصبحا الزوجان رفيقان لبعضهما البعض، يشارك كل طرف متاعب الأخر، و أصبحت سلطة الأسرة النواتية في يد الزوجين كليهما، بدلا من الزوج وحده، و ساعد في ذلك الانفصال عن الأسرة الممتدة كما ذكر سالفا.

و إضافة إلى درجة الوعي التي تميز بها الزوجين، بغض النظر عن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة الذي مكّنها عن معرفة تسيير حياتها الزوجية التي تجلب السعادة و الرفاهية للأسرة و حتى عمل المرأة نظرا لخروجها للعمل و قضاء معظم أوقاتها خارج البيت بعيدة عن أطفالها إلا أنها تسعى دائما إلى تحقيق السعادة و ذلك بتوفير مثلا آلات الكهرومنزلية لتسهيل أشغالها المنزلية و قضاء وقتها مع الأطفال بالإضافة إلى تقبل الزوج خروجها إلى العمل و استعداده لمساعدتها كل هذا لتوفير جو مليء بالتفاهم النسبي و يتسم بالحنان العاطفي بين أفراد الأسرة.

العلاقة الزوجية في الأسرة النواتية عموما تعتمد على روح المناقشة و التفاهم خاصة بين الزوجين و التعاون المتبادل في اتخاذ القرارات على أحسن وجه.

4- الزوجة وشبكة العلاقات الاجتماعية :

يعرّف مالك بن نبي شبكة العلاقات الاجتماعية أنّها مجموعة العلاقات الاجتماعية الضرورية الناتجة عن الصلات والعلاقات بين الأشخاص فهي "الوسيلة التي يتم من خلالها تكوين الصلات والروابط الضرورية بين عناصر التغير الاجتماعي ويضيف أنّ من خلال هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية تمثل و تشكل البناء الاجتماعي للمجتمع في مرحلة من مراحل التغير"[1] و جود المرأة في مساحات واسعة (الجامعة، مكان العمل، الصحبة...الخ) تصبح للمرأة علاقات اجتماعية واسعة بين الأشخاص تحكمها التبادل في الأفكار و الرأي الزمالة الخبرات و الصداقة...الخ، و في هذا الوسط نجد المرأة تخضع كذلك لعملية انتقائية إرادية لعلاقاتها الاجتماعية تربطها المودة و الصداقة و المحبة، على خلاف علاقاتها القرابية التي تربطها رابطة الدم، في ظل الأسرة الممتدة و غالبا ما تكون مفروضة أو تابعة لأهل

---

[1] نقلا عن خالد السعد، نورة. **التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، دراسة في بناء النظرية الاجتماعية**. جدة: الدار السعودية للنشر و التوزيع، 1997،

الأسرة الممتدة، و حتى العلاقات القرابية اليوم أصبحت تختارها بمحض إرادتها و هذا الاختيار يخضع للميل و العاطفة التي تكنها لها، فهي تسعى لإقامة علاقات أخرى خارج الإطار القرابي مع أصدقاء و زملاء المهنة، الجيران...الخ فهي الوقت الذي تركز فيه المرأة في الأسرة الممتدة على العلاقات الداخلية للقرابة فهي تطالب في الأسرة النواتية، بمبادلات كثيرة و زيارات مختلفة مع المحيط الاجتماعي الذي تكون فيه، فهي تفضل الدخول في علاقات اجتماعية متعددة مع المحيط لكنها تكيفها حسب احتياجاتها و هوايتها، فهي تختلف باختلاف الظروف المعيشية: المادية، و المستوى التعليمي و الثقافي المتواجدة فيه.

و الملاحظ أن علاقاتها الاجتماعية بهذا الشكل عقلاني لا تبحث عن الإشباع العاطفي لأن العلاقة السائدة داخل أسرتها تعتمد على الحوار و الحب و العاطفة و الاحترام.

خـــلاصـــــــة:

إن مجمل التغيرات التي عرفتها المرأة في مسار حياتها الشخصية أثرا إيجابيا من حيث وضعيتها داخل الأسرة، فهذه الظروف ساعدتها في أن تكون عضوا فعالا و ممارسا قويا إلى جانب زوجها في مختلف الأمور التي تخص أسرتيهما، تغيرت علاقاتها مع زوجها و ظهرت أساليب جديدة في تعاملها مع أطفالها من خلال التنشئة الاجتماعية الجديدة التي لا تميز في التعامل بين الجنسين و عوضت صورتها في ابنتها قصد تحسين وضعيتها مستقبلا أي تهيئها لأحسن وضعية مستقبلا في أسرتها الجديدة و العمل إلى جانب زوجها في سبيل ارتقاء أسرتها و حمايتها من النكبات الاجتماعية و الاقتصادية.

البـــــــاب الثانـــــي

الجـانب الميدانـــي للبحـث

الفصل الخامس: مواصفات العينة

الفصل السادس: المستوى التعليمي للزوجة و مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

الفصل السابع: المساهمة المادية للزوجة و مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

الفصل الثامن: استقلالية الأسرة النواتية عن الأسرة الممتدة يمكّن الزوجة من مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

الفصـــــــل الخـــــامس

مواصفـــات العينـــــة

نحاول آن نبين في هذا الفصل مواصفات العينة، وذلك بتوزيع أفراد العينة، حسب السن،الجنس،المستوى التعليمي، الوضعية السكنية والمهنية،المد خول الشهري،عدد الأطفال ومدة الزواج.

جدول رقم (2)

توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة%
أقل من 27	**12**	**6.67**
من 27 إلى 32	**35**	**19.44**
من 33 إلى 38	**57**	**31.67**
من 39 إلى 44	**38**	**21.11**
أكثر من 45	**38**	**21.11**
المجموع	**180**	**%100**

بالنظر إلى الجدول رقم (2) و المتضمن بيانات السن لعينة البحث، نلاحظ أن 57 فرد يمثلون 31،67% من مجموع أفراد العينة أعمارهم تتراوح ما بين 33 سنة إلى 38 سنة ثم تليها نسبة 21.11% من مجموع أفراد العينة أعمارهم تتراوح مابين 39 سنة إلى أكثر من 45 سنة و كما يوضح الجدول نسبة 19،44% من مجموع أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 27 سنة إلى 32 سنة.

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن الفئة العمرية أكثر نسبة تتمثل عند اللواتي أعمارهن من 33 سنة إلى 38 سنة و قد يرجع هذا إلى تأخر سن الزواج الذي أصبح يشكل هذا الأخير نسبة معتبرة في المجتمع.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ابتدائي فأقل(*)	90	50
مستوى عالي(**)	90	50
المجموع	180	100

جدول رقم (3) يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة، إذ نجد نسبة 50% لكل من فئة المستوى التعليمي الابتدائي فأقل و فئة المستوى التعليمي العالي، و هذا للمقارنة بين هذه الفئات في أجزاءها الدقيقة لعينة البحث خلال مشاركتها في المجالات الهامة التي تخص الأسرة إلى جانب أزواجهن.

(*) مستوى تعليمي ابتدائي فأقل(ابتدائي، تقرأ و تكتب، أمي).

(**) مستوى تعليمي عالي (جامعي، دراسات عليا).

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج	التكرار	النسبة%
أمي	2	1.11
يقرأ و يكتب	18	10
ابتدائي	52	28.89
متوسط	4	2.22
ثانوي	64	35.56
جامعي	40	22.22
المجموع	180	100

جدول رقم (4) يبين المستوى التعليمي للزوج، نجد أعلى نسبة تتمثل في فئة المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 35.56%، ثم يليه المستوى التعليمي الابتدائي بنسبة 28.89%، ثم يليه المستوي الجامعي بنسبة 22.22%، ثم المستوى التعليمي يقرأ و يكتب بنسبة 10%.

و منه، يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن معظم أزواج أفراد العينة يتركزون عند فئتي المستوى التعليمي الثانوي و الابتدائي.

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب الوضعية السكنية للزوجة

الوضعية السكنية	التكرار	النسبة%
السكن في أسرة نواتية	90	50
السكن في أسرة ممتدة	90	50
المجموع	180	100

جدول رقم (5) يوضح الوضعية السكنية لأفراد العينة إذ تتميز هذه الأخيرة بنسب متساوية ، إذ نجد نسبة 50% بالنسبة للفئة التي تسكن في أسرة نواتية و نفس النسبة للفئة التي تسكن في الأسرة الممتدة، و هذا قصد المقارنة بين الفئتين في مجالات عديدة تخص أسرتيهما.

جدول رقم (6)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية للعينة

الحالة المهنية	التكرار	النسبة%
عاملة	90	50
ماكثة بالبيت	90	50
المجموع	180	100

جدول رقم(6) يوضح الحالة المهنية بالنسبة لأفراد العينة إذ نجد نسبة 50% لكلا الفئتين العاملة و الماكثة بالبيت و هذه النسبة نقصد من خلالها المقارنة بين هذه الفئات في أجزائها الدقيقة لعينة البحث خلال مشاركاتها في المجالات الهامة التي تخص أسرتيهما إلى جانب أزواجهن.

جدول رقم (7)

توزيع أفراد العينة حسب المدخول الشهري للزوج

المدخول الشهري للزوج	التكرار	النسبة%
من 8000 إلى أقل من 10.000دج	36	20
من 10.000إلى أقل من 15.000دج	54	30
من 15.000إلى أقل 20.000دج	50	27.78
أكثر من 20.000دج	35	19.44
بدون إجابة	5	2.78
المجموع	180	100

يبين جدول رقم (7) المدخول الشهري للزوج فمعظم الأفراد دخلهم الشهري يتراوح ما بين 10.000إلى أقل من 15.000 دج بنسبة 30% تم يليها نسبة 27.78%دخلهم الشهري يتراوح ما بين 15.000إلى أقل من 20.000 دج ثم يليها نسبة 20% دخلهم الشهري يتراوح ما بين 8000 إلى أقل من 10.000 دج و أخيرا تمثل نسبة 19.44% دخلهم الشهري أكثر من 20.000 دج.

ومنه، يتبين لنا أنّ متوسط الدخل الشهري لهذه الفئة يتراوح مابين 10.000إلى أقل من 15.000 دج.

جدول رقم (8)

توزيع أفراد العينة حسب المدخول الشهري للزوجة

المدخول الشهري للزوجة	التكرار	النسبة%
من 8000 إلى أقل من 10.000دج	29	32.22
من 10.000إلى أقل من 15.000دج	30	33.23
من 15.000إلى أقل 20.000دج	23	25.56
أكثر من 20.000	8	8.89
المجموع	180	100

جدول رقم (8) يوضح المدخول الشهري لأفراد العينة، تقدر نسبة المدخول الشهري لمعظم أفراد العينة بـ 33.33% إذ يتراوح مدخولهن مابين 10.000إلى أقل من 15.000 دج ثم تليها نسبة 32.22% يتراوح مدخولهن ما بين 8000إلى أقل من 10.000 دج ثم تليها نسبة 25.56% مدخولهن يتراوح ما بين 15.000إلى أقل من 20.000 دج ثم تليها النسبة الأخيرة 8.98% مدخولهن أكثر من 20.000دج.

و عليه يتبين لنا أن معظم أفراد العينة مدخولهن يتركز أكثر ما بين 8000إلى أقل من 15.000 دج، و قد يرجع هذا إلى متوسط الدخل العادي لمعظم الأسر الجزائرية.

جدول رقم (9)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال

عدد الأطفال	التكرار	النسبة%
طفل واحد	82	45.56
من 2 إلى 6 أطفال	92	51.11
أكثر من 7 أطفال	6	3.33
المجموع	180	100

يبين جدول رقم (9) عدد أطفال العينة، معظم أفراد العينة عدد أطفالهن يتراوح ما بين طفلين إلى 6 أطفال، و تقدر النسبة بـ 51.11% ثم تليها نسبة 45.56% عدد أطفالها واحد و في الأخير نمثل النسبة 3.33% عدد الأطفال أكثر من 7 أفراد، و عليه و عليه فمعظم أفراد العينة عدد أطفالها يتراوح ما بين طفلين إلى ستة أطفال.

جدول رقم (10)

توزيع المبحوثات حسب مدة الزواج

مدة الزواج	التكرار	النسبة%
من 4 إلى 10 سنوات	91	50.56
من 11 إلى 17 سنوات	43	23.89
من 18 إلى 24 سنوات	33	18.33
أكثر من 25 سنة	13	7.22
المجموع	180	100

يبين جدول رقم (10) مدة زواج أفراد العينة، معظم الأفراد مدة زواجهم يتراوح مابين 4 سنوات إلى 10 سنوات تقدر النسبة 50.56% ثم تليها نسبة 23.89% مدة زواجهم تتراوح ما بين 11 إلى 17 سنة ثم تليها نسبة 18.33% مدة الزواج تتراوح ما بين 18 إلي24 سنة و في الأخير يمثل نسبة 7.22% مدة الزواج أكثر من 25 سنة.

و عليه يمثل معظم أفراد العينة مدة زواجهم من 4 إلى 10 سنوات و تؤكد أن أسرتهم حديثة النشأة.

الفصـــــل الســـــادس

المستـــوى التعليمـــي للزوجـــة و مشاركتهـــا في عمليـــة صنـــع القـــرار داخـــــل الأســـرة

المبحث الأول: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالأطفال

المبحث الثاني: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية

المبحث الثالث: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالإنفاق

المبحث الرابع: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات النهائية

الفصـــــل الســـــادس

المستـــوى التعليمـــي للزوجـــة و مشاركتهـــا في عمليـــة صنـــع القـــرار داخـــــل الأســـرة

نحاول أن نبين في هذا الفصل دور المستوى التعليمي للزوجة و مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة، قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث و في كل بحث بدوره يتفرع إلى متغيرات تخدم الفرضية، فالمبحث الأول يتعلق بالقرارات الخاصة بالأطفال و المبحث الثاني خاص بالعلاقات الاجتماعية و المبحث الثالث خاص بالقرارات المتعلقة بعملية الإنفاق و في الأخير نجد المبحث الرابع يتعلق بالقرارات النهائية الخاصة بالأسرة.

المبحث الأول: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالأطفال

جدول رقم(11)

المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بمراقبة توجيه الأطفال

المستوى التعليمي للزوجة / مراقبة و توجيه الأطفال	الزوجات ذوات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوي تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	44	48.89	48	53.33	92	51.11
الزوج	12	20	5	5.56	23	12.78
الزوجان معا	28	31.11	37	41.11	65	36.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (11) الذي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و مراقبة و توجيه الأطفال، يمثل الاتجاه العام بنسبة 51.11% من المجموع الكلي، مراقبة و توجيه الأطفال تعتبر من مهام الزوجة بالدرجة الأولى، و تمثل أعلى نسبة عند اللواتي ذوات

مستوي تعليمي عالي بنسبة 53.33% مقابل 48.89% عند ذوات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل ثم تليها نسبة 36.11% من المجموع الكلي تكون مهمة مراقبة و توجيه الأطفال من قبل الزوجان معا و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي بـ 41.11% مقابل 31.11% عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل، و في الأخير تمثل نسبة 12.78% من المجموع الكلي يقوم الزوج لوحده بالإشراف على هذه المهمة و أعلى نسبة اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل تقدر بـ 20% مقابل 5.56% عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي.

نستنتج أن مهمة الإشراف على مراقبة و توجيه الأطفال تقوم بها الزوجة خاصة ذوات المستوي التعليمي العالي، إذ تولد لدى الزوج الثقة بقدرات زوجته الفكرية و التعليمية بفضل مستواها التعليمي مقارنة نسبيا بالفئة ذات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل، و كما وجدنا كذلك مشاركة الزوج زوجته في العناية و الإشراف على الأطفال و توجيههم و يظهر بصورة جلية وواضحة لدي الزوجات ذوات مستوي تعليمي عالي، إذ التعليم يساعد نمط الحياة و الاستغلال هذه القدرة في توجيه الأبناء و تهيئة المناخ المناسب لهم[1] منه فهذا التعاون المشترك بين الزوجين لهو دليل على تحسن دور الزوجة داخل الأسرة، إذ كانت من قبل لا تقوم بهذه المهمة على أحسن وجه بالنسبة لزوجها، ثم نجد الزوج ينفرد بمهمة الإشراف و مراقبة الأطفال إلا بنسبة قليلة و أكبر نسبة كانت عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل مقارنة مع انفراد الزوج لهذه المهمة بالنسبة لذوات مستوى تعليمي عالي وقد يرجع هذا الفرق أن أغلبية الأزواج في الفئة الأولى لهم مستوى تعليمي عالي يعوض أطفالهم ويزودهم بمعارف وينمي قدراتهم ومواهبهم الفكرية والخيالية وأذواقهم الجمالية وهو ما لم نجده عند الأمهات ذوات مستوى تعليمي عالي تحسبا لثقة الزوج في زوجته.

[1] حداد لزعر، علي، "العائلة و المواقف من النسل" رسالة الماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، سنة 78-88. ص.146.

جدول رقم(12)

علاقة المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بمراجعة المدرسة

المستوي التعليمي للزوجة / مراجعة المدرسة	الزوجات ذوات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوي تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	35	38.89	38	42.22	73	46.56
الزوج	30	33.33	14	15.56	44	24.44
الزوجان معا	14	15.56	28	31.11	42	23.33
بدون جواب	11	12.22	10	11.11	21	11.67
المجموع	90	100	90	100	180	100

يمثل الجدول رقم (12) الذي يوضح علاقة المستوى التعليمي للزوجة بمراجعة المدرسة، يمثل الاتجاه العام بنسبة 46.56% تقوم الزوجة بالدرجة الأولى بمهمة مراجعة المدرسة بنفسها، نجد أعلى نسبة عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي تقدر بـ 42.22% مقابل نسبة 38.89% عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل ثم تليها نسبة 24.44% من المجموع الكلي تكون هذه المهمة من قبل الزوج، تمثل أعلى نسبة عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل تقدر 33.33% مقابل 15.56% عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي ثم تليها نسبة 23.33% من المجموع الكلي مهمة مراجعة المدرسة تكون من قبل الزوجان معا، وأعلى نسبة نجدها عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي تقدر بـ 31.11% مقابل 15.56% عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل، و في الأخير تمثل نسبة 11.67% من المجموع الكلي معظم الأمهات لم يجبن على هذا السؤال لعدم التحاق أبنائهن بسلك التعليم (المدرسة) و تمثل النسب 12.22% و 11.11% لكلا الفئتين على التوالي.

نستنتج أن عملية إشراف و متابعة الطفل من البيت إلى المدرسة تقوم بها الزوجة بصفة خاصة و يظهر عند الزوجات ذوات مستوى تعليمي عالي و تعتبر هذه العملية بالنسبة

لها كحافز يجعل الطفل يرتبط دائما بمدرسته و معلمته و حبه للدراسة عندما يشعر الطفل بالقرب من أمه، ينبعث لديه روح الاطمئنان و هذا يؤكد على مستوى وعي الزوجة لأهمية هذا السلوك، مقارنة بمهمة الزوجات ذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل لهذه المهمة، و كما وجد أن الزوج يقوم بهذه المهمة إذ وجدنا بصورة واضحة عند فئة الزوجات ذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل مقارنة مع فئة الزوجات ذوات مستوى تعليمي عالي بالإضافة إلى مشاركة الزوجين وجدناها قوية لدى فئات الزوجات ذوات مستوى تعليمي عالي مقارنة مع فئة الزوجات ذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل، و قد يرجع هذا الفرق إلى أن هذه الفئة الأخيرة ينعدم فيها الحوار و المناقشة في أخذ الأساليب الممكنة لنجاح أطفلهن و تبح هذه المسألة ثانوية إن صح التعبير، مقارنة مع الفئة الثانية أين يبرز اهتمام الزوجات لهذه القضية، إذ يصبح هذا القرار مهم يتطلب العناية الكاملة و يظهر أن هذه الزوجة لها القدرة الكافية لمعالجته مع الزوج لأن مستواها العالي بغض النظر عن التخصصات المختلفة تسعي الزوجة جاهدة لتثبيت واستغلال ما درسته لصالح أطفالها تطالع الكتب بالكيفية التي تستفيد منها لفهم سلوك إبنها، و هذا الاهتمام لا يعني أن للذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل تغيب عنها هذه الممارسة لكن مستواها التعليمي يؤثر سلبا على مواجهتها لهذه المهمة

جدول رقم(13)

المستوي التعليمي للزوجة و علاقته بمساعدة أطفالها في الدراسة

المستوي التعليمي للزوجة / مساعدة أطفالها	الزوجات ذوات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوي تعليمي ابتدائي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	56	62.22	66	73.33	122	67.78
لا	24	26.67	11	12.22	35	19.44
بدون جواب	10	11.11	13	14.45	23	12.78
المجموع	90	100	90	100	180	100

يمثل الجدول رقم (13) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و مساعدة أطفالها يظهر الاتجاه العام بنسبة عالية 67.78% من مجموع اللواتي أجبن بـ "نعم" أي نعم يساعدن أطفالهن في الدراسة، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي تقدر 73.33% مقارنة مع اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل تقدر النسبة 62.22% ثم تليها نسبة 19.44% من مجموع اللواتي أجبن "بـلا" أي لا يساعدن أطفالهن في الدراسة أعلى نسبة تمثلها اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل 26.76% مقارنة بنسبة 12.22% عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي و في الأخير تمثل نسبة 12.78% للواتي لم يجبن على هذا السؤال.

نستنتج أن الزوجات المتعلمات يسهل عليهن تعليم أبنائهن إذ يوظفن مبادئهن التعليمية في تعليم أبنائهن حتى يكون على أحسن حال، فالمتعلم غير الجاهل خاصة في حياتنا العصرية و الوسط الحضري المعقد حسب قول احدي المبحوثات، و هذه المهمة تقوم بها حتى الزوجات الغير المتعلمات نسبيا مقارنة مع النسب السابقة لدي الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي نظرا لإدراكهن لقيمة التعليم و دوره في الحياة الاجتماعية فحرمانهن له حفزهن لتعويض نقصهن في تشجيع أبنائهن للمعرفة و العلم، يمثل أسلوب التشجيع كفعل اجتماعي و ضروري يدفع بالطفل إلى التعليم و حب التطلع و المعرفة و يكون هذا التشجيع

الجانبين المعنوي و المادي، فالتعليم يعد عملية التحفيز و إثارة قوى المتعلم العقلية و نشاطه الذاتي و العمل على تنمية قدرات الطفل الفكرية و الخيالية ...الخ.

جدول رقم(14)

علاقة المستوى التعليمي للزوجة بتسمية الأولاد

المستوى التعليمي للزوجة / تسمية الأولاد	الزوجات ذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوي تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	24	26.67	19	21.11	43	23.89
الزوج	19	21.11	14	15.56	33	18.33
الزوجان معا	45	50	56	62.22	101	56.11
أهل الزوج	2	2.22	1	1.11	3	1.67
المجموع	90	100	90	100	180	100

يتبين لنا من الجدول رقم (14) الذي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة وتسمية الأولاد ، يظهر الاتجاه العام بنسبة 56.11% من المجموع الكلي، إذ يتفق الزوجان معا على الاسم الذي يعطونه لطفلهما و كانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي بنسبة62.22 % مقابل نسبة 50% عند الزوجة ذات مستوى تعليمي أدنى، ثم تليها نسبة 23.83 % من المجموع الكلي تسمية الأطفال تكون من طرف الزوجة فأعلى نسبة نجدها عند الزوجات ذات مستوى تعليمي أدنى تقدر 26.67% مقابل 21.11% عند الزوجات ذات المستوى التعليمي عالي، ثم تليها نسبة 18.33% من المجموع الكلي تسمية الأطفال تكون من قبل الزوج فكانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات مستوى تعليمي أدنى 21.11% مقابل 15.56% عند الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي .

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يتبين لنا بإيضاح أن تسمية الأولاد تكون بصفة أولية من قبل الزوجين إذ يتفق الزوجان على الاسم الذي يعطونه لطفلهما، وقد يرجع

هذا إلى طبيعة الحياة الزوجية في التعاون المشترك في كل قضية من القضايا التي تخص الأسرة، فهذه الشراكة نجدها أكثر عند الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي، وكما يرجع هذا كذلك إلى تفتح الزوجين، إذ أصبحا الأهل لا يمثل المرتبة في تسمية طفلهما، لقد تغيرت فكرة الزوجين نسبيا عما كانت سائدة من قبل، و قد أصبحت هذه المسألة من اهتمام الزوجين دون غيرهما، وكما تدل النسب أن الزوجة باختلاف مستواها التعليمي لها دور في تسميتهم بنسبة قليلة، ونفس الملاحظة للزوج إذ له دور في تسمية الأطفال بنسبة معينة خاصة عند ذات المستوى التعليمي الأدنى، وقد يرجع هذا إلى فرض سيادته نسبيا عند بعض النساء، وغالبا ما يفضل تسمية الذكور حسب تصريح بعض النساء إذ تقول" لبنات أنا لنسمّيهم والدراري الراجل هو ليسمّي" وهذا يدل دائما على أن الزوج بهذه الوضعية خاصة نجده يحتفظ ويتمسك ببعض القيم التقليدية أن صح التعبير، أو عادات التقليدية، إذ يحبذ أن يسمي هو الخلف الذي يخلفه من بعده.

المبحث الثاني: المستوى التعليمي للزوجة وعلاقته بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية

جدول رقم (15)

علاقة المستوى التعليمي للزوجة بالحياة الأسرية

المستوى التعليمي للزوجة / الحياة الأسرية	الزوجات ذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عاطفية	24	26.67	31	34.45	55	30.56
احترام	46	51.11	48	53.33	94	52.22
متوترة	20	22.22	11	12.22	31	17.22
المجموع	90	100	90	%100	180	100

يبين الجدول رقم (15) علاقة المستوى التعليمي للزوجة و الحياة الأسرية، يمثل الاتجاه العام نسبة 52.22% من المجموع الكلى، أن الحياة الأسرية يسودها صفة الاحترام بين الزوجين و تمثل النسب 53.33% و 51.11% لكلا الفئتين ذوات المستوى التعليمي العالي و ذوات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل على التوالي. ثم تليها نسبة 30.55% من المجموع الكلي، أن الحياة الأسرية يسودها الإشباع العاطفي بين الزوجين، ونجد أعلى نسبة عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي تقدر بـ 34.44% مقابل 26.66% عند الزوجات ذوات مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل. ثم النسبة الأخيرة 17.22% من المجموع الكلي أن الحياة الأسرية يسودها التوتر، و أعلى نسبة نجدها عند ذوات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل 22.22% مقابل 12.22% عند ذوات المستوى التعليمي عالي.

نستنتج أن الحياة الأسرية قائمة بصفة عامة على الاحترام المتبادل بين الزوجين و يرجع هذا إلى التنشئة الاجتماعية الحديثة و التي تعمل على التساوي في معاملة الجنسين الذكر و الأنثى، و كما لهذه العلاقة لها مرجعية تقليدية في التنشئة الاجتماعية أين يكون

الاحترام هو السائد بين الأفراد، أما العلاقة العاطفية فهي تتركز عند الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي و قد يرجع هذا إلى وجود الزوجة في مساحات واسعة كالجامعة، حيث تعرف الزوجة في هذا الوسط معنى الزمالة و احترام الرأي و نمط الزواج الجديد، إذ يتعرف الشاب على فتاة قصد الزواج و غالبا ما تنتج بينهما علاقة عاطفية و تستمر حتى بعد الزواج، و هو يعكس بالإفادة في علاقاتهما الزوجية وهو العكس الموجود لدى ذوات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل يغلب عليها طابع الاحترام وأحيانا تتعرض علاقتهما الأسرية إلى جو التوتر وقد يرجع هذا إلى ضعف مستواها التعليمي أين تغيب عنها بعض ميكانيزمات التعامل مع الجنس الأخر، وحتى التنشئة الاجتماعية تعمل على رسخ بعض الأفكار التي من شأنها تعمل الزوجة في إعادة إنتاج ما تعلمته خلال حياتها.

والمعروف أن الرجل يعتبر القوامة أساس الرجولة ينفق أم لا ينفق فكلمته لا تتجاوز كلمة الزوجة، وهنا الزوجة ذات مستوى تعليمي أدنى لا تملك أسلوب الإقناع و الدليل لإثبات وجودها كطرف مهم داخل الأسرة أو تحاول أن تتجاوز وضعيتها إذ تحدث خلافات بين الزوجان مما يؤدي إلى التوتر، فتعليم الزوجة يولد الاحترام لها يعتبر هذا الجانب أمر ضروري ومهم للمرأة وعلى هذا الأساس يخلق لكلا الطرفين روح التفاهم وأهداف مشتركة و وجود نوع من الالتزامات والواجبات، مما يؤثر إلى الشعور بالتماسك والصلابة في علاقاتهما الزوجية، فتتحول لغة الأمر إلى لغة الشراكة التي يتمخض عنها الإشباع العاطفي لكلا الزوجين و يقلل من التوترات والصراعات التي قد تحدث داخل الأسرة

جدول رقم (16)

علاقة المستوى التعليمي للزوجة بتدخل الزوج في زيارات الآخرين لها (للزوجة)

المستوي التعليمي للزوجة / تدخل الزوج	الزوجات ذوات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوي تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	29	32.22	14	15.56	43	23.89
لا يتدخل	61	67.78	76	84.44	137	76.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

جدول رقم (16) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و تدخل الزوج في زيارات الآخرين لها، يطهر الاتجاه العام بنسبة عالية 76.11% من مجموع اللواتي أجبن بـ"لا" أي لا يتدخل أزواجهن في زيارة الآخرين لها، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي مستواهن التعليمي العالي حيث تقدر بـ 84.44% مقابل 67.78% عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل. ثم تليها نسبة 23.89% من مجموع اللواتي أجبن بـ"نعم" أي يتدخل أزواجهن في زيارة الآخرين لزوجاتهم، أعلى نسبة نجد عند اللواتي مستواهن التعليمي إبتدائي أقل تقدر 32.22% مقابل 215.6% عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي.

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول نستنتج أن الزوج لا يتخل بصورة كبيرة في زيارات الآخرين للزوجة ذات المستوى التعليمي العالي مقارنة مع ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل، و يرجع هذا التدخل بهذا الشكل إلى المرجعية الاجتماعية و الثقافية التقليدية التي تخاف من مصير علاقاتها داخل الأسرة، و نجد كذلك عامل الغيرة الذي يلعب دورا في تحديد الزوج لعلاقات زوجته.

نجد المستوى التعليمي العالي يلعب دورا كبيرا في عدم معارضة أو تدخل الزوج في مصير علاقاتها الاجتماعية القائمة، إذ تسعي الزوجة لإقامة علاقاتها وفق الاحتياجات النفسية و الاجتماعية و التعليمية، إذ مرورها في مساحات كبيرة كالجامعة و النوادي الثقافية

غالبا ما تستمر هذه العلاقات حتى بعد الزواج، وتعمل على محافظتها و يتقبلها الزوج وبالتالي لا تصبح تشكل عائقا أمام الزوج، و كما يرجع كذلك إلى حسن انتقائها في علاقاتها إذ التعليم و تكرار تعاملها مع الآخرين ولد لديها خبرة لممارسة هذا النوع من العلاقات الاجتماعية.

جدول رقم (17)

علاقة المستوى التعليمي للزوجة بتدخل الزوج في زياراتها للآخرين

المستوي التعليمي للزوجة / تدخل الزوج	الزوجات ذوات مستوي تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوي تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	42	46.67	25	27.78	67	37.22
لا يتدخل	48	53.33	65	72.22	113	62.78
المجموع	90	100	90	90	180	100

يبين الجدول رقم (17) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و تدخل الزوج في زياراتها تجاه الآخرين. يتضح الاتجاه العام بنسبة 62.78% من مجموع إجابات المبحوتات بـ"لا" أي لا يتدخل الزوج في زيارتها تجاه الأفراد الآخرين، فكانت أعلى نسبة عند الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي بنسبة 72.22 % مقارنة مع نسبة 53.33% عند الزوجات ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل. تم تليها نسبة 37.22 % من مجموع إجابات المبحوثات بـ"نعم" أي يتدخل الأزواج في زيارتهن للآخرين، فكانت أعلى نسبة عند الزوجات ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل 46.67% مقابل 27.78% عند الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي.

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يتبين لنا أن الزوج عند ذات مستوى تعليمي عالي، لا يظهر معارضته بالشدة كالتي عند الزوجة ذات مستوى تعليمي أدنى، و قد يرجع

هذا أنّ سلطة الزوج في هذه الفئة الأولى مازالت تحافظ على هيبتها و سيطرة الزوج في تحديد علاقات الزوجة الاجتماعية أمّا في الفئة الثانية ذات المستوى التعليمي العالي، لا تظهر سلطة الزوج بسيطرة كبيرة في تحديد علاقات الزوجة الاجتماعية، كونها متعلمة تفرض وجودها داخل الأسرة بفضل علمها و خبرتها التي اكتسبتها خاصة في مكان الدراسة (الجامعة) أين تكثر فيها لقاءات مختلفة مع مختلف شرائح المجتمع، ثم استمرارية هذه العلاقات حتى في بيت زوجها، و بالتالي فهي تعّود زوجها على مثل هذه الزيارات أين تصبح هذه الأخيرة جزء من حياتها الاجتماعية.

وعليه فالمستوى التعليمي العالي للزوجة يساهم في اتساع شبكة علاقاتها الاجتماعية و لا تجد معارضة من طرف الزوج، و هو ما لا تحظى به الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى.

المبحث الثالث: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات الخاصة بالإنفاق

جدول رقم (18)

المستوى التعليمي للزوجة وعلاقته بنوع الأنفاق

المستوي التعليمي للزوجة / نوع الانفاق	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تجهيز البيت	22	24.45	19	21.11	41	22.78
مصاريف الأطفال	27	30	39	43.34	66	36.67
مواد استهلاكية	38	42.22	29	32.22	67	37.22
مصاريف خاصة بالزوجة	3	3.33	3	3.33	6	3.33
المجموع	90	100	90	90	180	100

يبين الجدول رقم (18) علاقة المستوى التعليمي للزوجة ونوع الإنفاق في تسيير ميزانية الأسرة. يتضح أن الاتجاه العام بنسبة 37.22 % من المجموع الكلي نجد بالدرجة الأولى أن الإنفاق يرتكز على المواد الاستهلاكية، وكانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل تقدر بـ42.22% مقابل 32.22%عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي. ثم تليها نسبة 36.67% من المجموع الكلى تخصص الأسرة جزء من ميزانية الإنفاق لمصاريف الأطفال، وكانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي بنسبة 43.34% مقابل 30% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل. ثم تليها نسبة 22.78%من المجموع الكلى تخصص الأسرة جزء من ميزانيتها لتجهيز البيت و تمثل نسب 24.45% و21.11% عند كل من الزوجة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل و الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي على التوالي.

تبين النسب الواردة في هذا الجدول أن تسير ميزانية الأسرة يختلف توزيعها من زوجة لأخرى حسب مستواها التعليمي، فنجد المواد الاستهلاكية و مصاريف الأطفال تتركز أكثر عند فئة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل، نجدها تهتم بالجانب الاستهلاكي أكثر مقارنة مع عند ذات المستوى التعليمي العالي تهتم بالجانب المتعلق بالأطفال، و هذا الأخير(الطفل) يتطلب العناية الكافية و تخطيط محكم لحياتهم المستقبلية وفق المشاريع التي يهيئها الوالدان لهم و على هذا الأساس نجد لذات المستوى التعليمي العالي تشارك زوجها بدرجة واعية، إذ تتفق مع زوجها في اتخاذ الأساليب الممكنة و التي تساهم في تحقيق مشاريع أطفالهما، لتوفير لهم حياة رفاهية، و المتمثلة في جوانب مختلفة كالتغذية الملبس الصحة، السكن، التعليم، .... إلخ و غيرها من الأمور الضرورية التي يجدها الطفل مستقبلا خاصة و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي تواجهها الأسرة الجزائرية، أما عند ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل كما رأينا سابقا تتمثل مشاركتها أكثر في المواد الاستهلاكية و نجدها من بين الأمور البسيطة التي لا تحتاج إلى بذل مجهودات و تخطيطات لتحقيقها خاصة و أنّ أدنى حد لمدخول الزوج يتراوح ما بين 8000 و 10.000 دج و أقصاه أكثر من 20.000 دج فالمدخول بهذا المرتب سواء ضعيف أو جيد فإنّه يتطلب تخطيطا في كيفية تسييره لحاجيات الأسرة، و لكن نجد عند هذا المستوى مشاركتها تتمثل في المواد الاستهلاكية و قد يرجع هذا إلى مستواها التعليمي المتدني، إذ لا يسمح لها بمشاركتها في الأمور التي تعد لها أهمية كبيرة داخل الأسرة، إذ تتطلب دراسة واعية تتوافق و الظروف الأسرية.

و عليه نستنتج أنّ الزوجة بهذا الدور تساهم في إعادة إنتاج الدور الاجتماعي المنوط بها داخل الأسرة الممتدة، أو النظام الاجتماعي التقليدي، كما وجدنا أنّ هناك أمورا أخرى لا تشارك فيها الزوجة وذلك بمختلف مراحلها التعليمية، في تسيير ميزانية الأسرة كالأمر الخاص بتجهيز البيت، فمشاركتها ضعيفة بالمقارنة مع القرارات السابقة، و هذا يبين أنّ الزوجة مهما كان مستواها التعليمي فهي مازالت تفتقر مشاركتها لبعض الأمور التي تعد لها أهمية داخل الأسرة و قد يرجع هذا إلى العقلية الاجتماعية التي تعيد إنتاج العقلية التقليدية.

جدول رقم (19)

ثانيا: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بعملية الشراء و قرار تجهيز البيت

المستوى التعليمي / تجهيز البيت	عملية الشراء	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل						المجموع الجزئي		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي						المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
		حسب ذوق الزوجة		حسب ذوق الزوج		حسب ذوق الزوجان				حسب ذوق الزوجة		حسب ذوق الزوج		حسب ذوق الزوجان					
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الزوجة		24	35.82	3	30	7	53.86	34	37.78	34	50	2	22.22	7	53.85	43	47.78	77	42.78
الزوج		5	7.47	3	30	3	23.07	11	12.22	0	0	0	0	1	7.69	1	1.11	12	6.67
الزوجان معا		38	56.71	4	40	3	23.07	45	50	34	50	7	77.78	5	38.46	46	51.11	91	50.55
المجموع		67	100	10	100	13	100	90	100	68	100	9	100	13	100	90	100	180	100

يبن الجدول رقم (19) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة بعملية الشراء و قرار تجهيز البيت، يمثل الاتجاه العام بنسبة 50.55 % من المجموع الكلي، يكون تجهيز البيت و عملية الشراء من قبل الزوجين معا، فكانت النسب 51.11%. 50% عند كل من الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي و الزوجة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل. ثم تليها نسبة 42.78% من المجموع الكلي وجدنا قرار تجهيز البيت و عملية شراءه يتم من قبل الزوجة وأعلى نسبة نجدها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تقدر بـ47.78% مقابل 37.78% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل. و في الأخير تمثل سبة 6.67% و هي نسبة ضئيلة من المجموع الكلي يكون قرار تجهيز البيت و عملية شراءه من قبل الزوج، فكانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل، تقدر بـ12.22% مقابل 01.11% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي.

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يتبين لنا أن قرار تجهيز البيت يتم من قبل الزوجين معا بصفة أولية و لكلا الفئتين لكن الشيء الذي وجدناه يختلف بينهما (بين الفئتين) هو أنّ فئة المستوى التعليمي ابتدائي فأقل غالبا ما تشتري حسب ذوقها، أما فئة المستوى التعليمي العالي غالبا ما يكون الشراء حسب ذوق الزوج، و يدل هذا على أن في الفئة الأولى يترك الزوج عملية الشراء حسب ذوق زوجته إذا ما قورنت مع الفئة الثانية، و الشيء الذي نجده يختلف بين الفيئتين هو أنّ الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي غالبا ما تشترى بنفسها، إذ الزوج يترك لها هذا القرار لتتصرف فيه و يكون الشراء دائما حسب ذوقها أو ذوق الزوجين معا بنسبة عالية مقارنة لذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل و يكون الشراء من ذوق الزوجين معا بنسبة أعلى عن النسب الأخرى.

بناءا على هذه المعطيات يتبين لنا أن الزوجة لذات المستوى التعليمي العالي تجد بعض الحرية في الشراء و كما يترك الزوج هذا القرار لصالحها نسبيا و قد يرجع هذا إلى مستواها التعليمي الذي ساهم في إدراجها كعضو له رأي في بعض القرارات داخل الأسرة مقارنة عند الزوجة ذات مستوى تعليمي أدنى فأقل، إذ أنّ هذا القرار يأتي من اشتراك الزوجان معا، و من ذوق الزوجة، لذلك يتبين أنها تستطيع أن تتصرف في الذوق لكن ليس

بنفس الكيفية في بعض القرارات كهذا القرار، و كما وجدنا انّ الزوج له دخل في هذا القرار إذ يظهر عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى مقارنة لذات المستوى التعليمي العالي، و هذا الفرق تحكمه الخبرة الاجتماعية لذلك و المستوي التعليمي الذي من شأنه تستطيع الزوجة أن تفرض وجودها داخل الأسرة.

جدول رقم (20)

المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بتدخل الزوج في مشترياتها الخاصة

المستوي التعليمي للزوجة / تدخل الزوج	الزوجة ذات مستوى تعليمي إبتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	37	41.11	17	18.89	54	30
لا يتدخل	53	58.89	73	81.11	126	70
المجموع	90	100	90	100	180	100

يمثل الجدول رقم (20) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و تدخل الزوج في مشترياتها الخاصة. يظهر الاتجاه العام بنسبة عالية 70% من مجموع اللواتي أجبن "بلا" أي لا يتدخل أزواجهن في مشترياتهن و أعلى نسبة تمثلها اللواتي مستواهن التعليمي عالي بـ 81.11% مقابل 58.89% عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل. ثم تليها نسبة مجموع الزوجات اللواتي أجبن "بنعم" أي يتدخل أزواجهن في مشترياتهن الخاصة تقدر 30% و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل تقدر 41.11% مقابل 18.89% عند اللواتي مستواهن التعليمي العالي.

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يتبين لنا أنّ الزوج لا يتدخل في مشتريات الزوجة و عليه فهي تشاركه في عملية الشراء إلى جانبه، و قد وجدنا هذه الممارسة تتلقى قبولا من طرف الزوج خاصة لدى الفئة ذات المستوى التعليمي العالي مقارنة مع الفئة ذات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل أين نجد تدخل الزوج في مشترياتها، و منه فالمستوى التعليمي

العالي يمكنّ الزوجة من تقوية قيمتها داخل الأسرة و يعزز من وجودها كطرف بالغ الأهمية، يقوم بدوره على أحسن وجه، و كما تدل النسب أنّ لهذه الفئة نوعا من حرية التصرف، و هو الشيء الذي حرمت منه الفئة الأولى ذوات المستوى التعليمي الأدنى، و قد يرجع إلى إعادة إنتاج أفكار الأسرة الممتدة نسبيا أبن نجد الزوج يتدخل في الأمور التي تقوم بها الزوجة خاصة الشراء، إذ يتشرف عليه الزوج بنسبة كبيرة جدا و لا يترك لزوجته الفرصة لذلك، يعتبره من مهامه ولا يتنازل عنه حفاظا عن قوامته.

جدول رقم (21)

رابعا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة واستعانة الزوج برأيها في الإنفاق

المستوى التعليمي للزوجة / استعانة الزوج برأي زوجته	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يستعين	41	45.56	57	63.33	98	54.44
لا يستعين	49	54.44	33	36.67	82	45.56
المجموع	90	100	90	100	180	100

يوضح الجدول رقم (21) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و استعانة الزوج برأي زوجته في الإنفاق. يظهر الاتجاه العام بنسبة 54.44% من مجموع إجابات المبحوثات اللواتي أجبن بـ"نعم" أي يستعين أزواجهن برأيهن و أعلى نسبة نجدها عند ذوات المستوى التعليمي العالي 63.33% مقابل نسبة 45.56% عند ذوات المستوى التعليمي الأدنى. ثم تليها نسبة 45.56% من مجموع اللواتي أجبن بـ "لا" أي لا يستعين الزوج برأي زوجته و أعلى نسبة نجدها عند ذوات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل و تقدر54.44% مقابل 36.67% عند ذوات المستوى التعليمي العالي.

نستنتج أنّ المستوى التعليمي العالي يلعب دورا بارزا في حياة الزوجة داخل أسرتها إذ تعتبر عضوا فعالا و مهما و كطرف مشرف على الأمور التي تقرر داخل الأسرة، يعتبر رأيها ضروري إلى جانب رأي زوجها، حين القيام بأي قرار يمس الأسرة، و كيفية الإنفاق، و قد يرجع هذا إلى انفتاح الزوجين و اكتساب طريقة ايجابية أن الحياة الزوجية حياة مشتركة بين الاثنين للبناء المحكم للأسرة، لأن الخطأ و الصواب يمكن أن يكون عند الطرفين معا لهذا وجدنا أن الزوج يستعين برأي زوجته خاصة عند ذوات المستوى التعليمي العالي مقارنة مع ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل، أين نجد أحيانا غياب أسلوب المشاورة و النقاش بين الزوجين بحكم أنها غير متعلمة أو لا تحمل شهادة عالية، و عليه يتبين أن هذه الأسر تعمل على إعادة إنتاج القيم الاجتماعية للأسرة التقليدية نسبيا أين لا نجد الزوج يشارك رأي زوجته في القرارات الخاصة بالأسرة فكل يعمل على شاكلته التي أنشئ عليها و يقوم بالدور المنوط به خلال السيرورة الاجتماعية للأسرة.

المبحث الرابع: المستوى التعليمي للزوجة و علاقته بالقرارات النهائية

جدول رقم (22)

أولا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة باستشارة زوجها في القرارات الخاصة بالأسرة

المستوي التعليمي للزوجة / استشارة الزوجة زوجها	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تستشره دائما	60	66.67	52	57.78	112	62.22
تستشره أحيانا	18	20	34	37.78	52	28.89
لا تستشيره	12	13.33	4	4.44	16	8.89
المجموع	90	100	90	100	180	100

يوضح الجدول رقم (22) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و استشارة زوجها في القرارات الخاصة بالأسرة. يمثل الاتجاه بنسبة عالية 62.22% من المجموع الكلي، إذ تستشير الزوجة زوجها دائما، و أعلى نسبة نجدها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل بنسبة 66.67% مقارنة بنسبة 57.78% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي. ثم تليها نسبة 28.89% من المجموع الكلي إذ تستشير الزوجة زوجها أحيانا، فكانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي و تقدر بـ 37.78% مقارنة 20% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى فأقل. ثم تليها في الأخير نسبة 8.89% من المجموع الكلي، نجد الزوجة لا تستشير زوجها و تمثل أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى بـ 13.33% مقارنة 4.44% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي.

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يبين لنا أن المستوى التعليمي للزوجة يلعب دورا كبيرا في أهمية إدراكها لأسلوب الاستشارة كأساس الارتباط الوثيق بين الزوجين مما

يزيد في متن العلاقة الزوجية، فالمستوى التعليمي العالي للزوجة يلعب دورا كبيرا في أهمية استشارة الزوج خاصة في الأمور التي تكون ذات وزن على الساحة الأسرية، و هو ما لا نجده عند المستويات التعليمية الدنيا إذ الزوجة تفضل أن لا تستشير زوجها و إن استشرته غالبا من باب الاستعلام خوفا من مصيرها داخل الأسرة.

و كما نجد لذات المستوى التعليمي العالي، أن الزوج يترك لها بعض القرارات تقوم بها و لا تستشره الزوجة بدورها دائما بنسبة كبيرة و هو يؤكد أن هذه الفئة لها أهميتها داخل الأسرة منه تحسنت مكانتها، إذ تحسسها مكانتها هذه بمسؤوليتها كفرد يساهم بقوة داخل الأسرة إلى جانب زوجها مقارنة مع الفئة ذات المستوى التعليمي الأدنى إذ تستشره دائما بنسبة أعلى و قد يرجع هذا إلى تخوفها من مصيرها داخل الأسرة.

جدول رقم (23)

ثانيا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة بوقت اتخاذ الزوج القرارات الخاصة داخل الأسرة

المستوي التعليمي للزوجة / وقت اتخاذ القرار	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
قبل أن يتخذ القرار	42	46.66	67	74.44	109	60.56
عندما يتخذ القرار	14	15.55	11	12.22	25	13.88
بعدما يتخذ القرار	5	5.55	5	5.55	10	5.55
لا يستشرها	29	32.22	7	7.77	36	20
المجموع	90	100	90	100	180	100

يوضح الجدول رقم (23) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و وقت اتخاذ الزوج القرارات الخاصة بالأسرة، يمثل الاتجاه العام بنسبة عالية 60.56% من المجموع الكلي إذ

نجد وقت مناقشة الزوج زوجته في القرارات الخاصة بالأسرة يكون قبل أن يتخذ الزوج لوحده تلك القرارات، و أعلى نسبة تمثلها الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي بـ 74.44% مقابل نسبة 46.66% عند الزوجات ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل. ثم تليها نسبة 20% من المجموع الكلي إذ لا يتناقش الزوجان عند اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة، و أعلى نسبة نجدها عند ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل تقدر 32.22% مقابل 7.77% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي. ثم تليها نسبة 13.88% من المجموع الكلي يتناقش الزوجان معا عندما يتخذا القرار الخاص بالأسرة، تمثل النسب 15.55% و 12.22% عند كل من فئة الزوجة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل والزوجة ذات المستوى التعليمي العالي على التوالي.

نستنتج أن الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تعتمد على أسلوب الحوار و المناقشة و التشاور مع زوجها قبل الخوص و الشروع في تنفيذ القرارات الخاصة بالأسرة، إذ يجد الزوج في زوجته المتعلمة صواب الرأي و الشجاعة و روح النقد، إذ تشاركه في التخطيط المستقبلي للأسرة كمشروع بناء المنزل أو بيعه أو شراءه أو شراء قطعة أرض أو سيارة ....الخ أو غالبا ما تختار هي اللون و النوعية ....الخ.

تعتبر هذه القرارات ذات أهمية داخل الأسرة و لا تعتبر مسائل أو قضايا أسرية نسائية نمطية، كالأكل، الطبخ، الغسيل...الخ.

كما نجد من خلال معطيات الجدول، أنّ الزوج لا يستشير زوجتة و ذلك خاصة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل إذ غالبا ما تنتهي علاقاتهما بالصراع و التوتر كما هو ملاحظ في جدول رقم (12) بحكم المستوى التعليمي المتدني لا يعد للزوجة مجال للنقاش و تشاورها إلا البعض منهن، لكن الغالبية تعاني من هذا الوضع الأسري الوحيد الرأي و المتسلط عليه.

تعتمد الزوجة ذات المستوى التعليمي المتدني داخل الأسرة على أسلوب الاستعلام إذ لا تغير من رأي فكرة الزوج خلال شروعه في تنفيذ ما قرره لمستقبل الأسرة في بعض الأحيان يقرر حتى في اللباس و الأكل و ذلك لكل أفراد الأسرة، و هذا يدل على احتفاظ

الزوج لبعض القيم التقليدية التي أنشئ عليها سابقا و ترتب عن هذا انصياع أفراد أسرته له و طاعة أوامره.

جدول رقم (24)

ثالثا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة بقرار تجهيز البيت

المستوي التعليمي للزوجة / تجهيز البيت	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	32	35.56	45	50	77	42.78
الزوج	10	11.11	4	4.44	14	7.78
الزوجين معا	48	53.33	41	45.56	89	49.44
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (24) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و قرار تجهيز البيت يمثل الاتجاه العام بنسبة 49.44 % من المجموع الكلي، يتم قرار تجهيز البيت من قبل الزوجين معا، و كانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى نسبة 53.33% مقابل 45.56% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي. ثم تليها نسبة قرار تجهيز البيت من قبل الزوجة تقدر بـ 42.78% من المجموع الكلي وكانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي و تقدر بـ 50% مقابل 35.56% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى.

من خلال معطيات هذا الجدول يتبين لنا أنّ قرار تجهيز البيت يكون مشترك بين الزوجين بنسبة معينة، و قد نجد هذه الشراكة تتضح أكثر عند الفئة ذات المستوى التعليمي الأدنى و قد يرجع هذا إلى أنّ رأيهنّ يوافق و رأي الزوج، مما يدل على أن هذه الزوجة لا تنفصل برأيها، أو يترك الزوج هذا القرار تتصرف فيه لوحدها، إذا ما قارنا مع الفئة ذات

المستوى التعليمي العالي، أين يترك الزوج لزوجته نسبيا هذا القرار تتصرف فيه لوحدها و قد يرجع هذا إلى مستواهن التعليمي الذي ولّدى لدى الزوج ثقة كبيرة في قدرات زوجته الجمالية و الذوقية في الشراء، لأن الشراء في حد ذاته فن لا يعطي لكل واحد، فمرور هذه الفئة من مساحات كبيرة كالجامعة و التقائها مع مختلف الفئات أين نجد حديث الفتاة غالبا ما يكون في ديكور البيت ونوعية التجهيز...الخ فهذا يربي في فكرها خبرة و قمة الذوق مقارنة مع وجود معظم الزوجات ذوات المستوى التعليمي الأدنى، في البيت فهي غالبا ما تحافظ على ما هو كائن في بيتهم (بيت الأب) مما جعل أزواجهن لا يترك مثل هذه القرارات لها و لوحدها، لأن خروجه و التقائه مع مختلف الفئات يعرف نسبيا أحوال السوق، و هو ما تمتاز به الفئة ذات المستوى التعليمي العالي و كما نجدها تسعى جاهدة لتحقيق طموحاتها و وتوفقها حسب احتياجاتها الاجتماعية و النفسية في نفس الوقت على غرار الفئة الأولى أين تجد غالبا طموحاتها بسيطة، تسعى لتحقيقها وفق قبول الزوج بها.

جدول رقم (25)

رابعا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة بقرار تنظيم النسل

المستوي التعليمي للزوجة / قرار تنظيم النسل	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	27	30	34	37.78	61	33.89
الزوج	13	14.44	3	3.33	16	8.89
الزوجين معا	50	55.56	53	58.89	103	57.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (25) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و قرار تنظيم النسل يتمثل الاتجاه العام بنسبة 57.22% من المجموع الكلي يكون قرار تنظيم النسل من قبل

الزوجين معا، و كانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي بـ 58.89% مقابل نسبة 55.56% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى. ثم تليها نسبة 33.89% من المجموع الكلي يكون قرار تنظيم النسل من قبل الزوجة، و أعلى نسبة نجدها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تقدر 37.78% مقابل 30% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى. ثم تليها في الأخير نسبة 8.89% من المجموع الكلي يكون تنظم النسل من قرار الزوج، و أعلى نسبة تمثلها الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى تقدر 14.44% مقابل 3.33% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي.

نستنتج أن قضية تنظيم النسل مسألة مطروحة بين الزوجين. و تظهر أكثر عند الفئة ذات المستوى التعليمي العالي، و هذا لا يعني أنها غير معبر عنها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل، و قد يرجع هذا إلى المستوى الاقتصادي الذي شمل كل الأسر الجزائرية من ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية، و منه يسعي الزوجان إلى تنظيمه وفق تحقيق التوازن بين المدخول و عدد الأطفال إذ لم تعد الحياة الاجتماعية العصرية مثل حياة الأسرة التقليدية، أين تتطلب البساطة في كل الأمور كان مصدر رزقهم يعتمد على الزراعة، فاليوم الحياة تتطلب طموحات فوق إمكانيات الأسرة و فوق طاقتها و كما وجدنا كذلك نسب تبين أن للزوجة دورا في قضية قرار تنظيم النسل و يترك الزوج أحيانا هذا القرار وفق إرادتها و رضاها إذ تعي الزوجة كل الوعي ما يجري حولها من مختلف الوضعيات الاجتماعية، النفسية، الصحية، إذ العلم اليوم يوصي بحملاته الإرشادية و الصحية بأخذ الحذر لنفسها و لجنينها و هو ما لا يبرز بقوة في الفئة الأولى ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل، أما إذا انتقلنا إلى النسبة الأخيرة نجد الزوج هو المقرر لهذه القضية مقارنة مع الفئة ذات المستوى التعليمي العالي، أين تبرز هنا قوة الزوجة و تراجع نسبيا لقوة الزوج، و هذا يبين أن كلما كان للمرأة مستوى تعليمي عالي كانت أكثر تنظيما الإنجاب.

جدول رقم (26)

خامسا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة بأهم القرارات التي تشارك فيها

المستوي التعليمي / أهم القرارات التي تشارك فيها للزوجة	الزوجة ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجة ذات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الاستهلاك	26	28.89	20	22.22	46	25.55
مشاريع خاصة بالأطفال	18	20	23	25.57	41	22.78
مشاريع خاصة بالإنفاق	26	28.89	37	41.11	63	35
العلاقات الاجتماعية	7	7.78	5	5.55	12	6.67
لا توجد	13	14.44	5	5.55	18	10
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (26) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و أهم القرارات التي تشارك فيها، يتمثل الاتجاه العام بنسبة 35% من المجموع الكلي يمثل المجال الذي تشارك فيه الزوجة و الخاص بالإنفاق، و كانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تقدر بـ 41.11% مقارنة 28.89% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى. ثم تليها نسبة 25.55% من المجموع الكلي عند القرار الذي تشارك فيه الزوجة و الخاص بالاستهلاك، و أعلى نسبة نجدها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى تقدر بـ 28.89% مقارنة بـ 22.22% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي. ثم تليها نسبة 22.78% من المجموع الكلي، عند المجال الذي تشارك فيه الزوجة و الخاص بالمشاريع المتعلقة بالأطفال، أعلى نسبة نجدها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تقدر بـ25.56% مقارنة 20% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى.

نستنتج من المعطيات السابقة أن الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي حضيت بحظوظ وافرة مقارنة مع الزوجة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل إذ نجدها تشارك في عملية الإنفاق سواء في شراء بيت أو بنائه أو شراء قطعة أرض أو شراء سيارة...الخ و كما أنها تشارك في التخطيطات الخاصة لمشاريع الأطفال في توفير جزء من المال لشراء حوائجهم و توفير حياة رفاهية على قدر معيشة الأسرة و عليه فإن الزوجة المتعلمة لديها قرارات تطرحها و تشارك زوجها في المسائل الهامة مقارنة مع ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل لا تشارك زوجها في القرارات المهمة نادرا، إذ غالبا ما ينفرد الزوج بها و يبقي هو التصرف الوحيد لشؤون الأسرة، إذ لا نجد المشاريع الخاصة بالإنفاق تشارك فيها بقوة كسابقتها و هذا يدل على أن سلطة الزوج لهذه الفئة مازالت مستمرة و سائدة داخل الأسرة، يحكمها غالبا رأي الزوج الواحد، لأن مثل هذه المشاريع كمشروع الإنفاق فإنه يدخل ضمنه مشاريع عديدة تخص الأسرة خاصة تلك التي تعد لها أهميتها الكبرى مثل شراء البيت قطعة أرض، سيارة ...الخ.

جدول رقم (27)

سادسا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة بالقرار النهائي

المستوي التعليمي للزوجة / القرار النهائي	الزوجات ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	14	15.55	8	8.89	22	12.22
الزوج	50	55.56	25	27.78	75	41.67
الزوجين معا	26	28.89	57	63.33	83	46.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (27) العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و القرار النهائي، يتمثل الاتجاه العام بنسبة 46.11% من المجموع الكلي، يكون القرار النهائي من حصيلة قرار الزوجين معا، وأعلى نسبة نجدها عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تقدر بـ 63.33% مقابل 28.89% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل. ثم تليها نسبة 41.67% من المجموع الكلي إذ نجد القرار النهائي يرجع للزوج، و أعلى نسبة تمثلها ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل تقدر 55.56% مقابل 27.78% عند ذوات المستوى التعليمي العالي، و في الأخير تمثل نسبة 12.22% من المجوع الكلي نجد القرار النهائي تتصرف فيه الزوجة لوحدها، و أعلى نسبة 15.55% نجدها عند ذوات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل مقابل نسبة 8.89% عند اللواتي مستواهن التعليمي عالي .

نستنتج أن الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي تخضع إلى أسلوب النقاش و التحاور أكثر بين الزوجين في طرح القضايا الأسرية، فبفضل مستواها التعليمي تتقوى مشاركتها إلى جانب زوجها و لا تصبح سلطة الأمر هي السائدة بل عوضتها سلطة مشاركة الطرفين في القرارات الخاصة بالأسرة منها الخاصة بالإنفاق و الأطفال ...الخ، إذا ما

قورنت مع الفئة ذات المستوى التعليمي الابتدائي فأقل أين تظهر سلطة الزوج بصورة واضحة إذ يعتبر هو المتصرف الأكثر و الغالب داخل الأسرة عند اتخاذ القرارات النهائية الخاصة و يكاد ينعدم فيها لغة الحوار و التشاور و تبرز لغة الأمر و انفراد الرأي و اهمال رأي الزوجة نسبيامقارنة مع الفئة ذات المستوى التعليمي العالي.

جدول رقم (28)

سابعا: علاقة المستوى التعليمي للزوجة بنوع القرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج

المستوي التعليمي للزوجة / أهم قرارات الزوجة	الزوجات ذات مستوى تعليمي ابتدائي فأقل		الزوجات ذوات مستوى تعليمي عالي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الإنفاق	17	18.89	17	18.89	34	18.89
الزيارات	17	18.89	19	21.11	36	20
قرارات خاصة بالزوجة	23	25.55	25	27.78	48	26.67
لا توجد	33	36.67	29	32.22	62	34.44
المجموع	90	100	90	100	180	100

جدول رقم (28) بين العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و نوع القرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج يمثل الاتجاه العام بنسبة 34.44 % من المجموع الكلي، لا توجد قرارات تقوم بها الزوجة دون استشارة زوجها، و كانت أعلى نسبة عند الزوجة ذات المستوى التعليمي الأدنى تقدر 36.67% مقابل 32.22% عند الزوجة ذات المستوى التعليمي العالي. ثم تليها نسبة 26.67% من المجموع الكلي إذ نجد للزوجة قرارات تقوم بها دون استشارة زوجها و هي تلك المتعلقة بها، و نجد نسب 27.78%

و 25.55% عند كل من الفئة ذات المستوى التعليمي العالي و الفئة ذات المستوى التعليمي الأدنى على التوالي. تم تليها 20% من المجموع الكلي إذ نجد قرارات الزوجة تتمثل في الزيارات فتمثل النسب 21.11% و 18.89 % عند كل من فئة ذات المستوى التعليمي العالي وفئة المستوى التعليمي الأدني على التوالي. تم يليها في الأخير نسبة 18.89 % من المجموع الكلي عند أهم القرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج تلك المتعلقة بالإنفاق تمثل نسبة 18.89% لكلا الفئتين على التوالي.

نستنتج مما سبق أنّ الزوجة مهما كان مستواها التعليمي لا تستطيع أن تتخذ أي قرار دون استشارة زوجها، و هذا يدل على تخوفهن من مصيرهن داخل الأسرة، بصفة أولية و قد يرجع هذا إلى التنشئة الاجتماعية التي تعمل على إعادة إنتاج الأفراد فكريا و اجتماعيا و ثقافيا و دينيا، فوجود الزوجة بهذا المحيط الاجتماعي، يغرس لديها رموز اجتماعية تحافظ عليها، بالنسبة لها فالزوج يحمل دلالة اجتماعية تتصورها في هيبته و رجولته كرمز للحماية، فمجمل هذه الصفات و غيرها تجعل من الزوجة تتخوف من قيام أي أمر أو قرار قد يؤدي بها العقاب إما من جهة الزوج أو المجتمع في نفس الوقت.

و كما نجد الدين الإسلامي يبرز قوة الزوج و قوامته على الزوجة، إذ نجد بعض تصريحات الزوجات نقول "لو كان أندير حاجة ما يعرفهاش راجلي، ايعاقبني ربي دونك« DONC » انقولوا أو ما نخبيش عليه او مكاش ليرحمك" يدل هذا القول على أنّ قيام الزوجة بقرار ما، دون استشارة زوجها فهو سلوك خارج عن إطاره الاجتماعي و الديني، فالزوج هو صاحب الأمر و قد نجد الزوجة تقوم ببعض الأمور على غياب الزوج لكنها تبدوا أمور بسيطة لا تمس سلطة الزوج كثيرا كالقرارات الخاصة بها مثلا في اللباس تسريحات الشعر، الطبخ ...إلخ.

خلال الجداول السابقة وجدنا أنّ الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي يتخذن بعض القرارات لوحدهن، لكن هذا يرجع إلى ثقة الزوج بالدرجة الأولى في قدرات زوجته الفكرية و التعليمية لأنّ المستوى التعليمي يلعب دورا نسبيا في صحة تفكير الزوجة تجاه قرارات الأسرة حسب اعتقاد الزوج لأنّ حقيقة الواقع الاجتماعي للزوج يثتبت رفض تمرد الزوجة على سلطته، فتحتفظ الزوجة لهيبته بطريقة واعية و خبرة اجتماعية تصون من

خلالها مشاركتها للزوج في لغة الحوار و المناقشة و تتجنب تعصبها و تخفى غضبها وراء لغة العقل لصالحها وصالح أسرتها، و منه نجدها اكتسبت أدوارا اجتماعية ذات أهمية بطريقة واعية و ذكية خلال تجربتها التعليمية.

خلاصة الفصل:

بعد عرضنا للمعطيات الخاصة بالفرضية الأولى و بعد أن اطلعنا على نتائج المعطيات الواردة في الجداول السابقة، استنتجنا بعض دلالات سوسيولوجية التي توحي إلى دور المستوى التعليمي للزوجة في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة، و قد تبين ذلك من خلال المتغيرات الموظفة في الفرضية الأولى، و التي تعبر عن أهم القرارات التي تشارك فيها الزوجة زوجها داخل الأسرة، فنجد المتغير الأول يتعلق بالقرارات الخاصة بالأطفال، فالنتيجة التي توصلنا إليها تبين أن الزوجات بكل مستوياتهن التعليمية يقمن بهذا القرار بنسبة كبيرة، و هذا دور جديد لصالح الزوجة إذ أصبحت تشارك و تهتم بطفلها أكثر من السابق، إذ كانت هذه المهمة تقتصر أكثر على الأزواج دون غيرهم، و هذا يبين كذلك أن الحياة العصرية ساهمت هي الأخرى في تفتح الأزواج تجاه هذه القضية.

أما إذا انتقلنا إلى مدى مشاركة الزوجين بهذه المهمة وجدنا أن هذه المشاركة تتركز لدى الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي مقارنة بالزوجات ذوات المستوى التعليمي الأدنى، و هذا يدل على أن الفئة ذات المستوى التعليمي الأدنى فأقل لها وعي كافي في استغلال هذه المشاركة لصالح أطفالهن.

أما النتيجة المتحصل عليها في المتغير الثاني الذي يتعلق بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، وجدنا أن الحياة الأسرية لذوات المستوى التعليمي العالي يسودها الاحترام و الإشباع العاطفي مقارنة لذوات المستوى التعليمي الأدنى أين يسودها الاحترام أكثر، و هذه العلاقة تنعكس في تدخل أو عدم تدخل الزوج في تحديد العلاقات الاجتماعية للزوجة، إذ وجدنا معارضة الزوج و تدخله يشتد أكثر عند الزوجات ذوات المستوى التعليمي الأدنى إذ ما قورنت مع ذوات المستوى التعليمي العالي أين يتراجع نسبيا تحكم الزوج في

تقوم بها الزوجة، وهذا يؤكد من جهة ثقة الزوج في زوجته على حسن اختيارها لنوع العلاقات التي تقوم بها و بالتالي تساهم هذه الثقة في اتساع شبكة علاقاتها الاجتماعية، و من جهة أخرى يساهم المستوى التعليمي في تغيير موقف الأزواج اتجاه العلاقات الاجتماعية التي تقوم بها الزوجة، و هذا يؤكد على النتيجة الأولى لهذا المتغير.

أما النتيجة التي توصلنا إليها من خلال المتغير الثالث الذي يتعلق بالقرارات الخاصة بالإنفاق، وجدنا أنّ الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي تشارك إلى جانب زوجها في القرارات التي لها أهمية كبيرة داخل الأسرة إذ تخطط و تسير معه في مختلف المجالات التي تتعلق بهذا القرار، منها تلك التي تخص مشاريع الأطفال و تجهيز البيت، شرائه، بيعه...الخ.

فمشاركة الزوجة لمختلف هذه المجالات المهمة تشعر بأهميتها داخل الأسرة وأنّ دورها يكّمل دور الزوج، و كما وجدنا كذلك أن الزوج يترك لها بعض القرارات تقوم بها و لا يعارضها و هذا يؤكد درجة ثقة الزوج في قدرات زوجته الفكرية و التعليمية الواعية تجاه بعض القرارات التي تقوم بها، و هو ما تفتقر إليه الزوجات ذوات المستوى التعليمي الأدنى، إذ مازالت تحتفظ بدورها المنوط بها كما هو في السابق حسب تقسيم العمل لكلا الجنسين وفق التنظيم الاجتماعي السائد، وجدنا أن هذه الفئة تتحكم في المجال الخاص بالاستهلاك و غالبا ما يتدخل الزوج في مشترياتها و لا يستعين برأيها إذ يستخف من أرائها و لا يعطي لها الاهتمام المستحق كشريكة حياته في كلّ ما يحيط بالأسرة، و هذا يبين أن أزواج هذه الفئة مازالوا يحتفظون بالعقلية التقليدية التي تقلل من قدرات الزوجة تجاه الأمور التي تخص الأسرة.

أما النتيجة المتحصل عليها خلال المتغير الخاص بالقرارات النهائية وجدنا أنّ الزوجات ذوات المستوى التعليمي العالي يشاركن أزواجهن في القرارات التي تخص الأسرة إذ يعتمدون على لغة الحوار و المناقشة قبل الخوض و الشروع في تنفيذ القرارات التي يقوم بها الزوج، و هذا يعزز من مكانة الزوجة كطرف مساهم و مساير لأهم القرارات المتواجدة داخل الأسرة، و في نفس الوقت يبين تراجع قوة و سلطة الزوج لهذه الفئة، و بروز مشاركتها بدرجة لا يمكن الاستغناء عنها و هو ما يغيب نسبيا عند ذوات المستوى التعليمي الأدنى الذي يؤكد على إعادة إنتاج بعض النماذج التقليدية التي اكتسبتها هذه الفئة الأخيرة

خلال تنشئتها الاجتماعية، و في نفس الوقت يحافظ الزوج على كامل هيبته و سلطته داخل الأسرة.

و في الأخير تحصلنا على نتيجة مهمة استخلصناها من خلال العلاقة التي تربط المستوى التعليمي للزوجة باتخاذ القرارات دون استشارة الزوج، تبين لنا أن الزوجات مهما كان مستواهن التعليمي لا يقمن بأي قرار دون أخذ إذن الزوج أو علمه، فهذا يؤكد على دور التنشئة الاجتماعية في تنشئة الفتاة (الزوجة)، لحياتها الأسرية على احترام الرجل، الزوج، و عقابها من طرف المجتمع و الأسرة معا عند مخالفتها لهذه التنشئة.

فيبقي الدين و العادات و القيم الاجتماعية يحترم هذا الفرق الاجتماعي و أعطى لكلا الجنسين مبادئ أساسية يعتمدان عليها في الحدود التي تستوجب الاحترام المتبادل بينهما فالزوج يمثل الطرف الرئيسي داخل الأسرة، و نجده هو الذي يتحكم أو يقرر مشاركة الزوجة أو عدم مشاركتها، و هو الشيء الذي تغير في فكر الزوج تجاه المتعلمات أو ذوات المستوى التعليمي العالي، أين نجدها تشارك زوجها في أهم القرارات التي تخص الأسرة دون إبراز قوتها أو سلطتها إلى جانب سلطة و قوة الزوج.

الفصـــــل الســـابـع

المساهمــة الماديــة للزوجــة مكنتهــا مــن المشاركــة فــي عمليــة صنــع القــرار داخــل الأســـرة

المبحث الأول: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرارات الخاصة بالأطفال

المبحث الثاني: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية

المبحث الثالث: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرارات الخاصة بالإنفاق

المبحث الرابع: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرارات النهائية

الفصـــــل الســـابـع

المساهمــة الماديــة للزوجــة مكنتهــا مــن المشاركــة فــي عمليــة صنــع القــرار داخــل الأســـرة

نحاول أن نبين في هذا الفصل أثر المساهمة المادية للزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة، لقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث و في كل مبحث بدوره يتفرغ إلى متغيرات تخدم الجداول، فكان المبحث الأول خاصا بالقرارات المتعلقة بالأطفال ثم المبحث الثاني خاص بالعلاقات الاجتماعية، ثم المبحث الثالث يتناول القرارات الخاصة بعملية تسيير ميزانية الأسرة ثم المبحث الرابع يتناول القرارات النهائية كحوصلة لهذا الفصل.

المبحث الأول: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرارات الخاصة بالأطفال

جدول رقم (29)

أولا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بقرار مراقبة و توجيه الأطفال

المساهمة المادية / مراقبة و توجيه الأطفال	تساهم ماديا*		لا تساهم ماديا**		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	47	52.22	45	50	92	51.11
الزوج	7	7.78	16	17.78	23	12.78
الزوجان معا	36	40	29	32.22	65	36.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

* الزوجة التي تساهم ماديا: هي التي تنفق داخل الأسرة (تعمل).
** الزوجة التي لا تساهم ماديا هي التي لا تنفق داخل الأسرة (لا تعمل)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) الذي يوضح العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و قرار توجيه الأطفال، أن الاتجاه العام بنسبة 51.11% نجد مراقبة و توجيه الأطفال يكون من طرف الزوجة، و كانت أعلى نسبة عند فئة اللواتي يساهمن ماديا 52.22% مقابل 50% عند فئة اللواتي لا يساهمن مادي. ثم يليه مراقبة و توجيه الأطفال من قبل الزوجين بنسبة 36.11 % من المجموع الكلي، وأعلى نسبة نجدها عند المساهمات ماديا بـ 40% مقابل 32.11 % عند غير المساهمات ماديا. ثم يليه مراقبة و توجيه الأطفال من قبل الزوج لوحده بنسبة ضئيلة 12.78% من المجموع الكلي. و أعلى نسبة نجدها عند الغير مساهمات ماديا 17.78% مقابل 7.78% عند المساهمات ماديا داخل الأسرة.

و بالتالي يتبين لنا أنّ قرار مراقبة و توجيه الأطفال هو من بين اهتمامات الزوجة بالدرجة الأولى، و قد يرجع هذا إلى إدراك المرأة لأهمية هذه المهمة من جهة و من جهة أخرى تعتبر هذه الوظيفة أو الدور الذي تقوم به من بين الوظائف المنوطة بها إذ نشأت من أجله و هيئت له عبر نشأتها الاجتماعية حسب تقسيم العمل بين الجنسين كما هو في النظام الاجتماعي التقليدي، إلاّ أنّ الشيء الملاحظ من خلال الأرقام يبين أنّ الزوج يمارس هذا الدور بصورة مشتركة مع زوجته فنجد الزوجين كلاهما يقومان بهذه المهمة، و تبرز بقوة عند الزوجات اللواتي يساهمن ماديا فربما ترجع هذه الشراكة لأجل تخفيف الضغط على الزوجة إذ يتقاسم الزوجين أتعاب الحياة الأسرية، و هذا من شأنه أن يعزز مكانة الزوجة كعضو له أهمية في الأسرة.

جدول رقم (30)

ثانيا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بمساعدة الأطفال في الدراسة

المساهمة المادية / مساعدة الأطفال	تساهم		لا تساهم		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تساعد	59	65.56	63	70	122	67.78
لا تساعد	19	21.11	16	17.78	35	19.44
بدون جواب	12	13.33	11	12.22	23	12.78
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبدوا من خلال الجدول رقم (30) الذي يبين العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و مساعدة الأطفال في الدراسة،أن الإتجاه العام بنسبة عالية تقدر بـ 67.78% من المجموع الكلي من الزوجات اللواتي أجبن بنعم أي يساعدن أطفالهن في الدراسة، وكانت أعلى نسبة عند اللواتي لا يساهمن ماديا بنسبة 70% مقابل 65.50%. ثم تليها نسبة 19.44% من مجموع اللواتي أجبن بلا، أي لا يساعدن أطفالهن في الدراسة. وكانت أعلى نسبة عند اللواتي لا يساهمن ماديا تقدر بـ 21.11% مقابل 17.78% عند اللواتي لا يساهمن ماديا داخل الأسرة.

مما سبق يتبين أنّ هذه المهمة تعتبر جزءا أساسيا من بين الوظائف التي تقوم بها الزوجة داخل الأسرة، و هذا يرجع إلى ضرورة تعليم الأطفال، فمنه يتبين أنّ الزوجة تسعى جاهدة لتحقيق مستقبل زاهر لأطفالها، كما تبين النسب الواردة في الجدول أنّ الزوجة التي لا تساهم ماديا إذ تجد الوقت الكافي لتحفيظ و مراجعة دروس أطفالها، من التي تساهم ماديا و هذا الدور له أثاره الايجابية في تعزيز شخصية المرأة و الزوجة و احترام الزوج لها، إذ لا تؤثر سلبا في غياب صورة الزوج الناهي عن الحياة الزوجية في تربية الأولاد و تعليمهم

و تحميلهم المسؤوليات و هو ما يؤثر كذلك في تغيير صورة الزوجة لدى المسؤوليات و هو ما يؤثر كذلك في تغيير صورة الزوجة لدى أطفالها، باعتبار أنّها لم تعد التابع للزوج (الأب) بل المشاركة له.

جدول رقم (31)

ثالثا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بمراجعة المدرسة

المساهمة المادية / مراجعة المدرسة	تساهم		لا تساهم		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	43	47.78	30	33.43	73	46.56
الزوج	15	16.67	29	32.22	44	24.44
الزوجان معا	21	23.33	21	23.33	42	23.33
بدون جواب	11	12.22	10	11.11	21	11.67
المجموع	90	100	90	100	180	100

من خلال عرضنا للمعطيات الواردة في الجدول رقم (31) الذي يبين لنا المساهمة المادية للزوجة و من يراجع المدرسة يتضح لنا أنّ الاتجاه العام بنسبة 46.56 % من المجموع الكلي وجدنا الزوجة تقوم لوحدها بمهام مراجعة المدرسة، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة بـ 47.78% مقابل 33.34% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. تم تليها نسبة 24.44% من المجموع الكلي الزوج يقوم بمهمة مراجعة المدرسة و كانت أعلى نسبة عند اللواتي لا يساهمن بـ 32.22% مقابل 16.67% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة. ثم تليها نسبة 23.33% الزوجين معا يقومان بمراجعة المدرسة و نجد نفس النسبة 23.33% عند كلّ من المساهمات ماديا و الغير المساهمات ماديا داخل الأسرة 23.33% على التوالي.

تفسر النسب أنّ قرار مراجعة المدرسة هو من بين الاهتمامات الكبرى التي تقوم بها الزوجة، و يظهر هذا النشاط أكثر عند اللواتي يساهمن ماديا، إذ أصبحت الزوجة تشارك زوجها في الأعمال و الأمور التي كان يقوم بها سابقا لوحده، دون مشاركة زوجته، و يتبين هذا أنّ الزوجة اكتسبت دورا جديدا يدل على تحسين و وضعيتها و مكانتها داخل الأسرة و من ثم إعادة توزيع هذا الدور بين الزوجين بشكل تشارك فيه الزوجة و يتقبله الزوج.

تمثل المساهمة المادية للمرأة قفزة نوعية،أدمجتها كعضو فعال داخل الأسرة و يمكن أن تعيد بنفسها تحديد الأدوار و المكانات الاجتماعية التي حددها لها المجتمع سابقا و قد يرجع هذا كذلك أنّ الأزواج اليوم أكثر انفتاحا على التطور التربوي لأنّهم أوسع ثقافة و خبرة في شؤون الحياة الاجتماعية، بفضل إطلالتهم على العالم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فمشاركة الزوجة في تحمّل أعباء الحياة و انصرافها إلى العمل و مساهمتها في تسيير إدارة البيت بصورة أكثر فعالية، أحدث تحولا في الوظيفة الزوجية داخل الأسرة فأصبح الزوجين نسبيا في نفس المستوى الوظيفي من خلال المساواة الحاصلة، و أصبح الدور الذي تقوم به الزوجة اليوم يلقى احتراما من قبل الزوج و الأولاد معا إذ أصبح غياب أحد الزوجين مؤقتا لا يؤثر سلبا في نظرة الأطفال في حين لا نجد هذا الدور يلقى نفس الاهتمام و الفعالية عند الغير المساهمات ماديا، إذ نجد الزوج يفرض نفسه على هذا الجانب كما في السابق (النظام التقليدي) إذ مازال يحتفظ ببعض القيم التقليدية نسبيا لهذا المهام فخروج الزوجة يتطلب تبرير قوي يقنع الزوج.

جدول رقم (32)

رابعا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بتسمية الأطفال

المساهمة المادية / تسمية الأولاد	تساهم		لا تساهم		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	26	28.89	21	23.34	47	26.11
الزوج	13	14.44	19	21.11	32	17.78
الزوجان معا	50	55.56	47	52.22	97	53.89
أهل الزوج	1	1.11	3	3.33	4	2.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) الذي يوضح العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و قرار من يسمي الأطفال، أنّ الاتجاه العام يمثل نسبة 53.89% من المجموع الكلي، نجد الزوجان معا يتفقان على الاسم الذي يعطونه لطفلهم. وكانت نسبة 55.56% عند اللواتي يساهمن ماديا و نسبة 52.22% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 26.11% من المجموع الكلي نجد الزوجة هي التي تعطي الاسم لطفلها، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي يساهمن ماديا بـ 28.89% مقابل 23.34% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها أقل نسبة الزوج هو الذي يقوم بتسمية الطفل 17.78% ، وأعلى نسبة كانت عند اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 21.11% مقابل 14.44% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة.

يتبين مما سبق أن قضية تسمية الأطفال، قضية مشتركة بين الزوجين، إذ يتفقا الزوجان بعد اختيارهما للاسم المناسب لابنهما، دون انفراد الزوج و الزوجة على حدة، و لا نجد فرق بين اللواتي يساهمن و اللواتي لا يساهمن ماديا داخل الأسرة.

المبحث الثاني: المساهمة المادية للزوجة و علاقاتها بالعلاقات الاجتماعية.

جدول رقم (33)

أولا: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالحياة الأسرية

المساهمة المادية / الحياة الأسرية	تساهم		لا تساهم		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عاطفية	34	37.78	21	23.33	55	30.56
متوترة	16	17.78	15	16.67	31	17.22
احترام	40	44.44	54	60	94	52.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبدوا من خلال الجدول رقم (33) الذي يبين العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و الحياة الأسرية إنّ الاتجاه العام يمثل نسبة 52.22% و يظهر بقوة عند اللواتي حياتهن الأسرية يسودها الاحترام، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 60% مقابل 44.44% عند اللواتي يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 30.55% الحياة الأسرية عاطفية، وأعلى نسبة نجدها عند اللواتي يساهمن ماديا بـ 37.78% مقابل 23.33% عند اللواتي لا يساهمن ماديا داخل الأسرة.

نستنتج مما سبق أن الحياة الأسرية للزوجين تعرف نوعا من الاحترام و العاطفة بالدرجة الأولى حيث أصبحت العلاقة بينهما لم تعد قائمة على إصدار الأوامر من طرف الزوج، و إنما حلت علاقة الاحترام المتبادل محل كل ذلك، و ربما يرجع هذا إلى تغير فكرة الزواج التقليدي، إذ أصبح نظام الزواج اليوم يقوم على أساس الاختيار بين الزوجين، و ذلك من خلال فرصة اللقاء المتاحة سواء في العمل أو الدراسة أو غيرها من الأماكن العمومية المشتركة، و ضف إلى ذلك أنهما غالبا ما لا يجدان معارضة من قبل الوالدين.

نستشف إذن أن الحياة الأسرية تقوم على الاحترام بنسبة 52.22% و تتركز عند اللواتي لا يساهمن ماديا أكثر، ربما يرجع هذا إلى تحديد أدوار الزوجين إذ كل واحد يقوم على الدور المنوط به، حسب مدى فهم الزوجين القيم و المعايير الثقافية للمجتمع، و كذلك وجود المرأة طوال النهار في البيت تحدد من تدخل الزوج في بعض الأدوار التي تقوم بها الزوجة داخل الأسرة، ثم نجد الحياة العاطفية تتركز عند اللواتي يساهمن ماديا، إذ وجود الزوجة خارج البيت و الزوج كذالك، يجعلا من البيت حياة جماعية، إذ نجد الزوج يساعد زوجته في شؤون البيت بالرغم من أنه مازال ينظر إليها على أنها أعمال نسوية محضة فالحياة الجماعية تحقق لهم الإشباع العاطفي التي تتميز بقمة تضافر الزوجين بعضهما مع بعض فالحرص على هذه العلاقة كما تقول في هذا المقام هاجر بنوني يترتب عنها نتائج ايجابية على الأسرة بصفة عامة و الزوجين بصفة خاصة، إذ لا يصبح الزوج متسلطا على زوجته وهذه الأخيرة لا تصبح خاضعة له، بل تصبح العلاقة علاقة مودة واحترام وعلاقة حوار ومناقشة بين الزوجين في جو يملئه الحب و العاطفة [1]

[1] DENNOUNI, Hadjira. **L'évolution des rapports entre époux Algérien, de la famille** Alger : de Dahled , 1998 , pp(28-29).

جدول رقم(34)

ثانيا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بتدخل الزوج في الزيارات التي تقوم بها

المساهمة المادية / يتدخل الزوج	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	19	21.11	24	26.67	43	23.89
لا يتدخل	71	78.89	66	73.33	137	76.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من الجدول رقم (34) الذي يبين العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و تدخل الزوج في الزيارات التي تقوم بها الزوجة، أنّ الاتجاه العام بنسبة 76.11 بتركز بقوة عند الأزواج الذين لا يتدخلون في الزيارات النى تقوم بها الزوجة فكانت أعلى نسبة عند اللواتي يساهمن ماديا 78.89% مقابل نسبة 73.33% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم يليها نسبة 23.89% من المجموع الكلي و يمثل الأزواج الذين يتدخلون في الزيارات التي تقوم بها الزوجات بنسبة 26.67% عند اللواتي لا يساهمن ماديا مقابل 21.11% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة.

مما سبق يتبين أن المساهمة المادية عززت نسبيا من مكانة المرأة في أسرتها بوضوح، و يمكن أن نستنتج كذلك أن العلاقة القائمة بين المساهمة المادية و طبيعة موقف أزواجهن في زيارتهن تدخل في مضمار ديمقراطية العلاقة بين الزوجين و الشعور و الإحساس بالمسؤولية تجاه علاقاتها الاجتماعية، كعضو له قابلية في انتقاء و تحديد علاقاتها بالأفراد الآخرين، و قد ترجع هذه الزيارات خاصة عند العاملات بحكم خروجهن إلى العمل، تسعى الزوجة لإقامة علاقات أخرى خارج عن الإطار القرابة، كالأصدقاء

و زملاء المهنة و تطالب بمبادلات كثيرة مع المحيط الاجتماعي، حسب احتياجاتها و هوايتها حسب الظروف المادية و المستوى التعليمي و الثقافي الذي تملكه بعيدا عن تدخلات الزوج و تسلطه في تحديد العلاقات الاجتماعية، كما كان الزوج سابقا و ما هو موجود نسبيا خلال النسب الواردة في الجدول عند اللواتي لا يساهمن ماديا، نجد تدخل نسبي من طرف الزوج إذ ما قرنا مع الفئة التي تساهم، و قد يرجع هذا لوجود الزوجة في البيت حيث علاقتها تحديد أكثر من قبل زوجها حسب تصريح بعض المبحوثات تقول "اندخل واش ايحب، نخاف المشاكل" و غيرها من التبريرات التي استدلت بها المبحوثات في هذا الصدد.

جدول رقم(35)

ثالثا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بتدخل الزوج في زيارة الآخرين لها

المساهمة المادية / تدخل الزوج	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	24	26.67	42	46.67	66	36.67
لا يتدخل	66	73.33	48	53.33	114	63.33
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبدوا من خلال الجدول رقم (35) الذي يبين العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و تدخل الزوج في زيارات الآخرين لها، أنّ الاتجاه العام نسبة 63.33% يمثل الأزواج الذين لا يتدخلون في الزيارات التي يقوم الآخرين تجاه زوجاتهم، و كانت أعلى نسبة عند اللواتي يساهمن ماديا بنسبة 73.33% مقابل 53.33% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 36.67% من مجموع اللواتي أجبن بـ "نعم" أي يتدخل أزواجهن في تحديد زيارات الآخرين

لهن، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 46.67% مقابل 26.67% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة.

توضح النسب السابقة أن المساهمة المادية دورا كبيرا في تحديد موقف أزواجهن تجاه هذه الزيارات مما يعزز من وجودها و الإحساس بشخصيتها كعضو له فاعلية داخل الأسرة و منه يتبين أن الزوج يقبل قرارات زوجته بدون إهمال. و منه، اكتسبت الزوجة جزءا من حرية الرأي و التصرف خلال القضايا الأسرية، و حظيت باتساع علاقتها الاجتماعية، و قد ترجع هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية إلى خروج الزوجة للعمل خارج البيت، حيث تسعى إلى تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين زملاء المهنة، أصدقاء، جيران، الأهل...الخ

فهي غالبا ما تتفق و أنماط أسرتها الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية و التعليمية بالإضافة إلى ثقة الزوج لحسن اختيار زوجته لهذه العلاقات، فزيارتهم لزوجته لا يشكل توترا في العلاقة الأسرية بين الزوجين، فالزوج يتقبل بشكل كبير نسبيا هذه الزيارات و كما نجد هذه الزيارات غالبا ما تحكمها تبريرات مهنية، صداقة ... إلخ و هي ما لم نجدها (الزيارات) عند اللواتي لا يساهمن ماديا، فوجودهن في البيت لا يسمح بتكوين علاقات واسعة خاصة عندما يزورها الآخرين ربما يرجع هذا إلى عدم وجود علاقات صداقة أو زملاء العمل كما موضح في الفئة الأولى، فنجد تدخل الزوج بشدة نسبيا في تحديد شبكة علاقتها الاجتماعية، إذ زيارات الأفراد لها يتطلب تبريرا اجتماعيا و مهنيا و تعليميا ...الخ

و منه، نستنتج أنّ العلاقات الاجتماعية في هذه الحالة تتطلب الخبرة و التجربة في مدى تعامل الزوجة مع هؤلاء الأفراد، تبين بعض التصريحات "أنّ الزوج يتخوف من الزوار خاصة إذا كانت الزوجة ليس لها الخبرة في تعاملها مع أفراد الأجانب، يعني بعدين عن الصلة القرابية نسبيا" أن هناك اختلاف في الطبائع، العادات خاصة...الخ منه نستنتج أن هناك بعض الأزواج مازالوا يحتفظون بالذهنية التقليدية أين نجدهم لا يحبون من يزورهم خاصة منهم الأجانب مما يعيق من اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية للزوجة التي لا تساهم ماديا.

المبحث الثالث: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرارات الخاصة بالإنفاق

جدول رقم(36)

أولا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بنوع الإنفاق

المساهمة المادية / نوع الإنفاق	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تجهيز البيت	49	54.44	12	13.33	61	33.90
مصاريف الأطفال	24	26.67	17	18.90	41	22.77
مواد الاستهلاك	8	8.89	58	64.44	66	36.67
مصاريف خاصة بالزوجة	9	10	3	3.33	12	6.66
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (36) الذي يوضح العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و نوع الإنفاق، أن الاتجاه العام بنسبة 36.67% من المجموع الكلي، تمثل عملية الإنفاق في المواد الاستهلاكية بالدرجة الأولى، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي لا يساهمن ماديا بنسبة 64.44% مقارنة بـ 8.89% لدى الفئة التي تساهم ماديا. ثم تليها نسبة 33.90% من المجموع الكلي يكون الإنفاق على تجهيز البيت و أعلى نسبة نجدها لدى الفئة التي تساهم ماديا تقدر 54.44% مقارنة بنسبة 13.33% عند الفئة التي لا تساهم ماديا. ثم تليها نسبة 22.27% من المجموع الكلي يكون الإنفاق على حاجيات الأطفال، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يساهمن ماديا 26.67% مقابل 18.90% عند اللواتي لا يساهمن ماديا.

مما سبق نستنتج أن المساهمة المادية للزوجة خلال المعطيات الواردة في الجدول تبين أن للزوجة دورا في تحديد ميزانية الأسرة حسب الأولوية و أهميتها داخل الأسرة، إذ تشارك زوجها في الإنفاق و غالبا ما تقوم بشراء حاجات خاصة بها و بأبنائها و بالبيت و قد يرجع هذا إلى الرغبة في تخفيف العبء عن الزوج، و غالبا ما تخضع الميزانية للنقاش بين

الزوجين في القضايا التي تعد لها أهمية داخل الأسرة، كشراء تجهيز البيت من الآلات المختلفة ...الخ و تخصص مبالغ تخص مشاريع الأطفال كبناء لهم مسكن، لراحتهم و شراء سيارة ...الخ.

و منه، فمساهمة الزوجة في الإنفاق ترتب عنها درجة مشاركتها الفعلية لها في تخطيط مستقبل الأسرة و هو ما يزيد في تحسين مكانتها، في حين لا نجد هذه المشاركة عند اللواتي لا يساهمن ماديا داخل الأسرة، إذ تقتصر مهمتها في حدود ضيقة و الخاصة بالمواد الاستهلاكية و هو أمر لا يتطلب التخطيط بمفهومه الواسع، إذ نجد هذه الأمور كانت و لا تزال أمور نسائية محضة، تبحث عن كيفية إشباع الأسرة من الجانب الاستهلاكي، كماذا تأكل، تطبخ ...الخ و هو قرار بسيط بالمقارنة مع المشاريع الأخرى أين تتطلب تكلفة و دراية كبيرة في دائرة التخطيط الأسري الخاصة بالمشاريع الكبرى لمستقبل الأسرة.

جدول رقم(37)

ثانيا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بشراء حاجيات الأطفال

المساهمة المادية / شراء حاجيات الأطفال	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	45	50	31	34.44	76	42.22
الزوج	11	12.22	26	28.89	37	20.56
الزوجان معا	34	37.78	33	36.67	67	37.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) الذي يبين العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و شراء حاجيات الأطفال، أن الاتجاه العام بنسبة 42.22% من المجموع الكلي إذ الزوجة

تقوم بمهمة شراء حاجيات الأطفال ونجد أعلى نسبة عند اللواتي يساهمن ماديا بنسبة 50% مقابل 34.44% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 37.22% من المجموع الكلي يقوم الزوجان معا بشراء حاجيات الأطفال و تمثل النسب 37.78% و 36.67% لكلا الفئتين على التوالي. ثم تليها نسبة 20.56% من المجموع الكلي يقوم الزوج لوحده لشراء حاجيات الأطفال، وأعلى نسبة نجدها عند اللواتي لا يساهمن ماديا تقدر بـ 28.89% مقابل نسبة 12.22% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة.

مما سبق يتبين أن المساهمة المادية للزوجة مكنتها من مشاركتها في القرارات كتلك الخاصة بشراء حاجيات الأطفال بحكم خروجها اكتسبت خبرة استغلتها في مجال المشتريات فلم يعد الزوج المتصرف الوحيد لشؤون الأسرة، أصبحت الزوجة تشاركة زوجها في اتخاذ القرارات الضرورية لصالح الحياة الأسرية وهذا يترتب في تحسين من مكانة الزوجة داخل الأسرة إذ بدأت سلطتها تعرف نوع من القوة و الاهتمام وبالتالي تراجعت سلطة الزوج نسبيا في هذا القرار إذ أصبح كذلك الزوجان يعتمدان على أسلوب المناقشة والحوار والوصول إلى قرارات ثنائية تخدم الأسرة.

وكما تتبين النسب أن الزوج غالبا ما يترك بعض القرارات الأخيرة تقوم بها زوجته بنسبة كبيرة، إذ مساهمتها في الإنفاق اكتسبت الزوجة دورا حاسما في مشاركتها لتخطيط المشاريع الخاصة بالأطفال، في حين لا نجد هذه المشاركة عند اللواتي لا يساهمن ماديا و قد يرجع هذا إلى نقص خبرة الزوجة في عملية الشراء و كذلك إلى المدخول الواحد الذي لم يعد يكفي لكل حاجيات الأسرة أين تستطيع أن تتصرف فيه الزوجة كما يجب و كذا نجد بعض الأزواج متزمتين لا يتركن زوجاتهم يخرجن ليشترين و هذا حسب التنشئة الاجتماعية.

جدول رقم (38)

ثالثا: المساهمة المادية للزوجة وعلاقته بعملية الشراء و قرار تجهيز البيت

المساهمة المادية / كيفية الشراء / تجهيز البيت	تساهم ماديا						المجموع الجزئي		لا تساهم ماديا						المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
	حسب ذوق الزوجة		حسب ذوق الزوج		حسب ذوق الزوجين معا				حسب ذوق الزوجة		حسب ذوق الزوج		حسب ذوق الزوجين معا					
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الزوجة	40	55.57	1	25	5	35.72	46	51.11	20	31.75	5	33.33	4	39.33	29	32.22	75	41.66
الزوج	1	1.38	1	25	1	7.14	3	3.33	7	11.11	3	20	1	8.33	11	12.22	14	7.78
الزوجان معا	31	43.05	2	50	8	57.14	41	45.56	36	57.14	7	46.67	7	58.34	50	55.56	91	50.56
المجموع	72	100	4	100	14	100	90	100	63	100	15	100	12	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (38) الذي يوضح علاقة المساهمة المادية للزوجة و كيفية الشراء و تجهيز البيت، أن الاتجاه العام بنسبة 50.56% من المجموع الكلي، يكون تجهيز البيت من قبل الزوجين معا و الشراء حسب ذوقهما، و كانت أعلى نسبة عند غير المساهمات ماديا بنسبة 55.57% مقابل 45.56% عند المساهمات ماديا. ثم تليها نسبة 41.67% من المجموع الكلي يكون تجهيز البيت من قبل الزوجة، و كانت أعلى نسبة عند المساهمات ماديا تقدر بـ 51.11% مقابل 32.22% عند غير المساهمات ماديا و في الأخير تمثل نسبة 7.78% من المجموع الكلي يكون تجهيز البيت من طرف الزوج، و أعلى نسبة نجدها عند غير المساهمات ماديا تقدر بـ 12.22% مقابل 3.33% عند المساهمات ماديا.

بناءا على معطيات الجدول يتبين لنا أنّ قرار تجهيز البيت و كيفية شرائه يكون بصفة مشتركة بين الزوجين، و هذا ما وجدناه يثمل أكثر عند غير المساهمات ماديا، فنجد أزواجهن لا يتركهن أنّ يجهزن البيت دون مشاركته لذلك، و قد يرجع هذا لمدخول الزوج الذي أصبح لا يكفي كل حاجيات الأسرة الضرورية منها و الكمالية، و كذلك تخوف الزوج في بعض الأحيان من فشل الزوجة لنوعية التجهيز و هو في نفس الوقت تبحذ الزوجة أن يرافقها زوجها للشراء، خوفا من أن تقع في شراء إما باهض الثمن أو لا يتماشى و ذوق الزوج ...إلخ إذ تكون نهايتها معارضة للزوج لما اشترته، فهذا يدل على تخوف الزوجيين لكليهما لأسباب سابقة الذكر، في حين نجد عند المساهمات ماديا تنقص نسبيا شراكة الزوجين معا لقرار تجهيز البيت، و قد يرجع هذا إلى تفضيل الزوجة القيام بهذا القرار لوحدها أكثر أو ترك الزوج بكلّ إرادته لممارستها هذا الدور، إذ تدل النسب على أنّ المساهمات ماديا يمارسن هذا القرار بنسبة كبيرة، و هذا يرجع إلى فرض و جودها داخل الأسرة، بسبب مساهماتها في الإنفاق، إذ هذا الأخير جعل للزوجة حيزا كبيرا في مجال مشاركتها إلى جانب زوجها في القرارات الخاصة بالأسر، في هذا المقام تقول ثريا التركي حسب الدراسة التي قامت بها " أنّ الزوجة تعد سندا لزوجها، تساعدها في الإنفاق و غالبا ما يستشرها زوجها ويترك الزوج القرارات الأخيرة لزوجته أحيانا"[1] و يوضح الجدول أنّ الزوجة لها الأولوية أكثر في هذا المجال، مما نكتشف أنّ المرأة بإنفاق دخلها فهي تساهم بالدرجة الأولى في

[1] التركي، ثريا." تفاوت القيم بين الأجيال في المجتمع السعودي المتغير".**مجلة المستقبل العربي**، العدد 97، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987، ص96.

تسيير ميزانية الأسرة، إذ تمثل النسبة 51.11% مقابل 32.22% بالنسبة للزوجات اللواتي يسيرن الميزانية بدون أن يساهمن ماديا داخل الأسرة.

هذا يدل دائما على تحسين مكانتها داخل الأسرة إذ بدأت سلطتها تتقوى و تراجعت سلطة الزوج نسبيا، حيث أصبحت زوجته تشاركه في اتخاذ القرارات الهامة و الخاصة لحياتهما الزوجية في إطار النقاش و الحوار للوصول إلى قرارات مشتركة و أحيانا تعد هذه القرارات من حق الزوجة تأخذها بقوة و لا تتراجع عنها، و قد يرجع هذا كذلك إلى مستوى الوعي الذي بلغته الزوجة و أصبحت تتمتع به ضمن حياتها الزوجية في حين لا نجد هذا القرار لصالح الزوجات اللواتي لا يساهمن ماديا و لا يتركهن أزواجهن يمارسن هذا القرار دون مشاركتهم لهن، و هذا يرجع بصفة أولى لعدم مساهمتهن في الإنفاق منه يصبح الزوج بفضل مدخوله هو المسير بالدرجة الأولى لميزانية الأسرة و في نفس الوقت يدل هذا أنه هو المسؤول الأول و الأخير تجاه قرارات خاصة بالأسرة.

جدول رقم(39)

رابعا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بتدخل الزوج في المشتريات الخاصة لها .

المساهمة المادية / تدخل الزوج	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	20	22.22	34	37.78	54	30
لا يتدخل	70	77.78	56	62.22	126	70
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبدوا من خلال جدول رقم (39) الذي يوضح العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و تدخل الزوج في مشتريات زوجته ، أن الاتجاه العام بنسبة عالية 70% من المجموع الكلي ويتركز بقوة عند الأزواج الذين لا يتدخلون في مشتريات زوجاتهم، وأعلى نسبة نجدها عند

اللواتي يساهمن ماديا بـ77.78% مقابل 62.22% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 30% من مجموع الأزواج الذين يتدخلون في مشتريات زوجاتهم الخاصة، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 37.78% مقابل 22.22% عند اللواتي يساهمن ماديا.

مما سبق تبين النسب الواردة في هذا الجدول أن المساهمة المادية للزوجة تلعب دورا كبيرا في تحديد تدخل الزوج في مشترياتها الخاصة، و قد يرجع هذا كون أنها تعمل و تنفق من مدخولها، فغالبا لا يحاسبها زوجها عند اقتناءها لحاجياتها و حتى حاجيات الأسرة، في حين عند الغير مساهمات ماديا، يتخل الزوج في مشترياتها بصفته هو الذي يدفع المصاريف للزوجة قصد الشراء و عليه يجب أن يعرف فيما نفقت تلك المصاريف.

و منه، فمدخول الزوج الواحد يجعله يتحكم و يأمر في الشيء المراد شرائه كون مصدر الرزق في اتجاه واحد، فيكون الزوج حريصا على تسيير ميزانية الأسرة لتحقيق التوازن بين المداخيل و المصاريف، في حين نجد المساهمات ماديا تساهم في تخفيف ضغط المصاريف الأسرة، مجرد شراء حاجياتها فقط من مدخولها فهي تخفف على الزوج، و في نفس الوقت تساهم بمدخولها داخل الأسرة و هذا يزيد من مكانتها داخل الأسرة، و يحسسها أكثر بمسؤوليتها تجاه أفراد أسرتها بأهمية دورها و ضرورة وجودها إلى جانب زوجها.

المبحث الرابع: المساهمة المادية للزوجة و علاقتها بالقرار النهائي

جدول رقم(40)

أولا: علاقة المساهمة المادية للزوجة باستشارة زوجها في القرارات الخاصة بالأسرة.

المساهمة المادية / استشارة الزوجة زوجها	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تستشره دائما	48	53.33	64	71.11	112	62.22
تستشره أحيانا	33	36.67	19	21.11	52	28.89
لا تستشره	9	10	7	7.78	16	8.89
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) الذي يبحث العلاقة بين المساهمة المادة للزوجة واستشارة زوجها في القرارات الخاصة بالأسرة، أن الاتجاه العام بنسبة 62.22% من المجموع الكلي، أن الزوجات يستشرن أزواجهن دائما، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 71.11% مقابل 53.33% عند اللواتي يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 28.89% من المجموع الكلي، أن الزوجات يستشرن أزواجهن أحيانا، وأعلى نسبة نجدها عند اللواتي يساهمن ماديا بنسبة 36.67% مقابل 21.11% عند اللواتي لا يساهمن ماديا.

مما سبق يتبين لنا أنّ المساهمة المادية للزوجة تلعب دورا في تحديد و تقليص تبعية الزوجة لزوجها في كيفية استشارته له، و عليه نجد أنّ مشاورة الزوجة الدائمة يتجلى عند اللواتي لا يساهمن ماديا و هو ما يتبين تخوف الزوجة مما قد يحدث مستقبلا لحياتها الزوجية، لكن مع المساهمات ماديا يتقلص هذا التخوف و هو حسب تصريح بعض

المبحوتات، فالمساهمات ماديا تولد لديهن جزءا من الحرية و الشعور و الإحساس بفردانيتها كعضو له فاعلية و أهمية معتبرة داخل الأسرة، و كما تبين بعض التصريحات أنّ الزوج غالبا ما يترك لزوجته بعض القرارات الخاصة بالأسرة، تقوم بها على الإنفراد و هو من شأنه كذلك أن يقلص من تبعيتها للزوج و تصبح عضوا مشاركا إلى جانب زوجها في مواجهة الصعوبات التي قد تحدث داخل الأسرة، و هو ما يبين أن كلا من الزوجين لهما مستوى من الفهم بأن الحياة الزوجية تستدعي و تتطلب هذا القدر من المشاركة و التعاون لضمان و تحقيق مستقبل الأسرة.

جدول رقم(41)

ثانيا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بقرار تنظيم النسل.

المساهمة المادية / قرار تنظيم النسل	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	36	40	25	27.78	61	33.89
الزوج	7	7.78	9	10	16	8.89
الزوجان معا	47	52.22	56	62.22	103	57.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (41) الذي يوضح العلاقة بين المساهمة المادة للزوجة و قرار تنظيم النسل، أن الاتجاه العام بنسبة 57.22% من المجموع الكلي، يكون قرار تنظيم النسل من اتفاق الزوجان معا، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي لا يساهمن ماديا 62.22% مقابل 52.22% عند اللواتي يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 33.89% من المجموع الكلي يكون قرار تنظيم النسل من قبل الزوجة، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي يساهمن ماديا بـ 40% مقابل 27.78% عند اللواتي لا يساهمن ماديا داخل الأسرة.

مما سبق يتبين أن قرار تنظيم النسل يكون من قبل الزوجان معا، و يتجلى أكثر عند اللواتي لا يساهمن ماديا، و قد يرجع هذا كما هو مبين في الجدول أن هذا القرار لا يتركه الزوج لزوجته لوحدها و لا تظهر درجة قرارها لذلك إذ وجودها في البيت يسهل عليها تربية النشء و تقوم بدورها على أحسن وجه، إذ ما قرناه بالمساهمات ماديا، أن هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في بعض القضايا كقضية تنظيم النسل و كأن هذه المسألة تخصها بالدرجة الأولى، فبحكم خروجها إلى العمل من شأنه أن يعطي نظرة موازية للزوجة حسب استطاعتها بين عملها داخل البيت وخارجه.

ومن جهة أخرى الرغبة في الاحتفاظ بمستوى اقتصادي لائق توفر من خلاله تحسين وضعية أفراد الأسرة للعيش في الرفاهية والراحة النفسية، وهو ما يدل على أنها لا يهمها العدد بقدر ما يهمها تربية أطفالها وتعليمهم لضمان مستقبلهم، خاصة وتدهور المستوى الاقتصادي الذي تعيشه الأسرة الجزائرية، فالسعي المشترك بين الزوجان وراء الرزق خلق مناخا جديدا يضمن العائلة والأسرة، ويحقق من بعض طموحاتها (الأسرة) وحاجاتها الجديدة وفق النظام الاجتماعي الجديد السائد .

جدول رقم(42)

ثالثا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بوقت اتخاذ الزوج القرارات الخاصة بالأسرة

المساهمة المادية / وقت اتخاذ القرار	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
قبل أن يتخذ القرار	61	67.78	48	53.33	109	60.56
عند ما يتخذ القرار	5	5.56	20	22.22	25	13.89
بعدما يتخذ القرار	4	4.44	6	6.67	10	5.55
لا يتناقشان	20	22.22	16	17.78	36	20
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من الجدول رقم (42) الذي يوضح العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة و وقت اتخاذ الزوج القرارات الخاصة بالأسرة، أن الاتجاه العام بنسبة عالية 60.56% من المجموع الكلي، أن الزوج يناقش زوجته قبل أن يتخذ القرار الخاص بأسرتهما، و تمثل أعلى نسبة عند المساهمات ماديا بـ 67.78% مقابل 53.33% عند الغير المساهمات ماديا ثم تليها نسبة 20% إذ الزوج لا يناقش زوجته عندما يتخذ القرارات الخاصة بالأسرة وأعلى نسبة كانت عند المساهمات ماديا 22.22% مقابل 17.78% عند الغير المساهمات ماديا. ثم تليها نسبة 13.89% من المجموع الكلي يكون وقت مناقشة الزوج زوجته عندما يتخذ القرار، و نجد أعلى نسبة عند الغير المساهمات ماديا بنسبة 22.22% مقابل 5.56% عند المساهمات ماديا داخل الأسرة.

مما سبق يتبين أنّ المساهمة المادية للزوجة أثر في تغيير بعض السلوكات الجديدة نتيجة السيادة ديمقراطية و التحاور بين الزوجين و ظهور قيم جديدة تضبط هذه العلاقة، إذ نجد مناقشة الزوجين متجاوبة و لا يوجد تسلط الزوج من خلال موقفه اتجاه القرارات، إذ

الزوج لا يشرع في القرار دون أن يعرضه على الزوجة، و يتناقشان فيه للوصول إلى قرارات مشتركة بهدف واحد، و عليه فمشاركة الزوجة في الإنفاق و كما بينته الجداول السابقة الخاصة بالمساهمة المادية، ساعدتها في الحصول على حقها في اتخاذ القرار فلم يعد الزوج يتصرف بمفرده في شؤون الأسرة، و غالبا ما يعود للزوجة طالبا مشوراتها إذ تصبح أقرب إلى المساواة مع زوجها داخل الأسرة، و أحيانا يترك الزوج بعض القرارات الأخيرة لها، هذا السلوك الجديد الذي أحدثه التغيرات الحاصلة عمل على تغير مركز الزوجة و تغيرت السلطة التقليدية للرجل عامة، و أصبحت السلطة محل النقاش و به حددت علاقة الزوجين على أساس التفاهم و التعاون فيما بينهم، فعملية المساهمة أو الإنفاق على الأسرة من قبل الزوجة يمثل دورا جديدا اكتسبته الزوجة، إذ مكنها من الحصول على حقها في مناقشة أهم القضايا و الأمور التي تخص حياتها الزوجية، و هذا له تأثير كبير في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة.

جدول رقم(43)

رابعا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بأهم المجالات التي تشارك فيها

المساهمة المادية / المجالات الأكثر مشاركة	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الاستهلاك	14	15.56	32	35.56	46	25.55
مشاريع خاصة بالأطفال	23	25.56	18	20	41	22.78
مشاريع خاصة بالإنفاق	46	51.11	17	18.89	63	35
العلاقات الاجتماعية	4	4.44	8	8.88	12	6.67
لا يوجد	3	3.33	15	16.67	18	10
المجموع	90	100	90	100	180	100

نبين من خلال جدول رقم (43) الذي يبحث العلاقة بين المساهمة المادية للزوجة وأهم المجالات التي تشارك فيها، أن الاتجاه العام بنسبة 35% من المجموع الكلي، أن أهم المجال الذي تشارك فيه الزوجة و الخاص بالإنفاق، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يساهمن ماديا بـ 51.11% مقابل 18.89% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 25.55% من المجموع الكلي، أهم المجال الذي تشارك فيه الزوجة خاص بالاستهلاك، و أعلى نسبة تمثلها اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 35.56% مقابل 15.57% عند اللواتي يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 22.78% من المجموع الكلي و الخاص بمجال الأطفال، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يساهمن ماديا بـ 25.57% مقابل 20% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم تليها نسبة 10% من المجموع الكلي، إذ لا توجد هناك مجالات خاصة تشارك فيها الزوجة، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي لا يساهمن ماديا بنسبة 16.67% مقابل 3.33% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة.

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يتبين لنا أن المساهمة المادية كذلك بدورا كبيرا في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين، و بناء و تعزيز شخصية الزوجة، و قد يرجع هذا إلى المعارف و المهارات المختلفة التي اكتسبتها عند خروجها للعمل، إذ تجعلها قادرة على الاعتماد على نفسها و تحّمل مسؤوليتها، فهذا الجهد و الخبرة إضافة إلى الإنفاق غيرت من نظرة الزوج لها، إذ أصبحت الزوجة مشاركة في القضايا الأسرية التي تعد ثقيلة كالإنفاق، لا المسائل أو القضايا التي تعد نسائية نمطية كالاستهلاك: ماذا تأكل الأسرة أو ماذا تطبخ ...إلخ.

يتبين إذن، أنّ مساهمة المرأة ماديا تعزز من سلطة الزوجة و تدخل في مجال تسيير الأسرة و هي بدورها (السلطة) هيأت لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، و أصبح التفاهم و التعاون بين الزوجين يحدده النقاش و التحاور في المسائل الأسرية، و أصبحت الزوجة رفيقة الزوج تشاركه بعض متاعبه، فالمساهمة المادية للزوجة إذن غيرت من قيادة الأسرة، إذ أصبحت في يد الزوجين كليهما بدلا من يد الزوج وحده، ولا ننسى كذلك درجة الوعي التي تميز بها الزوجان في حين تغيب مناقشة المسائل الأسرية ذات وزن ثقيل على مستوى الأسرة عند اللواتي لا يساهمن ماديا، وقد يرجع هذا إلى كونهن ليس لديهن مدخول ففي هذه الحالة فمد خول الزوج لا يخضع للنقاش بين الزوجين في كيفية إنفاقه داخل الأسرة خلال المشاريع المقترحة، وقد يرجع هذا لعدم كفايته لتلبية كل حاجيات الأسرة الضرورية منها والكمالية و هذا "ينعكس سلبا على طموحات الأسرة في تقريرها للبرنامج المعدد للأسرة مستقبلا: كالمسكن، التعليم الملبس، التغذية، المستوى الصحي والوقائي"[1]

[1] غريب ، سيد أحمد واخرون . **دراسات في علم الإجتاع العائلي**. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995 ،ص 209.

جدول رقم(44)

خامسا: علاقة المساهمة المادية للزوجة بالقرار النهائي

المساهمة المادية / القرار النهائي	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	12	13.33	10	11.11	22	12.22
الزوج	26	28.89	49	54.44	75	41.87
الزوجان معا	52	57.78	31	34.46	83	46.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (44) الذي يربط بين المساهمة المادية للزوجة و القرار النهائي، أن الاتجاه العام بنسبة 46.11% من المجموع الكلي يكون القرار النهائي من قبل الزوجان معا، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يساهمن ماديا بنسبة 57.78% مقابل 34.46% عند اللواتي لا يساهمن ماديا. ثم يليها الزوج هو الذي يقرر بنسبة 41.87% من المجموع الكلي، و كانت أعلى نسبة عند اللواتي لا يساهمن ماديا بـ 54.44% مقابل 28.89% عند اللواتي يساهمن ماديا داخل الأسرة.

و بالتالي فالمساهمة المادية للزوجة من خلال النسب السابقة، تبين أنّ الزوجة دورا كبيرا في مشاركتها للقرارات النهائية التي تخص الأسرة، إذا أصبح الزوجان يتناقشان في مسائل متعددة تخص حياتهما الأسرية و حياة أفراد الأسرة ككل، فهما يتخذان القرارات و يقبل الزوج قرارات زوجته و أصبحت هذه الأخيرة تسير ميزانية الأسرة، و هذا يبين أنّ العلاقة السائدة بين الزوجان تختلف عن تلك التي كانت سائدة من قبل، إذ كان الزوج يظهر عدم الاهتمام بزوجته و اللامبالاة و الاستخفاف بأراها و عدم الاستماع إليها، إلا أنّ نسب هذا الجدول تبين أنّ العلاقة أصبحت متينة و متكاملة بين الطرفين، إذ نجد القرارات الأخيرة حصيلة أراء الزوجين معا بالنسبة للمساهمات ماديا، بينما غير المساهمات نجد الزوج يقرر و بسيّر لوحده الأمور الخاصة بالأسرة.

لقد أكدت بعض الدراسات أنّ حجم مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة و في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشية الأطفال، يتناسب طرديا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص هكذا أصبحت الزوجة تشارك بقوة في القرارات الخاصة بالأسرة و تعتبره كحق لا تتنازل عنه بل تسعى جاهدة للاحتفاظ به، و نستطيع القول أنّ الدور الجديد الذي اكتسبته الزوجة ساعدها في الحصول على حقها في مناقشة أهم القضايا و الأمور التي تخص حياتها الزوجية و حياة أسرتها.

جدول رقم(45)

سادسا: المساهمة المادية للزوجة وعلاقتها بالقرارات التي تتخذها دون استشارة زوجها في بعض المجالات

المساهمة المادية / المجالات	تساهم ماديا		لا تساهم ماديا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الإنفاق	20	22.22	17	18.89	37	20.56
الخروج من البيت	18	20	12	13.33	30	16.67
مشاريع خاصة بالزوجة	27	30	26	28.89	53	29.44
لا توجد	25	27.78	35	38.89	60	33.33
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (45) علاقة المساهمة المادية للزوجة و القرارات التي تتخذها دون استشارة زوجها، أنّ الاتجاه العام بنسبة 33.33% من المجموع الكلي إذ " لاتوجد" قرارات تتخذها الزوجة دون أخذ إذن زوجها، وأعلى نسبة نجدها عند غير المساهمات ماديا بنسبة 38.89 % مقابل 27.78% عند المساهمات ماديا. ثم تليها 29.44% من المجموع الكلي أنّ الزوجة تتخذ القرارات الخاصة بها دون أخذ إذن من زوجها و حسب تصريح المبحوثات

تكمن في طريقة تربية الأطفال و كذا في بعض سلوكاتها الخاصة ...الخ، فكانت النسب متقاربة 30% و 28.89% عند كل من المساهمات ماديا وغير المساهمات ماديا على التوالي وفي الأخير نجد القرار الذي تتخذه الزوجة دون استشارة زوجها و المتمثل في خروجها من البيت بنسبة ضئيلة 16.67 % من المجموع الكلي، وأعلى نسبة نجدها عند المساهمات ماديا بنسبة 20% مقابل 13.33% عند الغير مساهمات ماديا .

بناءا على معطيات الجدول، يتبين لنا و للوهلة الأولى انّه لا توجد هناك قرارات تقوم بها الزوجة دون استشارة زوجها، وقد يرجع هذا إلى قوانين اجتماعية ودينية خاصة، لأنّ علاقة الإذن له دلالته السوسيولوجية ، وبفضله يكتسب الزوج ثقة زوجته ومن ثمّ لا تحط من قيمة الزوج ، بل تحسّسه بمسؤوليته تجاه الأسرة ،إذ القرار الأخير يكون لصالحه، فهو الآمر والنّاهي في نفس الوقت، وهذا يظهر خاصة عند غير المساهمات ماديا، إضافة لعدم مساهمتهن ماديا داخل الأسرة ممّا يجعلها تابعة للزوج من حيث المصروف خاصة، ففي هذه الحالة غالبا ما تضطر الزّوجة لإخباره فيما تنفقه، مقارنة مع اللواتي يساهمن ماديا .

ويؤكد هذا انّه رغم مساهمة الزوجة ماديا داخل الأسرة، إلاّ أنّها لا تستطيع القيام بقرار يمسّ حقيقة سلطة الزوج، إلاّ إذا رضي هو (الزوج) وترك لها بعض القرارات تقوم بها، وهذا بدافع تخفيف الضغط عنه من تقسيم مسؤولية الأسرة بين الزوجين .

وكما تبين النّسب أنّ الزوجة لا تستشير زوجها في بعض القرارات التي تقوم بها كالتي تخصّها هي، و غالبا ما تكون حسب قول المبحوثات في كيفية تربية الأولاد و لباسها و كيفية الطبخ،...الخ، فهي أمور بسيطة لا يعارضها الزوج أثناء قيامها بذلك، ثم وجدنا المساهمات ماديا لا يستشرن أزواجهنّ أثناء الخروج مقارنة مع الغير مساهمات، و هذا يرجع إلى كونهن يعملن خارج البيت، فالزوج تعوّد على خروجهن من جهة، و من جهة أخري أخذنا إذنا عاما بالخروج أما فيما يخص القرار الذي تتخذه الزوجة دون استشارة زوجها و المتمثل في الإنفاق، ويعد هذا القرار من أهم القرارات إذ تدخل ضمنه قرارات و مشاريع كبرى تخص الأسرة و تتطلب تخطيطات و مال في نفس الوقت.

وعليه، فالواقع الاجتماعي يؤكد أن المرأة الجزائرية بصفة عامة و الزوجة بصفة خاصة و ذلك انطلاقا من النسب الواردة نجد أن الزوجة تحمل في ذهنيتها معالم و رموز

اجتماعية لا تستطيع أن تتخلى عنها مهما ساهمت ماديا، فهي تسعي جاهدة لمشاركة زوجها و تتقاسم معه أتعاب الحياة، بهذه الصفة تبذل مجهودات كبيرة في سبيل تحقيق حياة رفاهية للأسرة إلى جانبه.

و منه، فمشاركتها داخل الأسرة تتناسب طرديا مع مساهمتها المادية، و الزوج بدوره يعتبر رمزا لحماية الأسرة، فهو يتصدى اجتماعيا و خاصة دينيا على كل من يتعالى على سلطته لأنها تمس كرامته و تعد نقصا لرجولته و في دوره الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

انطلاقا من المعطيات الواردة في الجداول السابقة و الخاصة بالفرضية الثانية، تمكّنا من استخلاص بعض النتائج ذات دلالات سوسيولوجيا أساسية، توحي بدور المساهمة المادية للزوجة في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة، و تبين ذلك من خلال بعض المتغيرات التي تفسر القرارات الهامة التي تشارك فيها الزوجة زوجها داخل الأسرة و تخص هذه القرارات: الأطفال،العلاقات الاجتماعية، الإنفاق، و اتخاذ القرارات النهائية.

فبالنسبة للنتيجة المتحصل عليها بالقرارات الخاصة بالأطفال، و جدنا أن الزوجات اللواتي يساهمن ماديا يشاركن أزواجهن في هذا المجال، إذ أصبحن يقمن ببعض الأدوار التي كان يقوم بها الزوج في متابعة وضعية أطفاله المدرسية من حيث المشاكل و الاندماج ...الخ. و كما أشارت النتيجة كذلك إلى مشاركة الزوجين معا في مساعدة و تربية و كذا مراقبة الأطفال، إذ كان هذا الدور يقتصر في السابق على الزوج أكثر من الزوجة فازدواجية الأدوار بين الزوجين خارج و داخل البيت يوحي بقوة إلى مشاركة و مساندة الزوجان لهذا القرار، و هذا من شأنه أن يؤكد على تحسن وضعية الزوجة و بروزها كطرف مهم و ضروري داخل الأسرة، إذ أصبح هذا القرار من اهتمام الزوجان معا، فتفقد الزوجة المدرسة لا يمثل له نقصا أو تقصيرا في دوره، و هذا يؤكد أن لكلا الزوجين القدر الكافي من الفهم اتجاه هذه المسؤولية، و هذه النتائج لا تظهر بنفس الكيفية عند اللواتي لا يساهمن ماديا مما يبين أن هذه الفئة مازالت لا تشارك زوجها في هذا القرار بقوة نسبيا.

أما النتيجة التي توصلنا إليها في العلاقة التي تربط المساهمة المادية للزوجة بالعلاقات الاجتماعية، تبين أن الزوجات اللواتي يساهمن ماديا لا يعارضهن أزواجهن في علاقتهن الاجتماعية، إذ لا يتدخلون في تحديد علاقتهن، و هذا يؤكد على وجود نوعا من حرية تصرف الزوج، و تغير موقف الأزواج اتجاه علاقتهن الاجتماعية إذ أصبحت الحياة الأسرية يسودها نوعا من الديمقراطية و هو ما تفتقر إليه غير المساهمات ماديا.

أما النتيجة المتحصل عليها تجاه العلاقة التي تربط المساهمة المادية للزوجة بالقرارات الخاصة بالإنفاق، إذ يعد هذا المجال مهما داخل الأسرة، فقد وجدنا أن الزوجات اللواتي يساهمن ماديا يشاركن أزواجهن و يخططن معهم في المشاريع الخاصة بأسرهم و هذا يعطي للزوجة شعورا بالمسؤولية كعضو فاعل داخل الأسرة، و هذا ما نجده غائبا عند اللواتي لا يساهمن ماديا، إذ يحتفظن بدورهن كما هو في السابق في المجال الخاص بالاستهلاك.

أما النتيجة المتحصل عليها في العلاقة الأخيرة الخاصة بالقرارات النهائية، تبين لنا أن المساهمات ماديا تزداد مشاركتهن كثيرا إلى جانب أزواجهن، إذ يعتمدن على لغة الحوار و المناقشة عند طرح القضايا الهامة التي تخص أسرتيهما، و نجد هذه النتيجة في الجدولين رقم (13) و رقم (14)، إذ وجدنا الزوج يأخذ برأي زوجته قبل شروعه و تنفيذه للقرارات التي يقوم بها، و المشاركة بهذا الشكل سلوك جديد، إذ أخذت دائرة الاشتراك بين الزوجان حيزا كبيرا في مختلف المجالات، و يكون القرار النهائي لتنفيذ القرارات الخاصة بهذه المجالات حصيلة رأي الزوجين معا، و هو ما يؤكده جدول رقم (16) فهذه الصفة (صفة المشاركة) لم تعرفها النساء من قبل و غير المساهمات اليوم، و هو ما يبين على احتفاظ هذه الفئة الأخيرة بالنمط التقليدي وفق تقسيم العمل المنوط لكلا الجنسين ، أين لا تتدخل الزوجة في قرارات الزوج، وهذا يحدد مكانتها في إطار الدور الذي تقوم به كربة بيت من خلال التنظيم الاجتماعي القائم.

أما النتيجة الخاصة بالقرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج، و جدنا أن كلا الفئتين المساهمات ماديا و غير المساهمات ماديا بناءا على نسب الجدول أنهن لا يقمن بأي قرار يخص الأسرة دون استشارة أزواجهن إلا التي تخصهن شخصيا، فهو سلوك لا

يقبله الزوج في زوجته، و لا المجتمع بكل فئاته الاجتماعية و الثقافية و الدينية، و عليه تبين هذه النتيجة الأخيرة قوامة الزوج و دوره الرئيسي داخل الأسرة.

و عليه نجد أن المساهمة المادية للزوجة أكسبتها مكانة مرضية داخل أسرتها، إذ أصبحت تشارك زوجها في تخطيط ميزانية الأسرة و أصبحت هذه المشاركة حق لا تتنازل عليه، اكتسبته بفضل مستواها المادي، لكن لم تصل إلى أن تنفرد بأي قرار دون علم الزوج لأن المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي و أعطي لكل ذي حق حقه، و لا تعد الزوجة صاحبة القرار المطلق بل المشارك له، لأن هناك قرارات لا يمكن أن تتخذها لوحدها دون الرجوع إلى الزوج.

الفصـل الثامــن

استقلاليـــة الأســرة النواتيـــة عن الأســـرة الممتـدة و عمليــة صنــع القـــرار داخـــل الأســرة

المبحث الأول: الوضعية السكنية للزوجة و علاقتها بالقرارات الخاصة بالأطفال

المبحث الثاني: الوضعية السكنية للزوجة و علاقتها بالعلاقات الاجتماعية

المبحث الثالث: الوضعية السكنية للزوجة و علاقتها بالإنفاق

المبحث الرابع: الوضعية السكنية للزوجة و علاقتها بالقرارات النهائية

الفصـــل الثامـــــــــن

استقلاليـــة الأســرة النواتيـــة عن الأســرة الممتـــدة و عمليـــة صنـــع القـــرار داخـــل الأســـرة

نبين في هذا الفصل أثر استقلالية الأسرة النواتية على مشاركة الزوجة في عملية صنع القرار داخل الأسرة، و رتبناه في أربع مباحث، يختص المبحث الأول بالقرارات المتعلقة بالأطفال، و الثاني بالقرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، و الثالث بالإنفاق و في الأخير نتعرض إلى المجال الخاص بالقرارات النهائية كحوصلة للمباحث السابقة.

المبحث الأول: السكن و علاقته بالقرارات الخاصة بالأطفال:

جدول رقم(46)

أولا: علاقة السكن بقرار مراقبة و توجيه الأطفال

السكن / مراقبة الأطفال	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	51	56.67	42	46.67	93	51.67
الزوج	11	12.22	10	11.11	21	11.66
الزوجان معا	28	31.11	38	42.22	66	36.67
المجموع	90	100	90	100	180	100

من خلال الجدول رقم (46) الذي يوضح علاقة السكن بقرار مراقبة و توجيه الأطفال أن الاتجاه العام بنسبة 51.67% من المجموع الكلي يكون مراقبة و توجيه الأطفال من طرف الزوجة و أعلى نسبة نجدها عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية بـ 56.66% مقابل

46.66% عند فئة اللواتي يسكن في أسر ممتدة. ثم تليها نسبة 36.67% تكون مراقبة و توجيه الأطفال من قبل الزوجان معا و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة بـ42.22% مقابل 31.11% عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية و في الأخير نجد الزوج يقوم لوحده بمراقبة و توجيه الأطفال بنسبة ضئيلة تقدر بـ 11.66% من المجموع الكلي و تمثل نسب 12.22% و 11.11% عند كل من الزوجة التي تسكن في أسر نواتية و الزوجة التي تسكن في أسر ممتدة على التوالي.

مما سبق يتبين لنا أن قرار مراقبة و توجيه الأطفال هو من بين الاهتمامات الكبرى التي تقوم بها الزوجة، خاصة عند اللواتي يسكن في أسر نواتية، و قد يرجع ربما إلى التغيرات التي عرفتها الأسرة، و خاصة ما تعلق منها بتغير بنائها من ممتدة إلى نواتية، مما خفف الأعباء على الزوجة و تعدد المسؤوليات التي كانت تقوم بها في الأسرة الممتدة و تصبح الزوجة في الأسرة الممتدة مسؤوليتها مركزة على عدد معين من الأفراد، إذ يمثل الأطفال صفة أساسية لذلك، و هذا التغير النسبي للثقافة الأبوية أثر على طباع الأفراد في الأدوار الجديدة التي يمارسونها، و في المكانات التي يحتلونها، و قد تبين أيضا أن اللواتي يسكن في أسر ممتدة يشاركن الزوج في مراقبة و توجيه الأطفال، و هذا يبين أن الزوج اكتسب دورا جديدا و هذا يرجع إلى أن الأسرة الممتدة تأثر أفرادها بفضل التغيرات العديدة التي عرفتها الأسرة، إذ أصبح الأبناء يأخذونا حيزا هاما من اهتمام الوالدين، و أصبحت تربيتهم أكثر وجوبية تتطلب اهتمامات الزوج و الزوجة معا، إذن فالتطور الثقافي الحاصل جعل دورهم في توجيههم و مراقبتهم للأطفال أكثر فعالية.

جدول رقم(46)

ثانيا: علاقة السكن بمساعدة الأطفال في دراستهم

السكن / مساعدة الأطفال	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تساعد	65	72.22	57	63.33	122	67.78
لا تساعد	14	15.56	21	23.33	35	19.44
بدون جواب	11	12.22	12	13.34	23	12.78
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (47) الذي يوضح العلاقة بين الوضعية السكنية للزوجة و مساعدة أطفالها في الدراسة أن الاتجاه العام عند اللواتي أجبن بـ نعم أي يساعدن أطفالهن بنسبة عالية تقدر بـ 67.78% من المجموع الكلي و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يسكن في أسر نواتية بنسبة 72.22% مقابل 63.33% عند فئة اللواتي يسكن في أسر ممتدة.ثم تليها نسبة 19.44% من مجموع اجابات المبحوثات أجبن بأنهن لا يساعدن أطفالهن، و نجد أعلى نسبة عند فئة اللواتي يسكن في أسر ممتدة بنسبة 23.33% مقابل 15.56% عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية.

و بالتالي فالسكن في أسرة نواتية يلعب دورا كبيرا في توفير الجو التعليمي للطفل و تنمية قدراته الفكرية، و يعطي للزوجة في نفس الوقت محور اهتمامها و انشغالها اتجاه أفراد أسرتها، و قد كشفت أنها تسخر كل الإمكانيات في سبيل ارتقاء فكرهم و تنميتهم أدبيا و لغويا،...الخ، فهي تراجع دروسهم و تحفظها لهم، و قد يرجع هذا الوقت إلى تقليص عدد مسؤولياتها، على غرار حالة الزوجة التي تسكن في أسرة ممتدة، إذ تتعدد مسؤولياتها اتجاه

أفراد العائلة، و تبذل وقتا كبيرا في إعداد الطعام و الغسيل أو ترتيب البيت، ...الخ، فيكون الوقت غالبا غير كافي للجلوس مع أطفالها.

جدول رقم(48)

ثالثا: علاقة السكن بمراجعة المدرسة

السكن / مراجعة المدرسة	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	36	40	37	41.11	73	46.56
الزوج	28	31.11	16	17.78	44	24.44
الزوجان معا	17	18.89	2	27.78	42	23.33
بدون جواب	9	10	12	13.33	21	11.67
المجموع	90	100	90	100	180	100

يبين الجدول رقم (48) علاقة السكن بقرار مراجعة المدرسة أن الاتجاه العام بنسبة 46.56% من مجموع أفراد العينة أجابوا أن الزوجة هي التي تقوم بهذه المهمة، و نجد نسب 41.11% و 40% عند كل من الفئة التي تسكن في أسرة ممتدة و الفئة التي تسكن في أسرة نواتية على التوالي. ثم يليه الزوج هو الذي يقوم بهذه المهمة بنسبة 24.44% من المجموع الكلي، و أعلى نسبة نجدها عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية بنسبة 31.11% مقابل 17.78% عند فئة اللواتي يسكن في أسر ممتدة. ثم تليها عملية مراجعة المدرسة تكون من قبل الزوجان معا بنسبة 23.33% من المجموع الكلي، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة بنسبة 27.78% مقابل 18.89% عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية.

مما سبق نستكشف أن مراجعة المدرسة تقوم بها الزوجة أكثر سواء أكانت تسكن في أسرة ممتدة أو في أسرة نواتية، و هذا يرجع إلي إدراكها و وعيها بضرورة تعليم الأبناءلأن التعليم وسيلة للتحرر من قيود الجهل و التخلف، و كما تبين النسب أن الزوج في الأسرة

النواتية يقوم بهذا الدور أكثر منه في الأسرة الممتدة و قد يرجع هذا إلى وجود بعض الأسر المحافظة إذ لا يسمح الزوج لزوجته بالخروج من البيت، ربما شعورا بنقص الكرامة و كدور لحماية الأفراد.

كما أن وجود الزوجة في أسرة نواتية تصبح مسؤوليتها أشد حرصا على أطفالها و بالتالي هناك بعض الأسر لها أطفال صغار لا يوجد لمن تتركهم و هذا يكون عائقا لخروجها، و هو ما لا نجده عند الزوجة التي تسكن في أسرة ممتدة، إذ تترك أطفالها عند أفراد الأسرة كالحماة مثلا، فهذا يسهل لها الخروج لزيارة المدرسة، كما نجد نظرة الزوج في الأسرة الممتدة تغيرت و أصبحت نظرته متفتحة نسبيا إذ يترك لزوجته ممارسة هذا الدور الجديد الذي ترتب عنه خروج الزوجة من البيت للتعرف على الوضعية التعليمية لابنها و يتبين هذا أن أفراد الأسرة الممتدة تغيرت نظرتهم نسبيا تجاه الزوجة، فوجود مثل هذه الأسر في وسط حضري تتأثر هي الأخرى بالتغيرات التي حصلت، و منها تراجعت نسبيا الثقافة الأبوية التي كانت سائدة من قبل، بمعني أن هذه الأسرة تحافظ على شكلها لكن نمط و أسلوب حياتها مغاير للشكل الذي قامت عليه الأسرة الممتدة سابق .

جدول رقم(49)

رابعا: علاقة السكن بتسمية الأولاد

السكن / تسمية الأولاد	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	24	26.67	23	25.56	47	26.11
الزوج	17	18.89	15	16.67	32	17.78
الزوجان معا	49	54.44	48	53.33	97	53.89
أهل الزوج	0	0	4	4.44	4	2.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (49) الذي يربط العلاقة بين الوضعية السكنية و تسمية الأولاد، أن الاتجاه العام بنسبة 53.89% من المجموع الكلي إذ نجد الزوجان معا يقومان بتسمية أولادهما، و تمثل النسب 54.44% و 53.33% لكلا الفئتين اللواتي يسكن في أسر نواتية و اللواتي يسكن في أسر ممتدة على التوالي.ثم تليها نسبة 26.11% من المجموع الكلي تنفرد الزوجة بتسمية الأولاد و تمثل نسب 26.67% و 25.56% لكلا الفئتين اللواتي يسكن في أسر نواتية و اللواتي يسكن في أسر ممتدة.

مما سبق يتبين لنا أن السكن ليس له تأثير على تسمية الأولاد، إذ نجد الزوجين كلاهما يشتركان في الأسماء التي يعطونها لأبنائهما بدرجة كبيرة، فهذا يدل على أن الزوجة تعرف تحسنا في مكانتها داخل الأسرة سواء تسكن في أسر نواتية أو تسكن في أسر ممتدة، و هو ما يدل في نفس الوقت على أن عقلية الزوج و تصوراته تغيرت نسبيا، فلم يعد الزوج المكلف الوحيد للقيام بهذه المهمة مهما كانت الوضعية السكنية، فهذا القرار أصبح يأخذ حيزا واسعا من شركة الزوجين له، و كما نجد كذلك الزوجة يمكن لها أن تعطي اسم لابنها دون حرج

الزوج بخلاف وضعيتها السكنية تتمتع بجزء من الحرية، تسمح لها بإبداء الرأي تجاه الأمور الخاصة بالأسرة.

المبحث الثاني: الوضعية السكنية للزوجة و علاقتها بالعلاقات الاجتماعية:

جدول رقم(50)

أولا: علاقة السكن بالحياة الأسرية

السكن / الحياة الأسرية	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عاطفية	35	38.88	20	22.22	55	30.6
متوترة	14	15.56	17	18.89	31	17.22
احترام	41	45.56	53	58.89	94	52.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (50) الذي يبين العلاقة بين الوضعية السكنية و الحياة الأسرية، أن الاتجاه العام عند اللواتي أجبن بأن حياتهن الأسرية يسودها الاحترام يمثلن 52.22% من المجموع الكلي، وأعلى نسبة نجدها عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة تقدر بـ 58.88% مقابل 45.56% عند اللواتي يسكن في أسر نواتية. ثم تليها الحياة الأسرية التي تسودها العاطفة بنسبة 30.56% من المجموع الكلي، و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يسكن في أسر نواتية بنسبة 30.89% مقابل 22.22% عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة، و في الأخير نجد الحياة الأسرية متوترة بنسبة قليلة تقدر بـ 17.22% من المجموع الكلي، تمثل النسب 18.89% و 15.56% لكلا الفئتين، اللواتي يسكن في أسر ممتدة و اللواتي يسكن في أسر نواتية على التوالي.

مما سبق يتبين لنا أن الحياة الأسرية بصفة عامة يسودها الاحترام، و هذه القيمة الاجتماعية تتركز أكثر عند الفئة التي تسكن في الأسر الممتدة مقارنة بالحياة العاطفية التي تتركز أكثر عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية.

و عليه، نستنتج أن الحياة الأسرية للزوجين تعرف نوعا من الاحترام و العاطفة، و لم تصبح الحياة بينهما قائمة على إصدار الأوامر من طرف الزوج و إنما حلت محلها علاقة الاحترام المتبادل بينهما خاصة في الفئة التي تسكن في أسر نواتية، فوجودهما في أسرة صغيرة بعيدة عن الأهل يخلق بين الزوجان حياة عاطفية أكثر، و قد يرجع هذا إلى قمة التضافر و الترابط و التقارب و حاجة الزوجين بعضهما البعض خلال الأمور التي يتناقشان فيها أو التي يحتجان إليها داخل الأسرة.

جدول رقم(51)

ثانيا: علاقة السكن بتدخل الزوج في زيارة الآخرين لزوجته

السكن / تدخل الزوج	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	20	22.22	23	25.56	43	23.89
لا يتدخل	70	77.78	67	74.44	137	76.11
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (51)، الذي يوضح العلاقة بين السكن و تدخل الزوج في زيارة الآخرين لزوجته، أن الاتجاه العام عند اللواتي أجبن بعدم تدخل الزوج في زيارة الآخرين لهن بنسبة عالية تقدر بـ 76.11% من المجموع الكلي، و تمثل النسب 77.78% و 74.44% لكلا الفئتين اللواتي يسكن في أسر نواتية، و اللواتي يسكن في أ سر ممتدة. ثم تليها نسبة 23.89% من مجموع أفراد العينة أجابوا بتدخل أزواجهن في الزيارات التي يقوم بها الآخرين لزوجته، فنجد النسب 25.56% و 22.22% لكلا الفئتين، اللواتي يسكن في أسر ممتدة و اللواتي يسكن في أسر نواتية على التوالي.

مما سبق تبين النسب الواردة في هذا الجدول، أنّ الزيارات تظهر مستمرة و بشكل واضح، و قد يرجع هذا لعدم تدخل الزوج في تحديد العلاقات الاجتماعية كما هو مبين، مما جعلها بهذا الشكل الواسع، وقد يرجع كذلك لظهور ما يسمى بديمقراطية العلاقة الاجتماعية وما تحدثه من إعادة النظر في العلاقات بين الأفراد، إذا أصبحت الزيارة بين الأفراد في تطور، كما تغيرت تصورات الأزواج اتجاه العلاقات القائمة مع زوجاتهم، وتتوقف هذه العلاقة غالبا على مدى الاحتياجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية فيما بين الأفراد، إذ تكون أساس العلاقة بين زوّار الزّوجة على الاحتياجات السّابقة، ويبرز هذا السلوك عند اللواتي يسكنّ في أسرة نواتية نسبيا مقارنة باللواتي يسكنّ في أسر متمددة، وتؤكّد النسب

على تغيّر العلاقة بين الزّوجين، إذ لا يعارض الزّوج زوجته بخصوص علاقاتها الاجتماعية، وهو ما يدّل على تحسن مكانة الزّوجة داخل الأسرة، وذلك بخلاف الوضعية السكنية للزوجات وخاصة اللواتي يسكن في أسر ممتدة، إذ لم يعد الأقارب يتدخلون في العلاقات الاجتماعية للزوجة وعليه فالزوج والأقارب لا يعتبرون عائقا اجتماعيا في تحديد شبكة العلاقات الاجتماعية.

جدول رقم(52)

ثالثا: علاقة السكن بتدخل الزوج في الزيارات التي تقوم بها الزوجة

السكن / تدخل الزوج	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يتدخل	31	34.44	35	38.89	66	36.67
لا يتدخل	59	65.56	55	61.11	114	63.33
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (52)، الذي يبين العلاقة بين الوضعية السكنية وتدخل الزوج في زيارات زوجته، أن الاتجاه العام عند اللواتي أجبن ب"لا"، أي لا يتدخل الزوج في الزيارات التي تقوم بها الزوجة بنسبة 63.33% من المجموع الكلي، ونجد نسب 65.56% و61.11% عند كل من اللواتي يسكن في أسر نواتية و اللواتي يسكن في أسر ممتدة على التوالي. ثم تليها اللواتي أجبن ب"نعم" أي يتدخل أزواجهن في زيارتهن بنسبة 36.67% من المجموع الكلي، ونجد نسب 38.89% و34.44% عند كل من اللواتي يسكن في أسر ممتدة واللواتي يسكن في أسر نواتية على التوالي.

يتبين مما سبق أن تسيير الزوجة في علاقاتها الاجتماعية تعرف نوعا من التقدم، إذ لا تواجه معارضة كبيرة من قبل الزوج، إذ نجدها تملك جزءا من الحرية التي من شأنها أن

تتصرف إراديا اتجاه علاقاتها الاجتماعية، إذ غالبا ما تختارها حسب احتياجاتها النفسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وهذا الشكل يظهر نسبيا كما هو موضح في الجدول عند اللواتي يسكن في أسر نواتية، إذ لا تخضع الزوجة لرقابة أهل الزوج، مما يجعلها تسعى لتحقيق علاقات اجتماعية مرضية، وخاصة أن هناك تقبل من طرف الزوج، بعيدا عن تأثيرات الأهل و الأقارب نوعا ما، مما يسمح لها باستقلاليتها المعنوية وبناء شخصيتها التي من شأنها أن تساهم في رفع مكانتها داخل الأسرة، وهذا لا يعني أن اللواتي يسكن في أسر ممتدة علاقاتها الاجتماعية ضيقة بل تعرف اتساعا، وقد يرجع هذا إلى أن هذه الأسرة مازالت تحافظ على شكلها، لكن نمط حياتها تغير نتيجة للتحولات التي شاهدها المجتمع والتي انعكست على الأسرة والفرد معا .

المبحث الثالث : الوضعية السكنية للزوجة وعلاقاتها بالإنفاق

جدول رقم(53)

أولا: علاقة السكن بنوع الإنفاق

السكن / نوع الإنفاق	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تجهيز البيت	36	40	25	27.78	61	33.89
مصاريف الأطفال	22	24.44	19	21.11	41	22.78
مواد استهلاكية	23	25.56	43	47.78	66	36.67
مصاريف خاصة بالزوجة	9	10	3	3.33	12	6.66
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (53)، الذي يوضح العلاقة بين الوضعية السكنية والإنفاق، أن الاتجاه العام عند اللواتي أجبن بأن ميزانية الأسرة تستغل أكثر لشراء المواد

الاستهلاكية بنسبة 36.67% من المجوع الكلي، و كانت أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة بنسبة 47.78% مقابل 25.56% عند اللواتي يسكن في أسر نواتية. ثم تليها نسبة 33.89% من المجموع الكلي أجبن بأن ميزانية الأسرة تخصص أكثر لتجهيز البيت، وأعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر نواتية بـ 40% مقابل 27.78% عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة. ثم تليها نسبة 22.78% من المجموع الكلي تخصص ميزانية الأسرة لمصاريف الأطفال، و كانت النسب 24.44% و 21.11% لكلا الفئتين على التوالي، اللواتي يسكن في أسر نواتية و اللواتي يسكن في أسر ممتدة على التوالي.

تبين النسب الواردة في هذا الجدول، أن الزوجة تشارك زوجها في تسيير ميزانية الأسرة و غالبا ما تخضع هذه الميزانية لأسلوب النقاش و التحاور بين الزوجين، إلا أن الشيء الملاحظ في نسب الجدول أن القضايا التي يتعرض لها الزوجان بالنقاش تختلف من فئة إلى أخرى أي من الزوجة التي تسكن في أسر نواتية إلى الزوجة التي تسكن في أسر ممتدة، إذ نجد هذه الأخيرة تطرح بعض القضايا كالتي تخص المواد الاستهلاكية فهي قضية تمارسها الزوجة بصفة أولية، فهي تعد نسائية محضة مثل ماذا تأكل الأسرة؟، ماذا تطبخ؟، ...الخ أما القضايا التي تعد مهمة على مستوى الأسرة كالتي تشارك فيها الزوجة التي تسكن في أسر نواتية كعملية تجهيز البيت، فهي عملية تتطلب التخطيط و التفكير لتخصيص جزء من نفقة الأسرة لشرائها، فالزوجة مع وضعيتها السكنية ساهمت في مشاركة زوجها في تخطيط مستقبل الأسرة، فلم يعد الزوج لوحده يمارس مهام تجهيز البيت دون اشتراك الزوجة في ذلك، فهذا العمل له دلالاته السوسيولوجيا و أن السكن يلعب دورا كبيرا في تحسيس الزوجة بمكانتها داخل الأسرة و استقلالها المعنوي في التفكير إلى جانب زوجها بعيدا عن ضغوطات و تدخلات الأهل و الأقارب في ذلك، فلجوء الزوج إلى زوجته لمساعدته في القرارات الهامة للأسرة فهو مؤشر يدل على أهمية الزوجة كعنصر فاعل (عند طرح القضايا الهامة) داخل الأسرة و أنها تنال قبولا من طرف الزوج في حين لا نجد هذا القرار بصورة كبيرة عند الزوجات اللواتي يسكن في أسر ممتدة بحكم وجود عدد كبير من الأفراد.

جدول رقم(54)

ثانيا: علاقة السكن بعملية الإنفاق

السكن / عملية الإنفاق	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	37	41.11	39	43.33	76	42.22
الزوج	17	18.89	20	22.22	37	20.56
الزوجان معا	36	40	31	34.45	67	37.22
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (54)، الذي يوضح العلاقة بين الوضعية السكنية وعملية الإنفاق، أن الاتجاه العام بنسبة 42.22% من المجموع الكلي تكون عملية الإنفاق من قبل الزوجة، و نجد نسب 43.33% و 41.11% عند كل من الفئة التي تسكن في أسر نواتية و الفئة التي تسكن في أسر ممتدة. ثم تليها نسبة 37.22% من المجموع الكلي يشترك الزوجان معا في تسيير عملية الإنفاق، وأعلى نسبة نجدها عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية بنسبة 40% مقابل 34.45% عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة. ثم تليها نسبة 20.56% من المجموع الكلي، الزوج يقوم لوحده بعملية الإنفاق و نجد نسب 22.22% و18.89% عند كل من الفئة التي تسكن في أسر ممتدة و الفئة التي تسكن في أسر نواتية على التوالي.

نستكشف من خلال النسب الواردة في هذا الجدول أن السكن له تأثير في عملية الإنفاق، إذ نجد الزوجات بمختلف وضعيتهن السكنية يقمن بهذا القرار(قرار الإنفاق) بدون معارضة أزواجهن في ذلك، و قد يرجع هذا لوجود هذه الأسر في وسط حضري منها خاصة الأسرة الممتدة، أين ساهمت التحولات التي شاهدها المجتمع في تغيير بعض سلوكات الأزواج، و تغير موقفهم تجاه زوجاتهم، إذ أصبحت الزوجة اليوم تمارس هذا الدور بكل

أهمية داخل الأسرة على غرار الفئة السابقة، أين كانت الزوجة لا تمارس هذا الدور و لا تشارك أصلا الزوج فيه، و كما وجدنا مشاركة الزوجين لهذا المهام أكثر عند اللواتي يسكن في أسر نواتية، و قد يرجع هذا إلى راحة الزوجين بعضهما مع بعض و وجودهما في هذا النوع من الأسرة تصبح المسؤولية مقسمة على الطرفين و واضحة، و هذا من شأنه أن يشعر الزوجان بحرية التصرف تجاه هذا القرار مقارنة بنسبة مشاركة الزوجين عند فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة نسبيا.

جدول رقم(55)

ثالثا: علاقة السكن بأهم المجالات التي تشارك فيها الزوجة

السكن / مجالات المشاركة	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
مصاريف خاصة بالاستهلاك اليومي	29	32.32	34	37.79	63	35
مشاريع خاصة بالأطفال	20	22.22	21	23.33	41	22.78
مشاريع خاصة بالإنفاق	29	32.32	17	18.89	46	25.56
العلاقات الاجتماعية	5	5.57	7	7.77	12	6.66
لا يوجد	7	7.77	11	12.22	18	10
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (55) الذي يربط العلاقة بين الوضعية السكنية للزوجة و أهم المجالات التي تشارك فيها، أن الاتجاه العام عند اللواتي يشاركن أزواجهن في المجال الخاص بالاستهلاك بنسبة 35% من المجموع الكلي، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة بنسبة 37.79% مقابل 32.32% عند اللواتي يسكن في أسر نواتية. ثم تليها نسبة 25.56% من المجموع الكلي عند اللواتي يشاركن أزواجهن في المجال الخاص

بمشاريع الأسرة الخاص بالإنفاق، و أعلى نسبة تمثلها اللواتي يسكن في أسر نواتية بـ32.32% مقابل 18.89% عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة. ثم تليها نسبة 22.78% من المجموع الكلي عند اللواتي يشاركن أزواجهن في المجال الخاص بمشاريع الأطفال حيث نجد نسب 23.33% و 22.22% عند كل من الفئتين اللواتي يسكن في أسر ممتدة و اللواتي يسكن في أسر نواتية على التوالي.

مما سبق يتبين لنا أنّ الزوجة تشارك زوجها في مجالات عديدة فحجم مشاركتها في تخطيط ميزانية الأسرة له دلالته السوسيولوجية على أهميتها داخل الأسرة، و يعمل على ارتفاع درجة مشاركتها الفعلية في تخطيط مستقبل الأسرة، إذ يعتبر مجال الإنفاق من بين المجالات المهمة داخل الأسرة و هذا المجال تشارك فيه الزوجة التي تسكن في الأسرة النواتية، مقارنة بالمجال الذي تشارك فيه الزوجة التي تسكن في الأسرة الممتدة والذي يتمثل في الاستهلاك أكثر فوجود الزوجان في أسرة صغيرة يساعد على تماسكهما مما جعل هذه الزوجة تتجاوز مشاركتها إلى المشاريع الهامة داخل أسرتها كالإنفاق الذي من خلاله يسعى الزوجان إلى التسيير المشترك في حياتهما الأسرية وفق التخطيطات و البرامج المسطرة لذلك، إنّ هذا المجال (مجال الإنفاق) يضم معظم المجالات الأخرى، فهو يخص الأسرة كشراء منزل أو إقامة مشاريع تجارية، شراء حاجيات الأطفال،...إلخ بخلاف الزوجة التي تسكن في أسرة ممتدة تتحول كلّ اهتماماتها نسبيا إلى المشاريع التي تعد يومية: الاستهلاك الأكل، الطبخ، الغسيل (مواد الاستهلاك الغذائية)، و عليه فهذه الزوجة و وضعيتها السكنية عملت على حفاظها لبعض الأدوار التي كانت تقوم بها سابقا نسبيا.

المبحث الرابع: الوضعية السكنية للزوجة و علاقاتها بالقرارات النهائية

جدول رقم (56)

أولا: علاقة السكن و النقاش بين الزوجين بوقت اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة

السكن / اتخاذ القرار / النقاش	السكن في أسرة نواتية						المجموع الجزئي		السكن في أسرة ممتدة						المجموع الجزئي		المجموع الكلي	
	دائما		أحيانا		لا يشاورها				دائما		أحيانا		لا يشاورها					
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
قبل اتخاذ القرار	32	61.54	15	50	5	62.50	52	57.78	36	65.46	13	56.52	6	50	55	61.11	107	59.45
أثناء اتخاذ القرار	9	17.90	2	6.67	1	12.50	12	13.33	8	14.54	2	8.70	2	16.67	12	13.33	24	13.33
بعد اتخاذ القرار	2	3.86	3	10	1	12.50	6	6.67	2	3.64	2	8.70	3	25	7	7.78	13	7.22
لا يتناقشان	9	17.30	10	33.33	1	12.50	20	22.22	9	16.36	6	26.08	1	8.33	16	17.78	36	20
المجموع	52	100	30	100	8	100	90	100	55	100	23	100	12	100	90	100	180	100

حسب الجدول رقم (56) الذي يوضح العلاقة بين الوضعية السكنية و النقاش بين الزوجان بوقت اتخاذ القرار، أنّ الاتجاه العام بنسبة 59.45% من المجموع الكلي، عند اللواتي يناقشهن أزواجهن قبل اتخاذ القرار و أعلى نسبة نجدها عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة بنسبة 61.11% من المجموع الجزئي، و نجد نسبة 65.46% يشاورهن أزواجهن دائما قبل أن يتخذ القرار مقابل نسبة 57.78% من المجموع الجزئي عند اللواتي يسكن في أسر نواتية و نجد نسبة 61.54% يشاورهن دائما أزواجهن قبل أن يتخذ القرار. ثم تليها نسبة 20% من المجموع الكلي، لا يناقشهن أزواجهن في القرارات الخاصة بالأسرة و تمثل نسبة 22.22% من المجموع الجزئي عند اللواتي يسكن في أسر نواتية و تمثل نسبة 33.33% يشاورهن أزواجهن أحيانا و لا يتناقشوا في القرارات الخاصة بالأسرة، ثم نجد نسبة 17.78% من المجموع الجزئي عند الزوجة التي تسكن في أسرة ممتدة و تمثل نسبتها 26.08% يشاورها زوجها أحيانا، و لا يتناقشا في القرارات الخاصة بالأسرة. ثم تليها نسبة 13.33% من المجموع الكلي يناقشهن أزواجهن أثناء اتخاذ القرار و تمثل نسبة 13.33% من المجموع الجزئي عند كل من الفيئين اللواتي يسكن في أسر نواتية و اللواتي يسكن في أسر ممتدة على التوالي.

تبين النسب الواردة في هذا الجدول أنّ ممارسة اتخاذ القرار عملية مشتركة بين الزوجان حيث أصبحت الزوجة تشارك زوجها في القرارات الخاصة بالأسرة، إذ كليهما يستعملا أسلوب التشاور و الحوار للوصول إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح الأسرة، وهذا الأسلوب نجده عند كلا الفئتين سواءا أكانت تسكن في أسرة نواتية أو تسكن في أسرة ممتدة فهذا يدل على أنّ الحياة الزوجية تقوم على أساس الشراكة بين الطرفين، و التعاون فيما بينهما للتغلب على الأزمات التي تحدث داخل الأسرة فهو يؤكد على ضرورة رأي الزوجة و عدم الاستغناء عنه في المشاريع و القرارات الخاصة بالأسرة، فلا يمكن الاستغناء عن مشاركتها و أهميتها اتجاه مصالح الأسرة و هذا الأمر له دلالته السوسيولوجية تكمن في مدى تحسن و تحسيس لدور الزوجة إلى جانب الزوج إذا ما قورنت بنسبة ضئيلة إذ الزوج لا يناقش زوجته و لا يستشيرها في القرارات المتعلقة بالأسرة، فدلالتها السوسيولوجية لا تظهر

بشكل كبير كما بيناه في السابق، و هذا يبين أنّ هناك بعض الأزواج يحتفظون بالذهنيات التقليدية إلى حد ما، إذ يعتبر هذا الأسلوب نقصا من رجولته و دوره داخل الأسرة.

جدول رقم(57)

ثانيا: علاقة السكن و قرار تجهيز البيت

السكن / قرار تجهيز البيت	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	43	47.78	33	36.67	76	42.22
الزوج	4	4.44	9	10	13	7.22
الزوجان معا	43	47.78	48	53.33	91	50.56
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (57) الذي يوضح العلاقة بين الوضعية السكنية للزوجة وقرار تجهيز البيت، أن الاتجاه العام عند اللواتي أجبن بأن عملية تجهيز البيت يكون من قبل الزوجين معا بنسبة 50.56% من المجموع الكلي، ونجد أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في الأسر الممتدة بـ53.33% مقابل 47.78% عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية ثم تليها نسبة 42.22% عند اللواتي أجبن بأن عملية تجهيز البيت تكون من طرف الزوجة وأعلى نسبة نجدها عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية بـ 47.78% مقابل نسبة 36.67% عند فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة. ثم تليها نسبة 7.22% من المجموع الكلي يكون تجهيز البيت من طرف الزوج، وأعلى نسبة تمثلها فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة بـ 10% مقابل 4.44% عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية .

من خلال النسب الواردة في هذا الجدول يتبين لنا أن عملية تجهيز البيت تمارس من طرف الزوجين معا ، ويتبين هذا خاصة عند فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة، إذ من قبل

كانت الزوجة في نوع من هذه الأسر الممتدة تتولى مهمتها في إعداد المنتجات الغذائية المعدات المنزلية، الغسيل، ...الخ أما اليوم تجاوزت هذا الدور إلى الدور الأكثر أهمية داخل الأسرة.

فهذا الدور كان له أثره البالغ على الحياة الأسرية وتغييرها، إذ ترتب عن ذلك خلق فرص جديدة للزوجة وتقلل من حدة سلطة الزوج كما هو معروف في الأسرة الممتدة، وقد يرجع هذا التغير إلى وجود هذه الأسرة في وسط حضري، أين عرفت عدة تغيرات منها الاقتصادية والاجتماعية،...الخ.

وعليه، نسب هذا الجدول تبين أن الزوجة التي تسكن في أسرة نواتية تحظى بشكل كبير عن الفئة الثانية، أي التي تسكن في أسر ممتدة، إذ يترك الزوج لها حرية الرأي والقرار فيما يخص هذا المجال وقد يرجع هذا السبب إلى استقلالهم المادي والمعنوي عن الأسرة الممتدة فلم تعد تدخلات الأقارب أثر على حياتهما الزوجية، وهذا من شأنه أن يخلق صفة إيجابية وهي اعتماد الزوجان مع بعضهم بعض والإحساس بالمسؤولية المتبادلة والتضامن الجماعي، إذ يكون حوارهما في إطار التلاحم لا في إطار الإشراف والوصاية، ولا يصبح الزوج يتصرف بمفرده في شؤون الأسرة، وغالبا ما يطلب من زوجته المساعدة باعتبار أنها لم تعد تابعة له(الزوج) بل المشاركة له، وهذا التحول له أثاره الإيجابية في تعزيز شخصية الزوجة واحترام الزوج لها.

جدول رقم(58)

ثالثا: علاقة السكن بقرار تنظيم النسل

السكن / قرار تنظيم النسل	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	29	32.22	32	35.56	61	32.78
الزوج	5	5.56	11	12.22	16	9.44
الزوجان معا	56	62.22	47	52.22	103	57.78
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(58) الذي يوضح العلاقة بين الوضعية السّكنية وقرار تنظيم النسل، أن الاتجاه العام بنسبة 57.78% من المجموع الكلي، يكون تنظيم النسل من قبل الزوجان معا، ونجد أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر نواتية بـ 62.22% مقابل 52.22% عند فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة. ثم تليها نسبة 32.78% من المجموع الكلي، يكون تنظيم النسل من طرف الزوجة، وأعلى نسبة تمثلها فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة 35.56% مقابل 32.22% وهي نسبة قريبة للأولى عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية. ثم تليها نسبة منخفضة تقدر بـ 9.44% من المجموع الكلي، يكون تنظيم النسل من قبل الزوج، و أعلى نسبة نجدها عند فئة اللواتي يسكن في الأسر الممتدة بـ 12.22% مقابل 5.56% عند فئة اللواتي يسكن في أسر نواتية.

يتبين مما سبق، أن قرار تنظيم النسل أمر مشترك بين الزوجين بصفة أولية، إذ يعتمد الزوجان على التشاور و النقاش في مثل هذه المسائل، و منه يتفق على العدد المرغوب فيه لتشكيل الأسرة، قصد تحقيق التوازن بين عدد الأفراد و مستوى الدخل الأسري، و كما قد يرجع إلى وعي الزوجين و إدراكهما لأهمية تعليم الأطفال و إعطائهم تربية نوعية لضمان مستقبلهم، خاصة مع الظروف الاقتصادية المتدنية التي تعيشها الأسر الجزائرية، لأن

السكن في أسرة صغيرة بهذا الشكل له تأثيرا كبيرا في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين و يعتبر بالنسبة للزوجة دورا اجتماعيا جديدا تسعى من خلاله لتحقيق مكانة اجتماعية متميزة داخل الأسرة، و منه تكشف أحيانا أن هذا القرار تنفرد به الزوجة و قد يرجع هذا إلى حرصها على صحتها النفسية و البيولوجية، فوضعها الصحي مكّنها من أخذ الحذر و العمل إلى تنظيم النسل لصالح صحتهن و صحة الطفل، و كما يرجع كذلك إلى الوضع الاجتماعي المتدني و المتمثل في أزمة السكن خاصة، البطالة وغيرها من عاهات المجتمع.

جدول رقم(59)

رابعا: السكن و علاقته بالقرار النهائي

السكن / القرار النهائي	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الزوجة	8	8.89	12	13.33	20	11.11
الزوج	32	35.56	44	48.89	76	42.22
الزوجان معا	50	55.55	34	37.78	84	46.67
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (59) الذي يربط العلاقة بين الوضعية السكنية و القرار النهائي، أن الاتجاه العام بنسبة عالية عند اللواتي أجبن أن القرار النهائي حصيلة رأي الزوجين معا بنسبة 46.67% من المجموع الكلي، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر نواتية بـ 55.55% مقابل 37.78% عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة. ثم تليها نسبة 42.22% من المجموع الكلي إذ يكون القرار النهائي بيد الزوج، و نجد أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة تقدر بـ 48.89% عند اللواتي يسكن في أسر نواتية مقابل 35.56% عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة.

مما سبق تبين النسب الواردة في هذا الجدول أن السكن في أسرة نواتية مكّن الزوجة من مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة و هذا يدل على تحسن مكانتها و بدأت سلطتها تتقوى وتضعف سلطة الزوج نسبيا إذ أصبحت الزوجة بهذه الوضعية السكنية تشارك زوجها في اتخاذ القرارات الخاصة و الهامة لحياتها الزوجية، إذ تخضع القضايا الأسرية لأسلوب النقاش و الحوار للوصول إلى قرارات نهائية مشتركة، فلم يعد الزوج هو المتصرف الوحيد لشؤون الأسرة، و قد ترجع هذه المشاركة القوية إلى انفصالهم عن الأسرة الممتدة و بالتالي ابتعادها عن تأثير و ضغوطات الأهل و الأقارب، إذ تصبح مشاريعهم الأسرية تتصف بثنائية مشتركة بين الزوجين و قد يرجع هذا كذلك إلى وعي الزوجين في حل مشاكلهما الأسرية بينهما فقط، دون تدخل الآخرين في ذلك، و هذا في نفس الوقت يمتن العلاقة الزوجية، و يصبح رأي كلا الطرفين ضروري لكليهما، إذ نكتشف أن رأي الزوجة يرجع في غاية الأهمية، و الشيء الذي لم تعرفه الزوجة سابقا و حتى يومنا هذا.

فالسكن في أسرة ممتدة لا يجعل الزوجة تحظى بنفس الحظوظ التي عند الزوجة الساكنة في أسر نواتية، و قد يرجع هذا السبب إلى تدخل الأهل كالحماة أو الشيخ في الأمور الخاصة بين الزوجين، و بالتالي ما ينعكس عنه ابتعاد الزوجة أحيانا لبعض الأمور التي تخص أسرتها، إذ غالبا ما يصبح رأيها ثانوي بعد رأي الحماة أو الشيخ، فالسكن بعيدا عن الأسرة الممتدة يسمح للزوجة باستقلاليتها المادية و المعنوية و بناء شخصيتها و فرضها على الأسرة كعضو له أوامر يسمعها أفراد الأسرة الآخرين، و كما تبين النسب لا تصبح الزوجة خاضعة للزوج بل المشاركة له و الذي يخفف العبء عنه و تتقاسم معه مسؤولية الأسرة جنبا إلى جنب، و أحيانا يطلب مشاورتها في الأمور الخاصة به كالعمل و هذا حسب تصريح بعض النساء.

جدول رقم(60)

خامسا: السكن و علاقته بالقرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج في بعض المجالات

السكن / المجالات	السكن في أسرة نواتية		السكن في أسرة ممتدة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الإنفاق	26	28.88	10	11.11	36	20
خروج الزوجة	18	20	14	15.56	32	17.78
مشاريع خاصة بالزوجة	23	25.56	27	30	50	27.78
لا توجد	23	25.56	39	43.33	62	34.44
المجموع	90	100	90	100	180	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (60) الذي يوضح العلاقة بين السكن و القرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة زوجها، أن الاتجاه العام بنسبة 34.44% من المجموع الكلى عند اللواتي أجبن بأنه لا توجد هناك قرارات تتخذها الزوجة دون استشارة زوجها، و كانت أعلى نسبة عند اللواتي يسكن في أسر ممتدة تقدر بـ 43.33% مقابل 25.56% عند اللواتي يسكن في أسر نواتية. ثم تليها نسبة 27.78% من المجموع الكلي للواتي أجبن بأنهن لا يستشرن أزواجهن في القرارات الخاصة بهن، و كانت نسبة 30% تمثلها اللواتي يسكن في أسر ممتدة مقابل 25.56% عند اللواتي يسكن في أسر نواتية. ثم تليها نسبة 20% من المجموع الكلي للواتي أجبن بعدم استشارة الزّوج في القرار الخاص بالإنفاق، و كانت أعلى نسبة عند اللواتي يسكنّ في أسر نواتية بـ 28.89% مقابل11.11% عند اللواتي يسكنّ في أسر ممتدة .

تبين النسب الواردة في الجدول أنّ السكن في أسرة نواتية مكّن الزوجة من مشاركتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، إذ يعتمد كلا الزّوجين على أسلوب النقاش والحوار في

الأمور الخاصة بالأسرة، ويمثل هذا الدور بالنسبة للزوجة دورا جديدا اكتسبته عبر حياتها الأسرية بحكم خبرتها و وعيها ودرجة ثقافتها، وكما يرجع كذلك لثقة الزّوج في قدرات زوجته الذهنية والفكرية اتجاه حسن تسيير الأسرة، إذ لا يوجد قرار معين نسبيا لا تعرضه الزّوجة على زوجها، وهذا التبادل في الآراء والقرارات بين الزوجين يخلق شعورا و انطباعا جديدا يمتّن من العلاقة الزوجية، مما يعطي و يغرس في نفس الوقت الثقة المتبادلة بينهما، و كما تدل النسب أن الزوجة تلعب دورا كبيرا في المجال الخاص بالإنفاق في المشاريع الكبرى التي تخص الأسرة فهذه المعطيات من شأنها أن تساهم في إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين بشكل تشارك فيه الزوجة و يتقبله الزوج دائما في حين لا نجد هذا الشكل واضح عند الزوجة التي تسكن في أسر ممتدة و قد يرجع هذا حسب تصريح المبحوثات في هذا المقام تقول" نخب الدراهم لكن شوية، لأن الضياف كي ايجو تستقبلهم لعجوزة، كي ايجو عندنا" يبين لنا هذا القول أن الزوجات يدخرن المال لأجل الضيوف وهناك أمور أخرى طبعا، فهذا السلوك يوفر الاطمئنان للزوجة عند غياب الزوج طول النهار عن المنزل، كما تدخره خوفا من وقوع الزوج في أزمة بعد انتهاء المدخول الشهري.

خلاصة الفصل:

انطلاقا من تحليلنا للمعطيات الواردة في الجدول تمكنا من استخلاص بعض النتائج ذات دلالات سوسيولوجية توحي بدور الوضعية السكنية للزوجة في مشاركتها في عملية صنع القرار داخل الأسرة و التي تتمثل في القرارات الخاصة بالأطفال، العلاقات الاجتماعية، تسيير عملية الإنفاق ثم القرارات النهائية.

سكن الزوجة في أسرة نواتية يعتبر من بين العوامل التي مكنتها من المشاركة في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

فعن القرار الخاص بالأطفال نجد الزوجات اللواتي يسكن في أسر نواتية يزداد حرصهن على تعليم و مساعدة أطفالهن و توجههم، فوجودها في نوع من هذه الأسرة يكون لها بعض الوقت لمساعدة أطفالها و تراجعهم دروسهم و تحفظها لهم، مقارنة مع اللواتي يسكن في أسر ممتدة إذ تفتقر إلى هذا الوقت و تصبح مسؤوليتها كثيرة تشغلها عن مساعدة

الأطفال نسبيا، إلا أنهن يقمن بمراجعة المدرسة لمقابلة المعلمين لإعطاء نظرة لهم على مدى اهتمام الأولياء بأمور أبنائهم، و بالتالي فإن ذلك يزيد من اهتمام المعلمين لهم و هذه العملية تساهم في معرفة المشاكل و النقائص التي يواجهها الطفل في دروسه، أما عند مقارنتنا مع الزوجات اللواتي يسكن في أسر نواتية نجد الزوج هو الذي يقوم بهذه المهمة، و حسب تصريح بعض المبحوثات، يتبين بأن هناك من يحرص البيت و بعضهن الآخر تقول بأن الزوج يرفض خروجها من البيت لوحدها، وهذا يدل على تمسك الزوج لبعض الأدوار التي كان يقوم بها من قبل و يحتفظ بسيادته في هذه الأسر من هذا الجانب.

أما إذا انتقلنا إلى القرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، فقد توصلنا إلى النتائج التالية أنّ العلاقات الأسرية أصبحت متينة ويسودها الإشباع العاطفي أكثر عند الزوجات اللواتي يسكن أسر نواتية، مقارنة مع الزوجات اللواتي يسكن الأسر الممتدة، إذ مازالت تحافظ على العلاقات التي كانت سائدة من قبل خلال احترام الزوجين بعضهما بعض.

إذا انتقلنا إلى شبكة العلاقات الاجتماعية التي تدخل الزوجة بمقتضاها في العلاقات الاجتماعية فالنتيجة التي توصلنا إليها أنّ أزواج كلا الفئتين لا يتدخلوا في تحديد علاقتهن الاجتماعية سواء من طرف الزوجة أو من طرف الآخرين (الأصدقاء، الجيران الأقارب...الخ)، و هذا يدل على مدى انعكاس التحولات و التغيرات على الأسرة عامة و الفرد خاصة، فوجود الأسرة في الوسط الحضري و طريقة الحياة الحضرية فهي تتكيف مع نمط هذا الوسط بكلّ سلوكاته الاجتماعية و تحافظ على نمط معين من هذه العلاقات.

أمّا فيما يخص القرارات التي تتعلق بالإنفاق توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أكدت على أهمية الزوجة داخل الأسرة، إذ لم تعد عنصرا منعزلا، بل عنصرا فعّالا و إيجابيا خاصة عند الزوجات اللواتي يسكن في أسر نواتية، أين أصبحت الزوجة تشارك زوجها في تسيير ميزانية الأسرة، و تهتم بكلّ شؤونها، فلم يصبح الزوج هو المسؤول الوحيد على أفراد الأسرة بل يتقاسم هذا الدور مع زوجته، فمشاركتها تكمن في شراء حاجيات الأطفال، تجهيز البيت الإنفاق في مشاريع الأسرة و تساهم في مدخوله،...الخ، فالمجال الأكثر مشاركة له يتمثل في الإنفاق 32.32% إذ ما قورنت مع الزوجات اللواتي يسكن في أسر ممتدة، إذ لا تتعدى نسبة مشاركتهن في هذا الدور إلاّ بنسبة 18.89%، و أغلب اهتماماتها تتمثل في

الاستهلاك بنسبة 47.78%، فهذا يدل على أن أفراد هذه الأسرة مازالوا يحافظون على أدوارهم المنوطة بهم، و أصبحت المسؤولية بين الزوجين واضحة في إطار أدوارهما الاجتماعية.

و لكي يكون حكمنا صادقا أضفنا بعض المتغيرات التي تبين أهمية و وزن هذه المشاركة، و تتعلق هذه المتغيرات بالقرارات النهائية، فالنتيجة المستخلصة أن الزوجات بخلاف وضعيتهن السكنية، يناقشهن أزواجهن قبل أن يتخذ القرار بصفة عامة، أما إذا دققنا النظر أكثر نجد هذه المشاركة تبرز أكثر عند اللواتي يسكن في أسر نواتية خاصة القرار الخاص بتجهيز البيت مقارنة مع اللواتي يسكن في أسر ممتدة، ثم قرار تنظيم النسل تمثل نسبة مشاركة الزوجين في أسر نواتية بـ 62.22% مقابل 52.22% عند التي تسكن في أسر ممتدة.

أما القرار النهائي كحصيلة نهائية لمدى بروز مشاركة الزوجين في معظم القرارات التي تخص الأسرة، فكانت النسبة لدى الزوجة التي تسكن في أسر نواتية بـ55.55% مقابل 37.78% عند الزوجة التي تسكن في أسر ممتدة و كما توصلت الدراسة إلى نتيجة أن هذه الأسر الممتدة تظهر فردانية الزوج نسبيا لهذا القرار، إذا ما قورنت مع الزوجة التي تسكن أسر نواتية.

نستخلص من كل هذا أن الزوج و الزوجة أصبحا يتناقشان في مسائل متعددة تخص حياتهما و حياة أفراد الأسرة ككل، فهما يتخذان القرارات و يقبل الزوج قرارات زوجته و أصبحت هذه الأخيرة تسير ميزانية الأسرة، و عليه نستنتج أن العلاقة السائدة بين الزوجين تختلف عن تلك التي هي موجودة في الأسرة الممتدة، إذ كان الزوج يظهر عدم الاهتمام لأراء الزوجة، إذ يناقشها قبل أن يتخذ القرار، لكن لم تظهر فعاليتها عند القرار النهائي كما هو مبين في الجدول رقم (59)، فالزوج مازال يتصرف نسبيا لوحده في القرارات النهائية الخاصة بالأسرة.

و في الأخير اعتمدنا على متغير آخر يتعلق بالقرارات التي تتخذها الزوجة دون أن تستشير زوجها يبين لنا الجدول رقم (60) مدى بروز سلطة الزوج داخل الأسرة، ومسايرتها الأمور بغض النظر عن الزوج، و تصبح سلطة الزوج لا تؤثر كثيرا في حياتها الزوجية.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج، تبن أنه لا توجد قرارات معينة تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج بنسبة 34.44% من المجموع الكلي، و أكبر نسبة تمثلها الزوجة التي تسكن في أسر ممتدة بـ 43.33% مقابل 25.56% عند الزوجة التي تسكن في أسر نواتية ومنه تظهر سلطة الزوج أكثر و مازلت تحافظ على هيبتها كالمسؤول الأول و الأخير في الأمور التي تخص الأسرة، و مازالت الزوجة تحافظ على هذه القيمة الاجتماعية لسلطة الزوج، مقارنة مع الأسرة النواتية أين بدأت سلطة الزوج تتراجع نسبيا و تتقوى سلطة الزوجة، إذ وجدنا أنها تساهم في القرارات الخاصة بالإنفاق بـ 28.89% و يعتبر هذا القرار مهم داخل الأسرة إذا ما قورنت مع الزوجة التي تسكن في أسر ممتدة تقدر النسبة بـ11.11% في هذا المجال و هذه السلطة ترجع إلى ابتعادهما عن الأهل و تفتح الزوجين وأصبحت أسرتها مكانا لفرض مسؤوليتها على الساحة الأسرية كحق لا تتنازل عليه.

الاستنتـــــاج العـــام:

انطلاقا من المعطيات السابقة توصلت الدراسة إلى بعض النتائج ذات دلالات سوسيولوجية، توحي بمشاركة الزوجات في عملية صنع القرار داخل الأسرة باختلاف مستوياتهن التعليمية و المادية و استقلال أسرهن عن الأسر الممتدة، و تتمثل هذه المشاركة في القرارات الهامة و التي تخص الأطفال، الإنفاق، العلاقات الاجتماعية و القرارات النهائية.

فالنتيجة المتحصل عليها بالنسبة للقرارات الخاصة بالأطفال و جدنا أن الزوجة بفضل مستواها المادي و التعليمي و استقلالية أسرتها عن الأسرة الممتدة ساهمت جل هذه العوامل في اندماج الزوجة كعنصر هام داخل أسرتها إلى جانب زوجها، إذ أصبحت تشارك بقوة في المجال الخاص بالأطفال أكثر من الزوج، و هذا السلوك يعتبر سلوكا جديدا في حياة الزوجة إذ لم تعرفه سابقا، كان هذا المجال يقتصر على الزوج دون الزوجة، و بالتالي نجد الزوجة اليوم تعمل على تسخير إمكانياتها لمساعدة أبنائها و توجيههم، و إيجاد أنجع وسيلة لتربيتهم و التفكير في مستقبلهم و توفير حاجياتهم في جو هادئ ينمي قدراتهم و مواهبهم، كما توجههم وفق النظام الاجتماعي و التربوي التعليمي الحديث، و تعمل على تنشئة أبنائها بالمساواة بين الذكر و الأنثى بعيدا عن السيطرة الأمومية و الأبوية، إذ يخضع كل منهما لمعاملة حسنة شعارها الحوار و النقاش.

تربط طموحات الزوجة غالبا بالمكانات التي يمكن أن يصلها الأبناء، إذ تقضي معظم أوقاتها في مراجعة دروسهم و إعطاء الوقت لملاعباتهم في البيت، فكانت المعلمة، الأم الأخت و الزميلة...إلخ و أصبح الأطفال يأخذون فضاءا واسعا من اهتمامات الزوجة و أصبحت تربيتهم محل اهتماماتها يقول "جون ديوي": "أنّ التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني و أنّها الأساس الذي يجب أن تقوم عليه كلّ إصلاح اجتماعي"[1] فتربية الأبناء تربية وجوبيه تلعب دورا هاما في نمو القدرات الإبداعية، تعمل الزوجة على ربط الدروس بالحياة النفسية و الاجتماعية للطفل، لأنّ التربية التقليدية ما هي إلا تلقين الطفل مجموعة من

[1] حسي عبدالحميد، رشوان أحمد. **الأسس النفسية و الاجتماعية للابتكار،دراسة في علم النفس الاجتماعي.** المرجع السابق، ص ص(148-182).

القيم و الحقائق الخاصة و مطالبته بحفظها و تتبعها آليا، أمّا التربية الحديثة فهي تراعي حاجات الأطفال النفسية كالحاجة للشعور بالحب، العطف، الحنان النجاح، الحرية، الضبط الاحترام و الاعتماد على النفس و الثقة بها ...إلخ، فبفضل وعي الزوجة لأهمية هذه التربية فهي تميل اليوم إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال منها حفاظا على صحتها و جمالها، و لتتمكن من مواصلة عملها و التفرغ لنشاطاتها المتنوعة، و كذلك بحكم الظروف الاقتصادية و المستوى المعيشي المتدني الذي تعرفه الأسرة الجزائرية بسبب ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية، و كثرة احتياجات أفراد الأسرة خاصة عند الدخول المدرسي وفي المناسبات وكثرة الطلبات الضرورية، تضطر الزوجة إلى العمل لتحقيق التوازن بين عدد الأفراد و المستوى المعيشي المفضل، و بالتالي أصبحت الزوجة لا يهمّها العدد بقدر ما يهمّها تربية نوعية لأطفالها و تعليمهم لضمان مستقبلهم لأنّ الزوجة تدرك اليوم قيمة تعليمهم بسبب درجة الوعي الذي وصلت إليه.

أما النتيجة المتحصل عليها فيما يخص مشاركة الزوجة في مسؤولية الإنفاق، الذي يعد هذا الأخير عنصرا هاما في زيادة قوة الزوجة والحصول على حقها في اتخاذ القرار إلى جانب زوجها، فلم يعد الزوج المشرف والمتصرف الوحيد في شؤون الأسرة، تقول "علياء شكري"في هذا المقام "إن دخل المرأة يعطيها مشاركة قوية داخل أسرتها في اتخاذ القرار حيث أنها تتحمل المسؤولية كاملة في بعض الأحيان "[1] و غالبا ما يرجع الزوج إليها ليستشيرها و يترك القرارات النهائية تتصرف فيها، و يؤكد هذا القول كذلك "نيفاNIEVA": "أنّ عمل المرأة خارج البيت له تأثير على مكانتها و سلطتها في اتخاذ القرارات الأسرية"[2] من خلال الأجرة التي تتقاضاها الزوجة و التي جعلتها تشارك في الإنفاق على الأسرة استطاعت تخفيف العبء الذي كان يتحمله الزوج لوحده، فهي غالبا ما تقوم بشراء اللوازم التي تحتاجها الأسرة لنفسها و أبنائها، فهي في نفس الوقت تشارك في ميزانية الأسرة بالكيفية التي تحافظ على التوازن الاقتصادي و المعيشي للأسرة، فقد أصبحت اليوم تشارك في تخطيط مستقبل الأسرة كالتخطيط لمشاريعها مثل: بناء المنزل أو شرائه أو بيعه أو شراء السيارة أو قطعة أرض، و هكذا فمساهمة الزوجة في الإنفاق ترتّب عنها قوة

---

[1] شكري، علياء. **المرأة في الريف والحاضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة**.المرجع السابق، ص ص(342،346).
[2] الخولي، سناء. **الأسرة و المجتمع**. المرجع السابق، ص 284.

المشاركة الفعلية للزوجة في تخطيط مشاريع الأسرة المستقبلية، و هو ما يساهم كذلك في تحسن وضعية الزوجة و إعادة النظر في دورها داخل الأسرة فبالإضافة إلى المستوى التعليمي و الثقافي و مستوى الوعي الذي أصبحت تتمتع به الزوجة، تولد لدى الزوج مستوى من الثقة في قدرات زوجته العملية، حيث أصبح الزوج يترك لزوجته حرية التصرف في بعض القرارات التي تعد لها أهمية داخل الأسرة وبالإضافة إلى وجود هذه الزوجة في الأسرة النواتية، أين أصبحت السلطة أحيانا بيد الزوجين كليهما، أساسها التشاور كأسلوب أساسي في سولوكيات أفراد الأسرة لمواجهة مشكلات الحياة العامة للأسرة.

أما النتيجة المتحصل عليها فيما يخص القرارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، إذ نجد تغير موقف الأزواج تجاه هذه العلاقة الاجتماعية و بالتالي أصبحت الزوجة لها حرية الاختيار في تكوين علاقاتها، و لا يتدخل الزوج في تحديد هذه العلاقات، فهو سلوك جديد في حياة الزوجة، مما يؤكد على تحسن وضعيتها داخل الأسرة من هذا الباب، و كما يصور لنا ضرورة و أهمية الزوجة تجاه بعض السلوكات التي تقوم بها ويبين هذا كذلك مستوى ثقة الزوج اتجاه زوجته، خاصة لذوات مستوى تعليمي عالي و ذوات دخل مادي.

أما فيما يخص القرارات النهائية (مشاركتها في اتخاذ القرار)، تتمثل خبرة الزوجة في اتخاذ القرار و مشاركتها فيه، ناتج أكثر في الإنفاق داخل الأسرة و مستواها التعليمي العالي، إذ بدأت تتقوى سلطتها و تتراجع نسبيا سلطة الزوج، لذلك لقد أصبح للزوجة قدرة على مشاركتها في اتخاذ القرار و في المسائل التي تؤثر على الحياة الأسرية و التي لا توصف بأنّها قرارات نسائية، مثل المشتريات البسيطة الضرورية، كالمواد الاستهلاكية بحيث تخضع كل القضايا الأسرية الكبيرة منها و الصغيرة إلى طاولة النقاش و الحوار للوصول إلى قرارات موحدة و مشتركة بين الزوجين، فلم تعد السلطة لصالح الزوج، بل أصبحت سلطة مشتركة بين الزوجين معا، و هذا السلوك يتضح أكثر عند ذوات المستوى التعليمي العالي و ذوات دخل مادي إذا ما قورنت بالوضعية السكنية إذ ليس لها تأثير كبير في قوة مشاركة الزوجة إلى جانب زوجها في بعض القرارات الهامة داخل الأسرة.

أما النتيجة التي توصلت إليها الدراسة من خلال القرارات التي تتخذها الزوجة دون استشارة الزوج وجدنا أن أفراد العينة لا يتخذون أي قرار دون الرجوع إلى الزوج و ذلك

رغم مستواها التعليمي والمادي و وضعية سكنها، لأن المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي أعطى لكل ذي حق حقه، و نجد كذلك التنشئة الاجتماعية تلعب دورا هاما في غرس و نقل عادات و تقاليد المجتمع إلى أفراده، فيصبح كل من الذكر و الأنثى مقيد بالقيم الاجتماعية التي منحها المجتمع لكل واحد منهما، إلاّ أن خلال المعطيات الواردة في الجداول السابقة وجدنا أن الزوج يشارك زوجته في القرارات التي تخص أسرتيهما و تعد مهمة، و بالتالي يقبل أن تكون السلطة بشراكة الزوجين معا، و لكن لا يقبل أن تكون هذه السلطة بيد زوجته فقط، لأنه يعتبر هذا السلوك نقصا و تمردا على دوره كرجل له كلمته داخل الأسرة و كرمز لحماية و هيبة أفرادها.

أما النتيجة التي تحصلنا عليها بخصوص متغير الوضعية السكنية لزوجة، فيما يخص القرارات التي تتخذها دون الرجوع إلى الزوج وجدنا أن الزوجة التي تسكن في أسر نواتية تفرض وجودها أكثر من ذات المستوى التعليمي العالي و ذات المستوى المادي، إذ نجدها تقوم ببعض القرارات بنفسها دون الرجوع إلى الزوج كعملية الإنفاق، و هذا يبن أن وجودها في وسط هذه الأسر النواتية يرجع إلى ابتعادها عن تدخل رقابة الأهل مما يساهم إلى حد ما في بروز قوة الزوجة و حرية تصرفها، إذ يفتح لها مجال المشاركة القوية إلى جانب الزوج و في بعض الأحيان تتخذ القرار دون أخذ إذن من الزوج، فهذا يبين أن الأسرة أصبحت مكانا متساويا نسبيا بين الزوجين، و لا يؤثر سلبا رأى إحداهما على الأخر خلال القرارات التي يتخذها واحد منهما كبعض القرارات التي تتخذها الزوجة مثلا، إذ تنال قبولا من طرف الزوج إلى حد ما و هذا يرجع إلى ثقة الزوج في قدرات زوجته الذهنية و الفكرية.

الخـــاتمـــــة:

إن مشاركة الزوجات في عملية صنع القرار داخل الأسرة سلوك اجتماعي جديد أعطى للزوجة أهمية قصوى في المشاركة في القرارات الهامة التي كان الزوج سابقا يتخذها لوحده دون أخذ رأي الزوجة في ذلك، في السابق كانت مشاركة الزوجات في صنع القرار داخل الأسرة في المجتمعات التقليدية يقتصر أكثر على الاستهلاك و كيفية استهلاكه وتخزينه، و غالبا ما كانت تقوم به ذات كبيرة السن، و هذا بخلاف مشاركة الزوجة اليوم لأن ظروف الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية تتغير من مرحلة إلى أخرى، و التعليم و العمل و السكن في أسرة نواتية من العوامل الرئيسية التي جعلت من الزوجة عضوا مهما إلى جانب زوجها خلال مشاركتها الواسعة في القرارات الخاصة بالأسرة.

و منه، فمشاركة الزوجة إلى جانب زوجها في القرارات الخاصة بالأسرة ولد لديها الثقة بالنفس من جهة و من جهة أخرى تحسسها كعنصر فعال داخل أسرتها (من طرف زوجها و أطفالها)، فهذا يدل على تغيير مكانتها و كذا إعادة اعتبار لدور الزوجة و المهمات التي تقوم بها لصالح أسرتها.

مشاركة الزوجة في القرارات الهامة داخل الأسرة يحسسها بأهمية هذه المسؤولية مما يجعلها تعطي جزءا كبيرا من جهدها و تعمل على تحقيق بعض الطموحات الخاصة بالأسرة و ذلك من خلال النجاح الذي تؤمنه لأطفالها، و كذا بعض الكماليات التي توفرها لأسرتها للعيش في رفاهية مريحة، إلا أن هذه المشاركة تختلف دائما باختلاف قدرات الزوجة الذهنية التعليمية و المادية لذلك، لأن لكل زوجة القدر الكافي من الفهم في كيفية تسيير أسرتها و غالبا ما تتوقف ثقة الزوج في زوجته على القدرات التي تملكها في كيفية استغلال هذه المشاركة و تسيير أسرتها، لأنه لا يمكن التصرف فيها بالعشوائية دون التحكم و حسن التسيير خلال عملية الإنفاق، تربية و تعليم الأطفال، تسيير عملية الاستهلاك و العلاقات الاجتماعية.

المراجع و الملاحق

المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم عبد الفتاح، كامليا. **سيكولوجية المرأة العاملة**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1984

2- إبراهيم، عثمان.**مقدمة في علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،1999.

3- إبراهيم، مدكور. **معجم في العلوم الاجتماعية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

4- إحسان، محمد الحسن. **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي** . ط 2، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1986.

5- . **العائلة و القرابة و الزوج، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي**. ط1، دار الطليعة للطباعة و النشر، 1981.

6- أحمد سيد، أحمد. **المرأة في أدب العقاد**. الجزائر: مطبعة البحث قسنطينة، د ت.

7- أمين، قاسم. **المرأة الجديدة**. دراسة الدكتور محمد الخضيري زينب، القاهرة: سيناء للنشر، د ت.

8- بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر، بحث إستطلاعي.** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992.

9- بلحاج، نادية. **المرأة و الوضع الأسري**.الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1997.

10- بير، بورديو. **السيطرة الذكورية**. تر: أحمد حسن، ط1،القاهرة: دار العالم الثالث، 2001.

11- بوتفنوشت، مصطفى. **العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة**. تر: دمبري، أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

12- ثابث، ناصر. **أضواء على الدراسة الميدانية**. ط1، الكويت: مكتبة الفلاح، 1984.

13- جوهر، صلاح الدين. **المرأة العربية المعاصرة ... إلى أين**. دراسة تحليلية لمحتوى الصحف و المجلات العربية، القاهرة: دار أفاق الغد، 1982.

14- حسانين، محمد سمير. **التربية الأسرية.** ط 1، جامعة طنطا: كلية التربية، 1994.

15- الحوات، علي. **النظرية الاجتماعية، إتجاهات أساسية**. مالطا: منشورات شركة ألجا ELGA، 1998.

16- خالد السعد، نورة. **التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي**، دراسة في بناء النظرية الاجتماعية. دار السعودية للنشر و التوزيع، 1997.

17- الخولي، سناء. **الأسرة و الحياة العائلية**. بيروت: دار العربية للطباعة و النشر 1984.

18- . **الأسرة و المجتمع**. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1996.

19- الدقس، محمد. **التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق**. ط2،عمان: دارمجدلاوي، د ت.

20- دليو، فضيل. و آخرون. **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**. قسنطينة : دار البحث منشورات جامعة منتوري، 1999.

21- رفقي عوض، عادل. **المرأة و حماية البيئة**. ط1، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 1995.

22- زايد، أحمد. وآخرون. **المرأة و المجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع**. الشاطبي: دار الجامعة، 1997.

23- الزحيلي، هيبة. **الأسرة المسلمة في العالم المعاصر**. دمشق: دار الفكر، 2000.

24- السمالوطي، نبيل. **الدين و البناء العائلي**، دراسة في علم الاجتماع العائلي. جدة: دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة 1981.

25- سيد أحمد، غريب. **دراسات في علم الاجتماع العائلي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

26- سيد أحمد، بدوي. **المجتمع و المشكلات الاجتماعية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

27- شعبان، بثنة. **المرأة العربية في القرن العشرين**. دمشق: دار الثقافة و النشر، 2000

28- شكري، علياء. **المرأة في الريف و الحضر، دراسة لحياتها في العمل و الأسرة**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981.

29- صالح علي الزين زهري، زينب محمد. **قضايا في علم الاجتماع التربوي**. ط1، بن غازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996.

30- صفوح الأخرس، محمد. **نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 1997.

31- عاطف غيث، محمد. **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، د ت.

32- عبد الباسط، محمد الحسن. **علم الاجتماع الصناعي**. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، د ت.

33- عبده، سمير. **المرأة العربية بين التخلف و التحرر**. ط1، بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، 1980.

34- عزت، رؤوف. **المرأة و العمل السياسي، رؤية اسلامية**. دار المعرفة: 2001.

35- عفيفي السيد، عبد الفتاح. **بحوث في علم الاجتماع المعاصر.** القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

36- عمر الجولاني، فادية. **التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية للتحليل التغير الاجتماعي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

37- . **دراسات حول الأسرة العربية، تحليل اجتماعي لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأجيال.** الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1995.

38- العناني، عبد الحميد. **الطفل و الأسرة في المجتمع**. ط1، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2000.

39- العوجي، مصطفى. **الأمن الاجتماعي، مقوّماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية**. بيروت: مؤسسة نوفل، ط1،ن 1983.

40- عدي، سليمان. **الوظيفة الاجتماعية للمدرسة**.ط1، مصر: دار الفكر العربي 1996 ، ص38.

41- العيسوي، عبد الرحمان. **مشكلات الطفولة و المراهقة أسها الفسيولوجية والنفسية.** بيروت: دار العلوم العربية للطباعة و النشر، 1993.

42- الغزوي سليم فهمي، معن خليل عمر و آخرون. **مدخل إلى علم الاجتماع**. عمان: دار الشروق، 1992.

43- حمراوي، محمد. **المرأة بين الأسرة و المجتمع، الازدواجية و العنف المعنوي**. الجزائر: وزارة التضامن الوطني و العائلي، 1998.

44- غساسي، فوزية. **الخطاب حول المرأة**. الرباط: منشورات الآداب و العلوم الإنسانية 1997.

45- فلاتة مصطفى بن محمد، عيسى.**مدخل إلى التقنيات الحديثة في الاتصال و التعليم**. المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، جامعة مالك سعود، 1995.

46- محمد علي، محمد.**علم الاجتماع و المنهج العلمي**. ط2، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981.

47- مصطفى الفوال، صلاح.**علم الاجتماع بين النظرية و التطبيق**. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

48- مرزدوي، رود. **التفاعل و التعامل العائلي، طريقة فهم تطوراته**. تر: اليازجي ندرة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1986.

المجالات و الدوريات:

49- التركي، ثريا." تفاوت القيم بين الأجيال في المجتمع العربي السعودي المتغير". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 79، بيروت: مركز الدراسات العربية، 1987.

50- عرابي، عبد القادر. " المرأة العربية بين التقليد و التجديد". **مجلة المستقبل العربي** العدد 13، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990.

رسائل الماجستير:

51- بن قطيب، عائشة. **" التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية"**، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993.

52- حروش، تسعديت. **" ربة بيت بين التقاليد و ظروف المعيشة"**، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1991.

53- لزعر، على. **" العائلة و الموقف من النسل"** . رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1988.

54- محمد يحي، مسلم. **"تقلص سلطة الأب في العائلة الريفية"**. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2002.

بحوث اجتماعيـــة:

55- صندوق الأمم المتحدة للسكان. **" دعوة إلى تغيير السكان، التمكين، التنمية"**. موقع صندوق الأمم المتحدة على الشبكة العالمية، 1999.

56- مجلة الاتحاد النسائي. **مسيرة المرأة في الإمارات 12 عاما من النجاح"**. دولة الإمارات العربية المتحدة: شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، دت.

المراجع باللغة الفرنسية

1. Benatia, farouk. **Le travail feminin en Alger**. Alger : société nationale d' édition et de diffusion,sans date.
2. Bennoune, mahfoud. **Les algérienne victimes de la société néopatrical**. Alger : édition marinoor, 1999.
3. Bourqua(R), charrad (M). **femme culture et société du Maghrib, culture femme et famille**. Ed : Afrique orient, 1996.
4. Boutfnouchet, Moustapha. **La famille algérienne évolution et caractéristique récents**. Alger : société national d'édition et diffusion, 1980.
5. Bennouni, hadjira. **L'évolution des rapports époux en droit Algérien de la famille**. Alger : ed dahlab, 1998.
6. Copans, jean. **introduction à l'ethnologie et à l'anthropologie**. Paris : ed Nathan, 1996.
7. Grawtz, madlaine. **Méthode des sciences sociales**. Paris : ed dalloz, 1999.
8. Hellen hartzfeld, Spieglston Jackie. **Méthodologie l'observation social comprendre évaluer agir**. Paris :ed dinod, 2000.
9. Henri, Mondras, michel forre. **le changement sociale tendance et paradigmes**. Paris : armand colin saint.michel, 1983.

10. Henri , Mondras. **Element de la sociologie**. Ed armand colin saint.michel, sans date.
11. Javeau, claude. **L'enquête par questionnaire.** Belgique : ed, les recherches de l'universités, 1992.
12. Khodja, souad. **A comme algérienne**. ENAZ, 1991.
13. Lacoste dudjardin, camille. **Des mères contre les mères matricat et patricat au maghrib**. Paris : ed la découverte, 1985.
14. Lucos, philip. **Sociologie de franzfanon contribution à une anthropologie de la libération**. Sned ed : étude document, 1997.
15. Maurice, angers. **Initiation pratique à méthodologie des sciences humaines.** Alger : casbah , université, 1997.
16. Michel, andré. **Activité professionnel e la femme et vie conjugale**. Pris : centre nationale de recherche scientifique, sans date
17. M'rabèt, fadela. **La femme algérienne**. Paris : françoi, marquo, 1964.

les recherches sociales :

18. Collectif . **« présence de femme ».** Alger : office publication universitaires, 1984.
19. Enquête sociodémographique. **« rôle assigné au homme et femme »**. Alger , 1970.

الجمهـــوريـــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــــة

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع **تخصص: علم الاجتماع الثقافي**

استمـــارة المقابلـــــــة

تمثل هذه الوثيقة التي بين أيديكم استمارة مقابلة ترتبط بدراسة عملية في إطار تحضير رسالة الماجستير تحت عنوان "دور المرأة المثقفة داخل الأسرة".

و عليه نرجو الإجابة على كافة هذه الأسئلة علما أن إجابتكم ستبقى سرية و لا تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي.

المحور الأول: بيانات شخصية

1- السن: الزوجة ☐ الزوج ☐

2- المستوى التعليمي:

الزوجة: أمي ☐ تقرأ و تكتب ☐ ابتدائي ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

الزوج: أمي ☐ يقرأ و يكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3- هل تعملين؟ نعم ☐ لا ☐

4- نوع العمل؟ الزوجة..... الزوج .....

5- المدخول الشهري:

الزوجة: 8000 دج إلى أقل 10.000 دج ☐ 10.000دج إلى أقل 15.000 دج ☐

15.000دج إلى أقل 20.000دج ☐ 20.000 دج فأكثر ☐

الزوج: 8000 دج إلى أقل 10.000 دج ☐ 10.000دج إلى أقل 15.000 دج ☐

15.000دج إلى أقل 20.000دج ☐ 20.000 دج فأكثر ☐

6- نوع السكن: ملك ☐ كراء ☐ أخرى ☐

7- هل تسكنين لوحدك مع زوجك ☐ مع عائلة الزوج ☐

مع عائلتك ☐ أخرى حدد ☐

8- ما هي مدة زواجكما؟ .....

9- كم عدد الأبناء لديكما إناث.....ذكور.....

المحور الثاني: المرأة و العمل

10- في حالة أنك تعملين هل تنفقين مدخولك الشهري نعم ☐ لا ☐

11- إذا كان "نعم" هل تنفقينه كله ☐ جزء منه فقط ☐ لا تنفقين شيئا ☐

12- إذا تنفقيه كله أو جزء منه فقط فيما تنفقين أكثر؟ ☐ تجهيز البيت ☐ مصاريف

الأطفال ☐ مواد استهلاكية ☐ مصاريف خاصة بك ☐

13- هل تسحبين دخلك الشهري بنفسك ☐ زوجك ☐ أخرى

14- في حالة "زوجك" هل تستلمينه كله ☐ جزء منه فقط ☐ أخرى

15- في حالة عدم استلامه : هل أنت راضية ☐ غير راضية ☐

16- هل المدخول الشهري للزوج يبقي عندك ☐ يبقي عنده ☐

17- في حالة يبقي عندك هل تنفقينه كله ☐ جزء منه ☐ لا تنفقين شيئا ☐

18- في حالة عدم العمل هل تتصرفين في الدخل الشهري للزوج: نعم ☐ لا ☐

19- في حالة "لا" لماذا؟ .....

20- في حالة "نعم" فيما تنفقينه ؟ .....

21- عندما تنفقينه هل هو راض ☐ غير راضي ☐

22- هل مشترياتك تكون حسب ذوقك ☐ ذوق الزوج ☐ أخرى ☐

23- هل يتدخل زوجك فيما تشترينه: نعم ☐ لا ☐

24- في حالة "نعم" لماذا؟.....

المحور الثالث: العلاقات الأسرية

25- كيف هي العلاقة الأسرية عاطفية ☐ متوترة ☐ احترام ☐ أخرى ☐

26- هل تسكنين مع عائلة الزوج نعم ☐ لا ☐

27- في حالة "نعم" كيف هي علاقتك معهم ..... كيف هي علاقتك مع الزوج .....

28- من يزورك أكثر؟ .....

29- من تزورين أكثر؟ .....

30- هل تزورينهم لوحدك ☐ مع زوجك ☐ الاثنين معا ☐

31- هل يتدخل الزوج عند زياراتك من طرف الآخرين نعم ☐ لا ☐

32- في حالة "نعم" لماذا؟ .....

33- هل يتدخل الزوج في زيارتك للآخرين نعم ☐ لا ☐

34- عندما تزورين الآخرين هل يذهب زوجك معك دائما ☐ أحيانا ☐ لا يذهب ☐

35- في حالة "لا يذهب معك" لماذا؟ .....

المحور الرابع: المرأة و المستوى التعليمي

36- كم لديك من المتمدرسين إناث ☐ ذكور ☐

37- هل تساعدهم في الدراسة نعم ☐ لا ☐

38- في حالة "لا" لماذا؟ .....

39- هل يساعدك زوجك في تعليمهم نعم ☐ لا ☐

40- في حالة "لا" لماذا؟ .....

41- من يراقبهم و يوجههم أكثر أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

42- من يرافقهم إلى المدرسة عادة أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

43- من يشتري حاجيات الأطفال عادة أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

44- من يزور المعلم في حالة وجود المشكل مع الأطفال في المدرسة أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

45- هل تعتقدين أن المستوى التعليمي هو الذي يجعل زوجك يستشرك في القرارات الخاصة بالأسرة نعم ☐ لا ☐

المحور الخامس: المرأة و القرار

46- هل تشاورين زوجك في كل الأمور دائما ☐ أحيانا ☐ لا تشاور ☐

47- إذا كان "لا يشاورك" لماذا؟ .....

48- هل يستشيرك زوجك قبل أن يتخذ القرار ☐ عندما يتخذ القرار ☐ بعدما يتخذ القرار ☐ لا يستشيرك ☐

49- من الذي يتخذ القرار النهائي أنت ☐ زوجك ☐ أنتما معا ☐

50- في أي مجال يستشيرك زوجك أكثر؟ .....

51- هل يستعين زوجك برأيك في حالة وجود مشكل نعم ☐ لا ☐

52- في أي مجال تشاركين زوجك أكثر؟ .....

53- من يتخذ قرار تجهيز البيت أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

54- من يقرر تنظيم النسل عادة أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

55- من يسمي الأولاد أنت ☐ زوجك ☐ الاثنين معا ☐

56- كم من مرة سميت؟ .....

57- ما هـــــــي أهـــــم القـــــرار التـــي تشاركيـــن فيهـــــا زوجك؟

.....

.....

58- ما هـــــــي أهـــــم القـــــرار التـــي يمكن أن تتخذينـهـــا لوحدك دون استشارة الزوج؟ .....

.....